



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية
في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب
(2016 – 2019)

علاء الدين عزت حمدان أبو زيد

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1440هـ / 2019م

التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية
في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب
(2016 – 2019)

علاء الدين عزت حمدان أبو زيد

بكالوريوس إدارة وريادة / جامعة القدس المفتوحة / فلسطين

إشراف: د. سنية الحسيني

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات
الإقليمية فرع الدراسات العربية من المعهد الإقليمي / عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس / أبوديس

1440 هـ / 2019 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية
برنامج الدراسات العربية

إجازة الرسالة

التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب
(2016 – 2019)

اسم الطالب: علاء الدين عزت حمدان أبو زيد

الرقم الجامعي: 21612966

إشراف: د. منية الحسيني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: / / 2019م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. **سنة الحسيني**
2- ممتحناً داخلياً: د. **محمد المسحوركي**
3- ممتحناً خارجياً: د. **سليمان يوسف أحمد**

القدس - فلسطين

1440هـ / 2019م

إهداء

- إلى روح أمي الحبيبة، نور قلبي وحياتي، معنى الحب والحنان (أم عامر).
- إلى روح زوجتي الحبيبة (أم يزن).
- إلى والدي العزيز، وإخوتي، وأخواتي (محاسن، احسان، هدي).
- إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية (أم أحمد).
- إلى ثمرة الفؤاد وقرّة عيني ومهجة قلبي أبنائي: يزن، أحمد، بيسان، محاسن وخولة.
- إلى الإخوة المرابطين في باحات المسجد الأقصى.
- إلى القيادة الفلسطينية الرافضة لتنفيذ خطة السلام الأمريكية.

أهدي هذا الجهد المتواضع،،،

الباحث/ علاءالدين عزت حمدان أبو زيد

إقرار:

أقر أنا مُعدّ الرسالة بأنها قدّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدّم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

علاء الدين عزت حمدان أبو زيد

التاريخ: 2019/5/8

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد ﷺ وبعد،،،

انطلاقاً من قول الله ﷻ «رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ» [النمل: 19].

ثم امتثالاً لتوجيه النبي ﷺ فيما ثبت عنه أنه قال ﷺ: "مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ"، فأرى أنه من الواجب أن أقدم جزيل شكري وتقديري، لكل من أولاني معروفاً بتوجيه أو نصح أو إرشاد خلال إنجازي لهذه الرسالة، ولاسيما مشرفتي الفاضلة د. سنية الحسيني.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى د. آمنة بدران - رئيسة قسم الدراسات الإقليمية، والشكر للأساتذة الكرام د. سامي أحمد - مناقش خارجي و د. حسن السعدوني - مناقش داخلي، اللذين تفضلا وتكرما وقبل مناقشة هذه الرسالة، وإبداء آرائهما أسهم في تجويد هذا العمل وتحسينه، ليظهر في أحسن صورة.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى أ. د. إبراهيم أبراش، أ. د. رياض العيلة، أ. د. وليد المدلل، د. عبيد ثابت، ود. خالد شعبان، الذين تتلمذت على أيديهم، ونهلت من علومهم طيلة دراستي بهذا البرنامج.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى د. تهاني جفال - منسقة برنامج الدراسات الإقليمية في قطاع غزة على جهودها الطيبة والمثمرة.

وكذلك الشكر الجزيل لـ الأستاذ/ وجدي حمائل، والأستاذة/ سماح شبير على جهودهم الطيبة، وسعت صدرهم، وتحملهم لأعباء العمل أثناء فترة دراستنا.

فجزاهم الله عني خير الجزاء، ورزقهم الله طول العمر مع حسن العمل.

الباحث/ علاءالدين عزت حمدان أبو زيد

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار:
ب.....	شكر و عرفان
ج.....	فهرس المحتويات
ز.....	ملخص:
ح.....	Abstract:

1..... الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة)

1..... 1.1 المقدمة

2..... 2.1 إشكالية الدراسة

3..... 3.1 أهمية الدراسة

3..... 4.1 أهداف الدراسة

3..... 5.1 فرضيات الدراسة

4..... 6.1 منهجية الدراسة

7..... 7.1 حدود الدراسة

7..... 8.1 مراجعة الأدبيات حول موضوع الدراسة

17..... 9.1 التعقيب على الدراسات السابقة

18..... الفصل الثاني: مراحل تطور السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو عام (1993م)..

18..... 1.2 مقدمة

19..... 2.2 مرحلة الرئيس بيل كلينتون (1993-2001م)

19..... 1.2.2. القدس في عهد إدارة كلينتون (1993-2001م):

24..... 2.2.2. الاستيطان والحدود في عهد الرئيس كلينتون 1993-2001م:

27..... 3.2.2. اللاجئون في عهد الرئيس كلينتون 1993-2001م:

31..... 3.2 مرحلة الرئيس بوش الابن (2001-2009م):

31..... 1.3.2. مبادرات الرئيس بوش الابن لحل القضية الفلسطينية:

35..... 2.3.2. القدس في عهد الرئيس بوش (الابن) 2001-2009م:

- 37.3.2. موقف إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) من قضية الاستيطان (2001-2009م): ... 37
- 4.3.2. اللاجئون في عهد الرئيس جورج بوش (الابن) (2001-2009م): 38
- 4.2 مرحلة الرئيس باراك أوباما (2009-2017م) 40**
- 1.4.2. مبادرات الرئيس أوباما لحل القضية الفلسطينية (2009-2017م): 40
- 1.1.4.2. مبادرات الرئيس أوباما في ولايته الأولى (2009-2013م): 41
- 2.1.4.2. مبادرات إدارة أوباما في ولايته الثانية (2013-2017م): 42
- 2.4.2. القدس في عهد الرئيس باراك أوباما (2009-2017م): 44
- 3.4.2. الاستيطان في عهد الرئيس باراك أوباما (2009-2017م): 45
- 4.4.2. اللاجئون في عهد الرئيس باراك أوباما (2009-2017م): 48
- 5.2 خاتمة الفصل 49**

الفصل الثالث: مؤسسات صناعة القرار السياسي الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية 52

- 1.3 مقدمة 52**
- 2.3 المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الأمريكية: 53**
- 1.2.3. مؤسسات السلطة التنفيذية الأمريكية: 53
- 2.2.3. السلطة التشريعية: 61
- 3.3 مؤسسات صنع القرار غير الرسمية 63**
- 1.3.3. جماعات الضغط: (المصالح) 64
- 2.3.3. الشركات والصناعات العسكرية: 70
- 3.3.3. وسائل الإعلام: 74
- 4.3.3. مراكز الأبحاث: 77
- 4.3 صنع القرار السياسي الخارجى فى الإدارات الأمريكية منذ (1993 وحتى 2019م) 78**
- 1.4.3. صنع القرار الخارجى فى عهد الرئيس بيل كلينتون (1993-2001م): 79
- 1.1.4.3. تعيينات الرئيس بيل كلينتون لوزراء الخارجية (1993-2001م): 79
- 2.1.4.3. تعيينات الرئيس بيل كلينتون موظفى مجلس الأمن القومى (1993-2001م): .. 80
- 3.1.4.3. علاقة الرئيس بيل كلينتون بالكونغرس (1993-2001م): 81
- 4.1.4.3. علاقة الرئيس بيل كلينتون بإسرائيل (1993-2001م): 81
- 5.1.4.3. علاقة الرئيس بيل كلينتون بالعملية السلمية (1993-2001م): 82

- 2.4.3.2. صنع القرار الخارجى فى عهد الرئيس بوش الابن (2001-2009م):..... 83
- 1.2.4.3.1. تعيينات الرئيس بوش (الابن) وزراء الخارجية (2001-2009م):..... 83
- 2.2.4.3.2. تعيينات الرئيس بوش (الابن) لأعضاء مجلس الأمن القومى (2001-2009م): . 84
- 3.2.4.3.3. علاقة الرئيس بوش (الابن) بالكونغرس (2001-2009م):..... 84
- 4.2.4.3.4. علاقة الرئيس بوش (الابن) بإسرائيل (2001-2009م):..... 85
- 5.2.4.3.5. علاقة الرئيس بوش (الابن) بالعملية السلمية (2001-2009م):..... 86
- 3.4.3.3. صناعة القرار الخارجى فى عهد باراك أوباما (2009-2017م):..... 86
- 1.3.4.3.1. تعيينات الرئيس باراك أوباما وزراء الخارجية (2009-2017م):..... 86
- 2.3.4.3.2. تعيينات الرئيس باراك أوباما أعضاء مجل الأمن القومى (2009-2017م):..... 87
- 3.3.4.3.3. علاقة الرئيس باراك أوباما بالكونغرس (2009-2017م):..... 88
- 4.3.4.3.4. علاقة الرئيس باراك أوباما بإسرائيل (2000-2017م) "..... 88
- 5.3.4.3.5. علاقة الرئيس باراك أوباما بالعملية السلمية (2009-2017م):..... 89
- 4.4.3.4. صناعة القرار الخارجى فى عهد دونالد ترامب (2016- 2019م):..... 89
- 1.4.4.3.1. تعيينات الرئيس دونالد ترامب وزراء الخارجية (2017 - 2019م):..... 90
- 2.4.4.3.2. تعيينات الرئيس دونالد ترامب أعضاء مجلس الأمن القومى (2017 - 2019م):..... 91
- 3.4.4.3.3. علاقة الرئيس دونالد ترامب بالكونغرس (2016 - 2019م):..... 91
- 4.4.4.3.4. علاقة الرئيس دونالد ترامب بإسرائيل (2016م - 2019م):..... 92
- 5.4.4.3.5. علاقة الرئيس دونالد ترامب بالعملية السلمية (2016 - 2019م):..... 92
- 5.3 خاتمة..... 94

96..... الفصل الرابع: السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية فى عهد الرئيس ترامب

- 1.4 مقدمة..... 96
- 2.4 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس..... 96
- 1.2.4.1. تطور السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس منذ عام 1948م إلى 2016م (خلفية تاريخية):..... 97
- 2.2.4.2. الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل:..... 100
- 3.2.4.3. القرار الأمريكى نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس:..... 105
- 1.3.2.4.1. دوافع القرار الأمريكى نقل السفارة إلى القدس (الدوافع التى أدت إلى نقل السفارة):..... 105
- 2.3.2.4.2. ردود الأفعال الفلسطينية والعربية والدولية على القرار:..... 108
- 3.3.2.4.3. تداعيات القرار الأمريكى:..... 111

3.4	وقف المساعدات عن السلطة الفلسطينية ووقف تمويل الأونروا.....	114
1.3.4	وقف المساعدات الأمريكية عن السلطة الفلسطينية:.....	114
2.3.4	وقف المساعدات الأمريكية للأونروا:.....	120
4.4	إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.....	123
1.4.4	نشأة منظمة التحرير الفلسطينية والموقف الأمريكي منها منذ 1964 - 2016:.....	123
2.4.4	الموقف الأمريكي من منظمة التحرير في عهد الرئيس دونالد ترامب 2016 - 2019م:.....	126
3.4.4	ردود الأفعال إزاء قرار دونالد ترامب إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن:.....	128
1.3.4.4	ردود الأفعال الفلسطينية حول قرار إغلاق مكتب المنظمة:.....	128
2.3.4.4	ردود الأفعال الإسرائيلية حول قرار إغلاق مكتب المنظمة:.....	129
3.3.4.4	ردود الأفعال العربية والدولية حول قرار إغلاق مكتب المنظمة:.....	130
الفصل الخامس: مستقبل العلاقات الأمريكية الفلسطينية في ضوء مواقف إدارة الرئيس ترامب ... 135		
1.5	مقدمة.....	135
2.5	مستقبل العلاقات الأمريكية الفلسطينية في ضوء مواقف إدارة الرئيس ترامب.....	136
1.2.5	سيناريو رفض الوسيط الأمريكي في عملية السلام:.....	137
2.2.5	سيناريو القبول الفلسطيني بسياسة الأمر الواقع:.....	138
3.5	الخاتمة.....	140
3.5	النتائج والتوصيات.....	144
المصادر والمراجع.....		
		149

التحول فى السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية فى ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2016 - 2019)

إعداد: علاءالدين عزت حمدان أبو زيد

إشراف: د. سنية الحسينى

ملخص:

يدور موضوع الدراسة حول توجهات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية فى ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب - بين عامي 2016-2019، إضافة لمعرفة أهم المواقف والتوجهات عند هذه الإدارة تجاه رؤيتها لحل هذا الصراع الطويل والمرير وكذلك أبرز المحطات التى قامت بها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي ومنهج صنع القرار بالإضافة للمنهج المقارن لملائمة هذه المناهج لطبيعة هذه الدراسة.

وتتقسم الدراسة إلى خمسة فصول يسبقهما مقدمة ويليهما خاتمة، فالفصل الأول الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة)، والفصل الثانى تناول مواقف الإدارات الأمريكية فيما يخص التعاطي مع الصراع منذ حقبة الرئيس بيل كلينتون وحتى حقبة الرئيس باراك أوباما وذلك من أجل مقارنتها بالإدارة الحالية للرئيس دونالد ترامب. وأما الفصل الثالث تحدث عن مؤسسات صنع القرار الأمريكي ما بين مؤسساته التنفيذية والتشريعية، بالإضافة إلى الوقوف عند أبرز الدوائر المؤثرة على مداخلات القرار الأمريكي وأهمها اللوبى الصهيوني/ اليهودى واللوبى المسيحي الصهيوني والشركات والصناعات العسكرية ووسائل الإعلام.

أما الفصل الرابع فقد انفرد برصد موقف إدارة الرئيس دونالد ترامب فى السنة الأولى والثانية من ولايته وما قام به من عملية تحول فى السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، فقد انتقل من تقديم الحلول والوساطة إلى فرض الحلول على أرض الواقع.

وأخيراً ناقش الفصل الخامس تداعيات سياسات الرئيس ترامب على مستقبل العلاقات الأمريكية الفلسطينية.

كما خلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات والنتائج إلى أصحاب القرار السياسي الفلسطيني والمؤثرين فيه واستشرفت مدى إمكانية التعويل على الدور الأمريكي فى تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

The shift in The U.S. policy toward the Palestinian cause under the administration of President Donald Trump (2016-2019)

Prepared by: ALAAEDDIN EZZAT HAMDAN ABUZAIID

Supervisor: Dr. Sania El-Husseini

Abstract:

This study aims to examine the context of American policy towards the Palestinian issue under the administration of President Donald Trump between 2016-2019 and the most important attitudes of this administration towards its vision to resolve this long conflict, as well as the most prominent stations that have dealt with it towards the Palestinian cause.

The study used the analytical descriptive approach, decision-making methodology and political crisis management theory. In addition to the comparative approach to suit the nature of this study.

The study is divided into five chapters started with an introduction and followed by a conclusion.

The first chapter represents the general framework of the study(structure of the study) The second chapter examines the most prominent position of the American administrations regards to the dealing with the Palestinian-Israeli conflict from the mandate of President Bill Clinton to the mandate of President Barack Obama, in order to establish a comparison between them and between The current administration of President Donald Trump.

the third chapter examines the executive and legislative institutions of the American decision-making, in addition to stand at the most influential organizations on the input of the American decision, the most important are: The Zionist Jewish lobby/ the Christian lobby/ military industries/ media

The fourth chapter was devoted to follow the positions of President Donald Trump's administration at the first and second years of his mandate and the transformation of the American policy towards the Palestinian cause, He moved from providing solutions and mediation to imposing solutions on the ground.

Finally, the fifth chapter discusses the implications of President Trump's policies on the future of American-Palestinian relations.

The study concluded by presenting the results and recommendations to Palestinian political decision-makers and influencers, and the extent to which the American role in the settlement of the Palestinian-Israeli conflict can be relied upon.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة (هيكلية الدراسة)

1.1 المقدمة

تعتبر السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بوجه خاص والشرق الأوسط بوجه عام، عملية متدفقة ومتحولة يديرها صانعو السياسة في ضوء أهداف شبه ثابتة، ولكن تحت ظروف متغيرة دائماً، ويحاول صانع السياسة بقدر الإمكان أن يتدخل في هذه الظروف أو يتحكم فيها، ويضبط حركتها لكي يسهل عليه تحقيق القسط الأكبر من أهدافه شبه الثابتة. ولتحليل السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار الربط بين كثير من العوامل والمؤثرات، لأن السياسة الأمريكية لا يرسمها شخص واحد، أو جهاز واحد وإنما يشترك في صنعها كل من الرئاسة، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع والكونغرس، ويستعين كل هؤلاء بأصحاب الرأي والخبرة في المؤسسات البحثية والأكاديمية، (مع مراعاة) القوة النسبية لجماعات المصالح في الولايات المتحدة، إلا أن الجميع يشتركون في إطار مرجعي واحد ألا وهو المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا يمكننا القول إن اهتمام الإدارات الأمريكية بالقضية الفلسطينية من الناحية التاريخية انحصر في اهتمامها بدعم إسرائيل على صعيد الجانب العسكري والاستراتيجي من أجل التفوق الدائم على الدول العربية وهزيمتها، خاصة في الجانب النوعي، والتغلب على مشكلة الكم في المحيط العربي أما على الصعيد السياسي فتمثل دعمها في المنظمات الدولية وتجسد وجوده في المحافل الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، ودعم سياساتها في أروقة مجلس الأمن الدولي، كما أنّ البيت الأبيض دعم رؤية إسرائيل السياسية في مفاوضاتها مع الدول العربية بدءاً من مصر مروراً بالأردن ووصولاً إلى فلسطين. بالإضافة لما سبق فإن الإدارة

الأمريكية الجديدة برئاسة ترامب قد اختارت مقاربة استراتيجية جديدة للتعامل مع القضية الفلسطينية تبتعد عن مقاربات الإدارات السابقة، فقد انتقلت من تقديم الحلول والوساطة والتظاهر بالوقوف على مسافة واحدة بين طرفي الصراع إلى فرض الحلول والتماهي السياسي والايديولوجي الكامل مع ورؤية ومخططات حكومة الاحتلال الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية مظهره العصا دون الجزرة. فقد قامت بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة بعد اعترافها بالقدس عاصمة موحدة "لإسرائيل"، بالإضافة إلى قطع المساعدات المقدمة للأونروا بعد تنفيذ قرار الكونغرس الأمريكي المتخذ منذ عام 1995م على أرض الواقع، ومحاولاتها تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال: التشكيك بأعداد اللاجئين، ومحاولة توطينهم خارج حدود فلسطين، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ومنع المساعدات المالية المقدمة إلى قوى الأمن الفلسطيني، متجاهلة بذلك كل القرارات الدولية، والاتفاقيات (الفلسطينية - الإسرائيلية). الأمر الذي أدى إلى إشعال المناطق الفلسطينية، وتغيير في السياسات والتوجهات والأحلاف فيها، وخاصة الموقف الفلسطيني الرفض هذه التوجهات الجديدة المنافية لحقوق الفلسطينيين. وبذلك يكون الرئيس دونالد ترامب قد أنهى عملياً سياسة اتبعتها أسلافه الثلاثة على مدى أكثر من اثنين وعشرين عاماً بتأجيل قضايا الحل النهائي إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية توافقية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي؛ الأمر الذي سيؤدي إلى فرض واقع جديد على مدينة القدس واللاجئين والعملية السلمية برمتها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في حال العودة لطاولة المفاوضات.

2.1 إشكالية الدراسة

منذ وصول الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية شهدت السياسة الأمريكية تحولات دراماتيكية تجاه القضية الفلسطينية، لفرض الحل الذي تراه الإدارة الأمريكية مناسباً من وجهة نظرها ووفقاً للرغبات الإسرائيلية، دون أي اعتبار للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، لقد نفذ الرئيس ترامب قرار الكونغرس بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وما تلاه من إجراءات منها: تخفيض الدعم الخاص بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطيني في واشنطن.

من خلال ما سبق يمكن لنا طرح مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي:

ما أوجه الاختلاف في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد إدارة الرئيس ترامب مع بقية الإدارات الأمريكية منذ بدء عملية السلام؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية هي:

- 1- ما مراحل تطور السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ بدء عملية السلام؟
- 2- ما الجديد فى آليات صنع القرار فى عهد حكومة ترامب والجهات المؤثرة عليها؟
- 3- ما مدى التحول فى سياسة البيت الأبيض تجاه القضية الفلسطينية فى عهد الرئيس ترامب مقارنة مع بقية الإدارات؟
- 4- إلى أى مدى يمكن أن تؤثر سياسات إدارة ترامب على مستقبل العلاقة الأمريكية الفلسطينية؟

3.1 أهمية الدراسة

- 1- تكمن أهمية هذه الدراسة فى حداثتها ومعاصرتها للأحداث الحالية.
- 2- تركيزها على آلية اتخاذ القرار فى عهد الرئيس ترامب التي اختلفت عن الإدارات السابقة، خاصة خلال فترة التسوية السلمية.
- 3- خطورة هذه المرحلة، والمتمثلة بزيادة دور اللوبيات، ومراكز التأثير والاستشارة حول الرئيس ترامب، والتي تهدف إلى إنهاء ملفات الصراع على حساب الفلسطينيين.

4.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف المهمة الآتى:

- 1- التعرف على التحولات السياسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية فى فترة حكم الرئيس دونالد ترامب منذ 2016م وحتى 2019م.
- 2- معرفة محددات صنع القرار فى النظام السياسى الأمريكى، مع التركيز على معرفة تأثير اللوبى الصهيونى وجهات التأثير الأخرى على قرارات الرئيس الأمريكى.
- 3- الوقوف على أثر سياسات إدارة ترامب على مستقبل العلاقة الأمريكية الفلسطينية.

5.1 فرضيات الدراسة

تقتضى الدراسة أنّ فترة إدارة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب ذات تأثير سلبي إلى درجة كبيرة وخطيرة على القضية الفلسطينية فى هذه المرحلة، فكلما زاد دور اللوبيات ومراكز التأثير والاستشارة المناهضة للحق الفلسطينى كلما زادت الضغوط باتجاه تصفية وإنهاء ملفات الصراع الدائر على حساب الفلسطينيين.

6.1 منهجية الدراسة

تعد منهجية الدراسة من أهم القواعد والمرتكزات التي تقوم عليها أى دراسة علمية صحيحة، وفي محاولة للإجابة عن تساؤلات هذه الدراسة، والتي تدور حول التحول فى السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية فى ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب، ستعتمد الدراسة على **المنهج الوصفى التحليلى**: لأن هذا المنهج يركز على معلومات كافية ودقيقة، حول ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، وتفسيرها بطريقة علمية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، من هذا المنطلق استعرضت الدراسة بالتفصيل التحول فى السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية سياسياً واقتصادياً وأمنياً، فى ظل إدارة الرئيس ترامب ومن خلال المعلومات والبيانات الكثيرة والمتعددة، سنحاول بالتحليل معرفة كيف أثرت السياسة الأمريكية على القضية الفلسطينية، فى الفترة الزمنية 2016م-2019م؟

كما اعتمدت الدراسة على **منهج صنع القرار**، لأن سياسة الولايات المتحدة فى النهاية هى عملية صنع قرارات، وعملية صنع القرار هى أهم جوانب الدراسة السياسية، كما أنّ السياسة الأمريكية تُعرف من خلال متحدثيها فهم صانعو قراراتها، مع ذلك فإنه من الصعب تحديد صانعى القرار الأمريكي لأنهم قد يكونون مسئولين صغار الشأن فى جهاز صنع القرار أو أشخاصاً ليست لهم صفة رسمية مطلقاً، لهذا فإننا من خلال منهج صنع القرار سوف نقوم الدراسة بتحليل مؤسسات صنع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة وغير المباشرة، كما أنّ الدراسة ستحاول بالتحليل معرفة كيف أثرت مؤسسات صنع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية على القضية الفلسطينية، فى الفترة الزمنية 2016 م وحتى 2019م.

إضافة لمنهج صنع القرار، فإنّ الدراسة ستعتمد على **نظريات إدارة الأزمات السياسية**، وذلك لتحليل مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بدءاً من الرئيس بيل كلينتون، مروراً بكل من: الرئيس بوش (الابن) والرئيس باراك أوباما، ووصولاً إلى الرئيس دونالد ترامب، وتوضح كيفية تعامل تلك الإدارات مع الأزمات التي واجهتها من خلال إدارتها للعملية التفاوضية السلمية.

وتعد نظرية إدارة الأزمات السياسية من العلوم التي فرضتها المتغيرات الدولية الناجمة عن اختلال موازين القوى الإقليمية والعالمية، كما أُعتبرت من علوم المستقبل التي بواسطتها يمكن التأثير فى

تحريك العوامل الدولية ذات التأثير السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى، للخروج من الأزمات المحلية والإقليمية والدولية، والغاية من إدارة الأزمات هى تجنب حدوث مواجهة عسكرية قد لا يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة (عليوة، 2004، صفحة 47).

وهناك الكثير من النظريات الأكثر شيوعاً عند إدارة الأزمات الدولية من أهمها النظرية الواقعية، وتهدف إلى تفسير الأمور والأحداث بطريقة واقعية قابلة للتحليل، والبعد عن النظريات الرشيدة والمثالية، كما تؤكد أن العلاقات الدولية قائمة على مفاهيم كثيرة منها: المصالح، القوة، توازن القوى، والقوة تعنى: التأثير النسبي الذى تمارسه الدول فى علاقاتها المتبادلة، وهى تختلف من موقف إلى آخر ومن دولة إلى أخرى من ناحية: حجم الدولة وقدرتها فى المجالات المختلفة، أما المصلحة فهى الأداة التى تستخدمها الدولة مع قوتها من أجل التأثير فى الدول الأخرى لتحقيق مصالحها، فالعلاقات بين الدول تبادلية قائمة على تحقيق المصالح والأمور المشتركة، ولا توجد دولة تقوم بأى أمر تطوعاً ولكن يوجد صراع مستمر من أجل البقاء وزيادة قوة الدولة وزيادة مصالحها، أما توازن القوى فهى نتيجة جهود الدول للحفاظ على قدر من القوة فى ظل السباق المحموم للتسلح، الأمر الذى يحول دون نشوب صراع مسلح وتسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكرى فيما بينها (الرشيدى و آخرون، 1996، صفحة 154).

وتهدف " إدارة الأزمات الدولية " إلى: التغلب على الأزمات من خلال الأدوات المناسبة لتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها، أى إدارة التوازنات ورصد حركة واتجاهات القوة والتكيف مع المتغيرات المختلفة، كما تعمل على تحقيق أهداف أساسية منها: تجنب الانهيار التام فى التوازن لغير صالح الدولة، والتوفيق بين المصالح المعرضة للخطر خلال الأزمة، مع الرغبة فى تجنب التصعيد والعمل على السيطرة على الأزمة (الرشيدى و آخرون، 1996، صفحة 154).

والإدارة بالأزمات هى: فعل يهدف إلى توقف نشاط من الأنشطة أو انقطاعه أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع بحيث يودى إلى إحداث تغيير فى هذا النشاط أو " تعديل الوضع لصالح غيره" (الشعلان، 1999، الصفحات 18-19). وينبغى التمييز بين مفهومى إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات فالأول يعنى التغلب عليها بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة تجنباً لسلبيتها والاستفادة من إيجابياتها، بينما الثانى يقوم على افتعال الأزمات وإيجادها كوسيلة لتحقيق أهداف بعينها ومحددة سلفاً (صبيح، 2006، صفحة 214).

وبتطبيق نظرية إدارة الأزمة على دراستنا الموسومة تحت عنوان "التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب". يجب رد الموضوع إلى أصله النظري وهو النظرية الواقعية التي تفسر الأمور والأحداث بطريقة واقعية قابلة للتحليل، والبعد عن النظريات المثالية، كما تؤكد هذه النظرية على أن العلاقات الدولية قائمة على مفاهيم كثيرة منها: المصالح، القوة، توازن القوى، والقوة تعنى: التأثير على الآخرين عن طريق الضغط والترهيب والترغيب، وهذا ما تجسد في سياسات الإدارة الأمريكية الحالية تجاه القيادة الفلسطينية لإرغامها على القبول بصفقة القرن من خلال فرض الوقائع على الأرض، وهذا تمثل في نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، كما تم أيضا إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وقطع المساعدات الأمريكية عن السلطة الفلسطينية، وامتناعها عن تقديم مساعدات مالية للأونروا، لذلك نجد النظرية الواقعية هي الأقرب لتفسير وتحليل العلاقة الأمريكية الفلسطينية في الوقت الحالى. من هنا نستنتج أن الإدارة الأمريكية الحالية لديها رؤية لحل القضية الفلسطينية تستند إلى القوة المادية القهرية التي يمارسها الرئيس الأمريكى على السلطة الفلسطينية للقبول بها.

وتعتمد الدراسة أيضاً على المنهج المقارن، وذلك لإجراء بعض المقارنات فيما يتعلق بالاختلاف أو التشابه بين موقف الرؤساء الأمريكيين السابقين والرئيس الحالى للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وتعنى المقارنة بإبراز وتفسير وتعليل أوجه التشابه أو الاتفاق، والتباين والاختلاف بين الرئيس الحالى للولايات المتحدة الأمريكية والرؤساء السابقين.

ومن الطبيعي فإن المقارنة ستشمل ما يلي:

1- النظام السياسي بأكمله، كالمقارنة بين حقبتين أو أكثر باستعراض مواقفهم إزاء مسألة معينة.

2- عنصراً أو أكثر من عناصر النظام السياسى ومكوناته الفرعية، كالمؤسسات الحكومية الثلاثة أو إحداهما أو القيادة السياسية أو النخبة السياسية أو الأحزاب أو جماعات المصالح أو غيرها، سواء أكانت المقارنة خارجية أو داخلية بالمعنى المحدد. (السعدوني، 2008، صفحة 6)

وستراعى الدراسة المحولات الإلزامية لضبط المتغيرات، وتفسير أهم المتغيرات التي أثرت على التحول في السياسة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب من (2016-2019م) وانعكاسات ذلك التحول على القضية الفلسطينية.

7.1 حدود الدراسة

- 1- الحد الموضوعي: تقتصر الدراسة على التعرف على التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس ترامب.
- 2- الحد المكاني: تم تطبيق الدراسة الحالية على أراضي السلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل.
- 3- الحد الزمني: تم استعراض فترة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من (2016م-2019م) كفترة زمنية للدراسة وسيتم استشراف الدراسة فترة حكم الرئيس ترامب.

8.1 مراجعة الأدبيات حول موضوع الدراسة

1.8.1. الدراسات العربية:

- 1- منصور أبو كريم، يناير 2018م (اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب)، دراسة محكمة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة قطر:

تناولت هذه الدراسة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وحاولت الدراسة توضيح الجدل المثار حول انتخاب ترامب داخلياً وخارجياً. وأبرزت الدراسة أهم التعيينات الرئيسة في إدارة ترامب، وأوضحت أفكارها وخلفيتها الفكرية والسياسية تجاه قضايا المنطقة، وانعكاس هذه التعيينات على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول المنطقة. وتطرقت الدراسة إلى توضيح أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في ظل حكم الرئيس (دونالد ترامب) تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبينت أهم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول المنطقة خلال الولاية الأولى لحكم الرئيس ترامب.

واستعرضت الدراسة شرحاً مفصلاً لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل حكم ترامب، بالإضافة إلى الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع مصر مروراً بالسعودية وإيران وتركيا والأزمة السورية والعراق وصولاً إلى القضية الفلسطينية؛ وحول توجهات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية؛ فإن الباحث حدد سياسة الرئيس الأمريكي ترامب في النقاط التالية:

- أ- العمل على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.
- ب- إعلان الرئيس أنه لا يرى الاستيطان يعرقل عملية السلام.

ج- فرض العقوبات المالية لقد جمد الرئيس ترامب حزمة مساعدات للسلطة الفلسطينية بقيمة "221" مليون دولار.

د- تعيين ديفيد فريدمان سفيراً لأمريكا في إسرائيل، وهو المعروف بحماسة الشديدة للاستيطان وتأييده له.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من خلال التعرف على شخصية الرئيس الأمريكي وإدارته بما يتيح لنا التعرف على صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التعرف على فريق إدارة الرئيس ترامب المختص بالقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى التعرف على قرارات الرئيس ترامب تجاه القضية الفلسطينية، من هذا المنطلق يمكن توظيف هذه الدراسة لخدمة التوجهات العلمية في الفصل الثاني والرابع.

2- رويد أبو عمشة، 1/نوفمبر/2017م، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس (نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس نموذجاً)، دراسة محكمة، مؤتمر القدس الثالث عشر، فلسطين:

تناولت هذه الدراسة تحليل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس، من خلال تحليل مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ وقد اختار الباحث الفترة الممتدة من عام (1990م - 2017م).

ركزت الدراسة على موضوع قرار الكونغرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وموقف الإدارات المتعاقبة منه، وبينت الدراسة المكانة الخاصة لمدينة القدس في الصراع العربي الإسرائيلي؛ عند الفلسطينيين والاسرائيليين، بالإضافة إلى احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام 1967م، وهي ما تبقى من مدينة القدس التي احتلت عام 1948م؛ والإجراءات والتغيرات التي شرعت إسرائيل تحدثها عقب احتلال مدينة القدس. وركزت الدراسة على الجهود الإسرائيلية المبذولة لشرعنة إجراءاتها المخالفة للقانون الدولي والإنساني، والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لنزع الاعتراف الأمريكي بهذه الإجراءات؛ ومن بينها الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، لتطبيق قرار الكونغرس بهذا الخصوص.

تطرقت الدراسة إلى الخلاف بين الرئيس أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي، كما تناولت فوز وتنصيب الرئيس دونالد ترامب؛ والوعود الانتخابية التي تتعلق برؤيته حول الشرق الأوسط بشكل عام، والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على وجه الخصوص. ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة

من الناحية التحليلية لموقف الرئيس ترامب الجديد تجاه قضايا الحل النهائي ومقارنته بمواقف الرؤساء الأمريكيين السابقين، لذلك يمكن توظيف هذه الدراسة لخدمة التوجهات العلمية فى الفصل الأول من الدراسة.

3- أحمد أسمر، 2014م، (الموقف الأمريكي من إقامة الدولة الفلسطينية من كلينتون إلى أوباما 1993م-2012م)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة:

تناولت الدراسة أبرز المحطات التي قامت بها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، واعتمد الباحث فى الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، الذى يشمل قراءة المعطيات والبيانات وتحليلها ومن ثم استخلاص النتائج، كما استخدم الباحث المنهج التاريخى لبيان الموقف الأمريكى من القضية الفلسطينية، كما ركز الباحث على تحليل النصوص الأساسية، سواء أكانت اتفاقيات أم تفاهات رعتها الولايات المتحدة، أو ردوداً عليها. كما قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى خمسة فصول؛ تناول فى الفصل الأول: التمهيد والتعريف بالسياسة الخارجية الأمريكية، ودوائر صنع السياسة الخارجية الأمريكية ما بين مؤسسات تنفيذية وتشريعية، بالإضافة إلى الوقوف عند أبرز الدوائر المؤثرة على مداخلات القرار السياسى الأمريكى وأهمها جماعات الضغط اليهودية. أما فى الفصل الثانى فقد تطرق الباحث إلى أبرز مواقف الإدارات الأمريكية فيما يخص التعامل مع الصراع الفلسطينى الإسرائيلى منذ عام (1948م) إلى عام (1992م). وفى الفصل الثالث: تم فيه البحث فى دور إدارة الرئيس بيل كلينتون فى العملية السلمية ورعايتها العملية ابتداءً من اتفاقية أوسلو عام (1993م) وانتهاءً بمحادثات كامب ديفيد عام (2000م). أما الفصل الرابع: فقد تطرق الباحث إلى موقف إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) من العملية السلمية بين الفلسطينين والإسرائيليين، وما قدّمها للعملية من حلول، وإعلانه عن رؤيته بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة من خلال خطة خارطة الطريق. وفى الفصل الأخير: قام الباحث بتتبع موقف إدارة الرئيس باراك أوباما فى الفترة الرئاسية الأولى وموقفه من إقامة الدولة الفلسطينية والذى ظهر جلياً عندما عارض التوجه الفلسطينى للحصول على الاعتراف الأممى، بتصويت الولايات المتحدة ضد القرار فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى (29) تشرين ثان/ نوفمبر (2012م)، وكذلك تتبع موقف الرئيس أوباما فى فترة رئاسته الثانية فى عام (2013م). ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من الناحية التحليلية لموقف الرئيس ترامب الجديد تجاه قضايا الحل النهائي ومقارنتها بمواقف الرؤساء الأمريكيين السابقين، إضافة إلى استخلاص العبر والدروس من العملية التفاوضية التي استمرت أكثر من اثنين وعشرين عاماً، لذلك يمكن توظيف هذه الدراسة لخدمة التوجهات العلمية فى الفصل الأول والثانى.

4- محمد رشيد عناب، 2011م (القدس فى مشاريع التسوية السياسية 1387-1421هـ/ 1967-2000م)، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية:

تناولت الدراسة تقسيم فلسطين فى مشاريع التسوية قبل عام 1967م، ومكانة القدس فى هذه المشاريع، وجهود الأمم المتحدة لإقامة نظام دولى فى القدس، وكيفية استيلاء الحركة الصهيونية على الجزء الغربى من المدينة عام 1948م، وكيف عملت الحركة الصهيونية. وإسرائيل بعد عام 1948م، فى تفويد تدويل القدس، والإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتعزيز سيطرتها على المدينة. وبينت الدراسة بداية احتلال الشق الشرقى من مدينة القدس عام 1967م، والإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتعزيز سيطرتها على المدينة وتهويدها، ومدى انسجام هذه الإجراءات مع مشاريع التسوية السياسية التي طرحها المسؤولون الإسرائيليون خلال الفترة 1967-1978م، وفى المقابل يُظهر مكانة القدس فى مشاريع التسوية السياسية العربية خلال تلك الفترة، وفى اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م. وألقت الدراسة الضوء على مكانة القدس فى مشاريع التسوية السياسية الدولية فى الفترة من (1967م-1978م)، مع إبراز مواقف الدول العظمى، وتأثيرها فى عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلي، واستنثار الولايات المتحدة الأمريكية بعملية التسوية السياسية، وتطرقت الدراسة إلى مكانة القدس فى مشاريع التسوية السياسية فى الفترة من (1978م-2000م)، تلك المرحلة التي تميز بانخراط الأطراف العربية فى عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلي، وعلى رأس هذه الأطراف منظمة التحرير الفلسطينية، مروراً بمؤتمر مدريد، وتوقيع اتفاقية أوسلو (1993م)، وحتى قمة كامب ديفيد (2) فى العام 2000م.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من ناحية تتبع مشاريع التسوية والمبادرات المطروحة لحل القضية الفلسطينية، واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية برعاية مشاريع التسوية بين العرب والاسرائيليين منذ عام 1978م وحتى عام 2000م. والهدف من ذلك مقارنة ما كان محرماً فى تلك الحقبة بما صار الآن أمراً واقعاً فى حقبة الرئيس ترامب، لذلك يمكن توظيف هذه الدراسة لخدمة التوجهات العلمية فى الفصل الرابع.

5- ابراهيم ربايعة، 2009م (حقيقة الدور الأمريكى فى قمة كامب ديفيد الثانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، رام الله:

تناولت الدراسة الدور الأمريكى - المثير للجدل - فى قمة كامب ديفيد عام (2000م)، وبحثت فى أسباب فشل القمة، وأثر عدم وجود أطراف مساندة وداعمة فى القمة، على نتائجها. كما قارنت

الدراسة بين العوامل التي أدت إلى نجاح النسخة الأولى من كام ديفيد عام (1978م)، والعوامل التي صاحبت النسخة الثانية منها عام (2000م) وأدت بها إلى الفشل. وناقشت الدراسة الظروف التي أحاطت بانعقاد القمة، ومسارها، وتبعات الدور الأمريكي فيها، والذي ظهر فيها منحازاً وغير نزيه، ومصراً على استمراره بالتفرد بعملية التسوية، ووسيطاً وحيداً بين طرفي الصراع.

ورأت الدراسة أنّ الفشل كان النتيجة الحتمية للقمة، بسبب عدم استناد مفاوضاتها إلى أسس وقواعد عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية، وقد اعتبرت الدراسة أنّ عدم وجود وسطاء آخرين إلى جانب الولايات المتحدة، جعلها - وهي المنحازة لإسرائيل- تمارس ضغوطاً شديدة على الرئيس عرفات، حتى يقبل بما دون الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية. وأظهرت الدراسة حدود التوافق بين الموقعين الأمريكي والإسرائيلي عقب فشل القمة، وإقائهما باللائمة على الرئيس عرفات، وحمله مسؤولية فشل القمة، وأخيراً تناولت الدراسة محاولات إدارة الرئيس كلينتون إعادة إحياء عملية المفاوضات، من خلال الجانب المصري.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من خلال تحليل أسباب فشل القمة، وأثر عدم وجود أطراف مساندة وداعمة في القمة، على نتائجها. بالإضافة إلى إحداث مقارنة بين العوامل التي أدت إلى نجاح النسخة الأولى من (كام ديفيد) عام 1978، والعوامل التي صاحبت النسخة الثانية منها عام (2000م) وأدت بها إلى الفشل، لذلك يمكن توظيف هذه الدراسة لخدمة التوجهات العلمية في الفصل الأول.

6- أحمد الودية، 2009م (السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001م-2008م)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة فلسطين:

تناولت هذه الدراسة التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ (1917م - 2000م)، ومحددات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

كما ناقشت أحداث (11) أيلول سبتمبر (2001م)، وتأثيرها على القضية الفلسطينية، والمبادرات الأمريكية لحل القضية الفلسطينية بعد تلك الأحداث، بالإضافة إلى التدخل الأمريكي في النظام السياسي الفلسطيني والضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ بعض الإصلاحات كاستحداث منصب رئاسة الوزراء، كما تناولت الدراسة موقف الولايات المتحدة من الانتخابات الثانية، وناقشت الموقف الأمريكي من انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، ونجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة، كما تناولت الدراسة بالتحليل

مؤتمر (أنابوليس) والإشارة إلى دلالات عقد المؤتمر في تلك الفترة، خاصة بعد الانقسام الفلسطيني، بالإضافة إلى مناقشة دور الولايات المتحدة في مفاوضات الحل النهائي بعد مؤتمر (أنابوليس) وانتهاء ولاية الرئيس جورج بوش (الابن) دون تحقيق أى نتائج تذكر مع الوقوف على أسباب ذلك.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من الناحية التحليلية لتفسير حالة الضعف الفلسطيني بعد أحداث الانقسام، وعدم تقديم الرئيس بوش (الابن) أى حلول للقضية الفلسطينية فى عهده واكتفائه بالوعود فقط دون التنفيذ، ومقارنة ذلك مع الرئيس ترامب الذى نفذ وعوده التي وعدها فى الحملة الانتخابية، وبذلك يمكن توظيف هذه الدراسة لخدمة التوجهات العلمية فى الفصل الأول.

7- قصى حامد، 2008م (دور الولايات المتحدة الأمريكية فى إحداث تحول ديمقراطي فى فلسطين ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس فلسطين:

تناولت هذه الدراسة الدور الأمريكي وأثره فى إحداث تحول ديمقراطي فى فلسطين خاصة بعد أحداث (11) أيلول 2001م، وكيف أصبح جوهر الخطاب السياسى الأمريكى يركز على محاربة الإرهاب، ونشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط؟ وقد افترض الباحث أن حاجة الولايات المتحدة الشديدة لإنجاز اتفاق فلسطيني إسرائيلي ليخدم مصالحها وأهدافها الاستراتيجية فى الشرق الأوسط، وتطلعاتها لحماية أمن إسرائيل، وهذا شكّل دافعاً وحثاً لمطالبة السلطة الفلسطينية بإجراء إصلاحات سياسية، والتحول إلى النهج الديمقراطي فى الحكم. كما افترض الباحث أن خدمة هذه المصالح، وطبيعة العلاقة الإسرائيلية- الأمريكية، وقضية التسوية، شكلت محددات رئيسة لقبول الولايات المتحدة التحول الديمقراطي عند السلطة الفلسطينية، وحاول الباحث تحليل توجهات السياسة الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية بعد تحقيقها لجزء من مطالب " الإصلاح " بإجراء انتخابات متنوعة، لقد سعى الباحث إلى تحليل سياسة الإدارة الأمريكية وتوجهاتها عقب التطورات التي شهدتها الحياة السياسية الفلسطينية، وربط بين الأهداف والمواقف والوسائل التي انتهجتها الإدارة الأمريكية حيال النظام السياسى الفلسطيني.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من الناحية التحليلية لمعرفة دوافع الولايات المتحدة من مطالبة السلطة الفلسطينية بإجراء إصلاحات سياسية وأمنية، إضافة للسياسات التي انتهجتها والوسائل والعوامل فى إحداث ذلك التغيير ومقارنتها بتطلعات الرئيس ترامب فى تجاوز القيادة الفلسطينية، والعمل على فرض الحل إقليمياً، لذلك يمكن توظيف هذه الدراسة لخدمة التوجهات العلمية فى الفصل الثالث والخامس.

8- منذر المحتسب، 2006م (تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية)، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس فلسطين:

تتطرق هذه الدراسة في جوهرها إلى العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين اللوبي الصهيوني، والذي فضلته وميزته عن غيره من القوى الداخلية الأمريكية؛ مركزةً على أوضاع المنظمات والأفراد المساعدين والمكونين للوبي الصهيوني من ناحية، ومن ناحية أخرى ركزت على السياسة المتبعة رسمياً من الولايات المتحدة. كما تناولت الدراسة عرضاً تحليلياً لقدرة اللوبي الصهيوني عبر التاريخ على التأثير في السياسة الأمريكية لصالح إسرائيل إيجابياً، والقضية الفلسطينية سلبياً. وأبرزت هذه الدراسة مواقف عدة لكل إدارات الولايات المتحدة منذ احتلال إسرائيل لفلسطين عام (1948، 1967م)، مروراً بالعديد من الأمور والأحداث التي مرت على الشعب الفلسطيني. وقد شرحت هذه الدراسة واحدة من مكونات التشكيل السياسي الأمريكي، وهي جماعات المصالح وما برز منها من منظمات اللوبي الصهيوني، وعلى رأسها (إيباك) لوبي إسرائيل الرسمي؛ للتأثير على سياسات الولايات المتحدة الخارجية بخصوص الشرق الأوسط؛ فضلاً عن الاهتمام بالظروف التي واكبت نشأة الصهيونية في أوروبا ثم النمو والتوسع في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلصت الدراسة إلى أنّ اللوبي الصهيوني يحتل موقعاً مميزاً في التأثير على إدارات الولايات المتحدة المتعاقبة. بالإضافة إلى أنّ الإمكانات السياسية والاقتصادية المتوفرة للوبي الصهيوني أعطته هذه الأرضية للتحرك بحرية والتأثير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة لإبراز غياب تأثير الجماعات العربية المماثل لنشاط اللوبي الصهيوني أدى إلى تعزيز دور اللوبي وتأثيره على إدارات الولايات المتحدة. كما أنه لن يكون بإمكان الولايات المتحدة القيام بدور نزيه ينتج عنه حلاً عادلاً ودائماً؛ طالما استمر تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية بخصوص القضية الفلسطينية، لذلك يمكن توظيف هذه الدراسة في الفصل الثاني وبالتحديد في المبحث الثاني من الفصل الثاني إضافة إلى الفصل الخامس في عملية الاستشراف.

9- جمال كايد، 2005-2006م (دور الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي عام 1993م-2006م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة كولومبس، الولايات المتحدة الأمريكية:

تناولت الدراسة حقبة زمنية مهمة بين عامي (1993م-2006م)، وقد ركزت على المشاريع الأمريكية لحل القضية الفلسطينية، والدور الأمريكي في عملية السلام، والمراحل والتطورات التي مرت بها هذه العملية في تلك الفترة. كما تعود الدراسة للوراء قليلاً للحديث عن موقف الولايات

المتحدة من اليهود قبل قيام دولة إسرائيل؛ وكذلك الدور الأمريكي في الصراع العربي الإسرائيلي، والحروب العربية الإسرائيلية، والمبادرات والرؤى الأمريكية للحل قبل توقيع إعلان المبادئ عام (1993م). كما تطرقت الدراسة إلى أحداث (11) أيلول/ سبتمبر (2001م)، وكيف عجلت في ظهور مواقف جديدة للولايات المتحدة حول تسوية القضية الفلسطينية، والتي تمثل محور الصراع في الشرق الأوسط، وهو ما أدى إلى إعلان الولايات المتحدة عن خطة خارطة الطريق التي تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من الناحية التحليلية لعملية السلام المنشودة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وما يتوجب من الدخول وبدون تأخير لتسوية قضايا الوضع الدائم: (القدس، اللاجئين، الاستيطان، الحدود، المياه، والعلاقات مع دول الجوار)، لذلك يمكن توظيف هذه الدراسة لخدمة التوجهات العلمية في الفصل الأول.

2.8.1. الدراسات الأجنبية:

1- ستيفن وجون ميرشايمر 2007م (ترجمة أنطون باسيل)، [اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية]، فارار، وستراوس وجيرو، الولايات المتحدة،:

تتحدث هذه الدراسة عن الكيفية التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك حسب الأولويات والمصالح، وتشمل أيضاً الكشف عن سر العلاقة الاستثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بالإضافة إلى النفوذ القوي الذي يتمتع به اللوبي الإسرائيلي، والمكانة التي توصل إليها عند صانعي القرار الأمريكي. وبعد نشر الدراسة تعرض الباحث ستيفن ولت* والباحث جون ميرشايمر** إلى حملة عدائية منظمة وواسعة، لأنهما اقتربا من المحظورات التي تمس علاقة غريبة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا مثيل لها في التاريخ، لعب فيها اللوبي الإسرائيلي دوراً بارزاً حيث تمكن من الإمساك بمفاصل القرار الأمريكي وتم تحويل السياسة الأمريكية إلى سياسة تخدم المصالح الإسرائيلية.

* البروفيسور ستيفن والت ولد في 2 تموز/ يوليو 1955، هو أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد. شارك مع جون ميرشايمر في تأليف ونشر بحث عن القوة التي لا تضاهي للوبي الإسرائيلي في أميركا ودوره الرئيسي في رسم السياسات الخارجية الأمريكية، وخاصة في الشرق الأوسط.

** البروفيسور جون ميرشايمر ولد في كانون الأول/ ديسمبر 1974، هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو. شارك مع ستيفن والت في تأليف ونشر بحث عن القوة التي لا تضاهي للوبي الإسرائيلي في أميركا ودوره الرئيس في رسم السياسات الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

أشار الباحثان في الدراسة أنّ حرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية المشروعة، والحملة الكبيرة والواسعة لقتل أو تهمة جيل من الزعماء الفلسطينيين أدت إلى شد أزر الجماعات المتطرفة مثل: (حماس)، وقللت عدد الزعماء الفلسطينيين الراغبين في قبول تسوية عادلة، وهذا لن يجعل إسرائيل قطعاً أكثر أمناً وسيجعلها دولة منبوذة.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من الناحية التحليلية لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل واللوبي الصهيوني ومقارنتها بعلاقتها بالسلطة الفلسطينية، لذلك يمكن توظيف هذه الدراسة لخدمة التوجهات العلمية في الفصل الثاني

2- ريتشارد أ. سميث، 2004م (ترجمة خالد أبو راضى) [تأثير جماعة المصالح في الكونغرس الأمريكي] دراسة تشريعية فصلية/ جامعة واشنطن/ المجلد (20) رقم (1)، فبراير، 1995م، مركز البحوث التشريعية المقارنة:

ريتشارد أ. سميث سياسي أمريكي. وهو عضو في مجلس النواب في كونكتيكت من الدائرة (108)، ويعمل منذ عام (2011م). وقد رعى سميث (88) مشروع قانون. وهو عضو في الحزب الجمهورى.

تناولت هذه الدراسة بشكل كبير الأبحاث المنشورة في العقد الأخير، والتي تستكشف كيفية تأثير جماعات الضغط، وجماعات المصالح على قرارات الكونغرس الأمريكي، وتطرقت الدراسة إلى ذلك على نطاق واسع، وتحتوى على مجموعة من النتائج الغنية والمتضاربة في الغالب حول تأثير مجموعات المصالح. وأوضح الباحث من خلال هذه الدراسة أنّ الغرض منها مجرد ومراجعة ونقد، بطرق تنقد بوضوح أكبر قدر ممكن من فهمنا الحالى لطبيعة ومستوى تأثير مجموعة المصالح في الكونغرس الأمريكي.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من الناحية التحليلية لموقف اللوبي الصهيوني وتأثيره على صانع القرار السياسى فى الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضايا الحل النهائى، وعقد مقارنة فى تأثيره على الرئيس الحالى والرؤساء الأمريكيين السابقين، لذلك يمكن توظيف هذه الدراسة لخدمة التوجهات العلمية فى الفصل الثانى.

3- جيوفري ر. واتسون، 1996م [ترجمة خالد أبو راضي، قانون سفارة القدس لعام 1995م]،
الجامعة الكاثوليكية الأمريكية، كلية كولومبوس للقانون:

في هذه الدراسة، ركز الباحث على تفسير قانون سفارة القدس لعام 1995م. كما بينت الدراسة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية اعترفت بإسرائيل وأقامت سفارتها في تل أبيب.

ألقت الدراسة الضوء على عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية نقل سفارتها إلى القدس بعد احتلالها عام 1967م؛ لكي لا تضر بعملية التفاوض أو تجلب العداء لها من الدول العربية والإسلامية.

في هذه الدراسة ذكر الباحث أيضاً أنّ الكونغرس الأمريكي أقر مشروع قانون نقل السفارة في عهد الرئيس كلينتون، ولكن لم يطبق خشية تدمير العملية السلمية.

استعرضت الدراسة شرحاً مفصلاً عن الخلاف بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس؛ حيث ترى السلطة التشريعية ضرورة نقل السفارة إلى عاصمة الدولة المضيفة أسوة بباقي الدول. بينما ترى السلطة التنفيذية أنّ نقل السفارة إلى القدس سيضر بالأمن القومي الأمريكي كما يضر بعملية السلام.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من الناحية التحليلية، حيث تخلّت السلطة التنفيذية عن بعض قرارات السلطة التشريعية ولم تطبقها، بما فيها نقل السفارة إلى عاصمة الدول المضيفة، على عكس مواقف إدارة الرئيس الحالي دونالد ترامب. لذلك يمكن توظيف هذه الدراسة لخدمة التوجهات العلمية في الفصل الرابع.

9.1 التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة في مجملها الشأن الأمريكي من جوانبه المختلفة وخاصة موضوع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتوجهاتها تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل الحكومات الأمريكية المتعاقبة، ابتداءً من الرئيس بيل كلينتون، ومروراً بكل من الرئيس جورج بوش (الابن) والرئيس باراك أوباما، ووصولاً إلى الرئيس دونالد ترامب، وركزت الدراسات على الاتفاقيات التي ترعاها الولايات المتحدة وعلى دورها المنحاز إلى الجانب الإسرائيلي في عمليات التفاوض، والكيفية التي تتعامل بها لتقديم مصالح إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط على مصالحها، كما سلطت الضوء على الدور الأمريكي وأثره في إحداث التحولات في البيئة العربية عقب انطلاق ثورات الربيع العربي، وعلى البيئة الفلسطينية عقب المطالبة بالإصلاحات في النظام السياسي الفلسطيني وانعكاساتها على القضية الفلسطينية بشكل عام، وتطرقت الدراسات السابقة أيضاً إلى التأثير الكبير للوبي الإسرائيلي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الشرق أوسطية.

غير أن هذه الدراسات - وعلى أهميتها - لم تتطرق إلى السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب خلال الفترة التي تناولتها هذه الدراسة، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تتميز بأنها تستعرض موضوعاً جديداً في غاية من الأهمية، ألا وهو ربط السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم الرئيس ترامب، بالتداعيات المترتبة على هذه السياسة فلسطينياً، وإقليمياً، وعالمياً. بالإضافة إلى ما يشهده العالم من أحداث وتطورات مبنية على هذه الفترة، وهذا ما لم تتناوله أي دراسة حتى الآن.

الفصل الثاني

تطور السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ عام (1993م وحتى 2017م)

1.2 مقدمة

رسمت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تجاه المنطقة العربية، وفق مصالحها القومية الخاصة المبنية على تحقيق مصالحها الاستراتيجية الشاملة، والمتمثلة في احتكار النفط العربي، باعتباره شريان الاقتصاد الأمريكي، فهو يمثل قوة النشاط الاقتصادي الأمريكي المهيمن على الاقتصاد العالمي، مما نتج عنه وجوب السيطرة على الممرات المائية التي تتحكم بحركة النقل الدولي، مع المحافظة على الأسواق العربية كأسواق استهلاكية للمنتج الأمريكي، والأهم من ذلك كله الحفاظ على أمن إسرائيل وحمايته وضمان تفوقها على الدول العربية، وهو ما يعتبر عنصراً ثابتاً في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك حظيت القضية الفلسطينية -عبر تاريخها- بقدر كبير من اهتمام الساسة الأمريكيين، باعتبارها جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط دوراً بارزاً في إدارة الصراع، وفق استراتيجيتها المرسومة، وأثرت في مكونات الصراع من خلال دورها العسكري والسياسي والدبلوماسي في تحقيق رؤيتها للتسوية السياسية، ومن هنا عملت إدارة الرئيس بيل كلينتون منذ انخراطها في عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية على بناء جسور الثقة بين طرفي الصراع من خلال تفكيك القضايا وحلها بشكل تدريجي، باعتبار أن الصراع ذو طبيعة عنقودية، الأمر الذي أدى إلى إدارة الصراع وليس حله، كما يمكننا تحليل وفهم السياسة الأمريكية إزاء القضية الفلسطينية أيضاً من خلال المبادرات والمقترحات السياسية الأمريكية المقدمة منذ

ولاية الرئيس جورج بوش (الابن) "مروراً بولاية الرئيس " باراك أوباما"، والتي كان عنوانها مختلف عن الشكل السابق المتمثل في نظام الحزمة السياسية (BACKAGE)، والعمل على المقارنة فيما بين الحقب الثلاثة آنفة الذكر، تمهيداً لمقارنتها بالسياسة الأمريكية الحالية في عهد الرئيس " دونالد ترامب والتي تحمل في طياتها تصفية القضية الفلسطينية ".

2.2 مرحلة الرئيس بيل كلينتون (1993-2001م)

يتناول هذا المبحث أبرز التوجهات التي مرت بها السياسة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون تجاه القضية الفلسطينية، بدءاً من رعايتها عملية السلام في اتفاقية أوسلو، ومروراً بإشرافها على توقيع عدة اتفاقيات وعقد عدة مباحثات، وانتهاءً بمفاوضات كامب ديفيد (2) في عام (2000م) مع نهاية ولاية كلينتون الثانية، وقد سميت بمقترحات اللحظات الأخيرة، والتي قدمها إلى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وعرفت باسم مقترحات كلينتون أو " The Clinton Parameters " .

1.2.2. القدس في عهد إدارة كلينتون (1993-2001م):

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الكيل بمكيالين تجاه مدينة القدس منذ احتلتها القوات العسكرية الإسرائيلية في حزيران/ يونيو (1967م)، مخالفةً بذلك قرارات الشرعية الدولية باعتبار المدينة محتلة، وقد فرض رؤيتها على الفلسطينيين بالتفاوض على وضع المدينة، ورفضت تطبيق القرارات الدولية الخاصة بالمدينة، مع علمها أنّ القدس سوف تكون من أكثر القضايا تعقيداً على طاولة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية لما لها من أبعاد سياسية ودينية. ولتحليل موقف إدارة الرئيس كلينتون تجاه القدس، نتناول موقف إدارة كلينتون من القدس في عملية التفاوض، وقرارات الكونغرس تجاه مدينة القدس أثناء فترة حكم كلينتون.

1.1.2.2. موقف إدارة الرئيس كلينتون من القدس في وثيقة إعلان المبادئ عام 1993م:

يمكن القول إنّ الرئيس الأمريكي بيل كلينتون كان محظوظاً في ولايته الأولى لأن إدارته تعاملت مع حكومة إسرائيلية تتطابق أجندتها مع أجندة صنع السلام، وقد أشرفت إدارة كلينتون على توقيع الاتفاق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في (13) أيلول/ سبتمبر (1993م)، والذي يصفه البعض "انتصار الأمل على التاريخ"، (Kampeas, 2018) عندما التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في البيت الأبيض ووقعا أول اتفاق بينهما لإنهاء الصراع، وقد نص الاتفاق على إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في غزة وأريحا، وإجراء انتخابات، ومفاوضات مستقبلية لمزيد من الانسحابات حتى الوصول إلى التسوية النهائية في غضون خمس سنوات (Migadlovitz, 2006, p. 16)

لقد اعتبر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون تحول منظمة التحرير الفلسطينية العلني من "مجموعة خارجة على القانون" إلى كيان ذي سيادة (تقريباً) وشريك دبلوماسي للولايات المتحدة في محادثات السلام (علامة فارقة) ومن خلال التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في حديقة البيت الأبيض. (Sontag, 1998, p. 1)

أما بشأن وضع مدينة القدس، فقد نصت المادة الخامسة من الإعلان على أن تبدأ فترة السنوات الخمسة الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، ثم تبدأ بعد ذلك مفاوضات الوضع النهائي الدائم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن لا يتعدى بداية السنة الثالثة.

وأوضحت المادة الخامسة أيضاً أن هذه المفاوضات ستبحث القضايا المتبقية، بما فيها القدس واللجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ووسائل أخرى، ذات الاهتمام المشترك. كما نصت الفقرة الأولى من الملحق الأول وعنوانه: (بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها)، على أن يكون لفلسطيني القدس الذين يعيشون فيها حق المشاركة في العملية الانتخابية وفقاً للاتفاق بين الطرفين. (Migadlovitz, 2006, p. 16)

وبعد الشروع في عملية التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتوقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر (1993م)، تبنت إدارة كلينتون موقفاً سلبياً تجاه مدينة القدس تجسد من خلال التالي:

1- تأكيد كلينتون أمام زعماء اليهود الأمريكيين في (13 آذار/مارس 1994م أنه ملتزم بما قاله في حملته الانتخابية معارضاً أن القدس محتلة، وأن القدس "عاصمة إسرائيل الخالدة" (Mideast Mirror, 1994)

2- حديث نائب الرئيس الأمريكي آل غور أمام المؤتمر السنوي لمنظمة إيباك AIPAC: "أريد أن أؤكد لكم أن الرئيس وأنا لم ننس ما تعنيه القدس، ومن هنا يعتبر هذا التصريح اعترافاً ضمناً وصريحاً بالرواية الإسرائيلية بملكية القدس. (Jewish Advocate, 1994)

3- لم تبد إدارة كلينتون أي معارضة لمصادرة الأراضي والنشاط الاستيطاني في القدس الشرقية، ورفضت أن تصف الاستمرار في بناء المستوطنات في القدس الشرقية عملاً أحادي الجانب كما كانت تصفه الإدارات الأمريكية السابقة (سعدالدين، 2010، صفحة 795)

4- كل المواقف السابقة التي اتخذتها إدارة كلينتون فيما يتعلق بالقدس مع تجاهلها للاتفاقيات الموقعة جعلها وسيطاً غير نزيه في تلك المرحلة الحرجة من عملية السلام. (Zunes, 2000, pp. 2-3)

2.1.2.2. موقف إدارة الرئيس كلينتون من القدس في مقترحات (كامب ديفيد) عام 2000م:

شكلت زيارة الرئيس الأمريكي كلينتون إلى الأراضي الفلسطينية عام (1996م)، انطباعاً إيجابياً تجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، كونها انتهجت سياسة جديدة تجاه الفلسطينيين بهدف الوصول إلى حلٍ للقضية الفلسطينية، وفي تلك الفترة رعت الولايات المتحدة مفاوضات ثنائية مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين تهدف إلى تنفيذ اتفاق أوسلو. وقد مرت المفاوضات بمرحلة جمود عند وصول الليكود إلى السلطة وقد اتسمت العلاقات بالحدز، لرفض هذه الحكومة عدة طروحات تقدمت بها الإدارة الأمريكية لاستمرار عملية السلام. وبعد عودة حكومة يهود باراك العمالية في تموز/ يوليو (1999م)، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك أنه يسعى إلى اتفاقية إطار حول التسوية الدائمة خلال فترة زمنية تتراوح بين (6-15) شهراً، وقد تم التوقيع على اتفاق شرم الشيخ (1999م)، ولكن عملية ربط الملفات المؤقتة بالملفات الدائمة التي أرادها يهود باراك أدت إلى تعطل المفاوضات، مما أدى إلى عقد قمة ثلاثية بين الرؤساء الثلاثة في تموز (2000م)، والتي لم يرحب بها الفلسطينيون؛ (شعبان، 2018، صفحة 5) لأن الموقف الأمريكي كان أقرب إلى الموقف الإسرائيلي وأكثر انحيازاً إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود باراك شخصياً.

وأما فيما يخص القدس في مقترحات (كامب ديفيد 2) عام 2000م فإن الجانب الإسرائيلي قدم طرحاً لا يتناسب مع طموحات الفلسطينيين، ولا يعطى أدنى الحقوق لهم، فقد أعطاهم أجزاءً من القدس، ونوعاً من السلطة البلدية في الأحياء الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة وداخل المدينة. وكان يهود باراك يرى أن إسرائيل يجب أن تحتفظ بالسيطرة الكاملة على القدس الموحدة، وأن المدينة يجب أن تبقى عاصمة دولة إسرائيل فقط، ووفقاً لمنطق رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك فإن العاصمة الفلسطينية يجب أن تكون في قرية (أبو ديس) جنوبي القدس، فردّ الرئيس عرفات بأن ذلك "مرفوض جملة وتفصيلاً" (البطة، 2018، صفحة 3) وقد عاد الرئيس كلينتون في محاولة أخيرة وقدم في (23) كانون أول ديسمبر (2000م)، تصوراً للسلام عرف ب(مشروع اللحظات الأخيرة)، في الأيام القليلة المعودة التي ظلت لولايته حتى (20) كانون ثاني/يناير 2001م وسعى إلى دعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى القدوم إلى واشنطن لإجراء المباحثات، وتضمن تصور كلينتون أو (اللحظات الأخيرة) عدة نقاط عن الأراضي والأمن، وما يهمننا في هذا المقام هو البند المتعلق بالقدس، فقد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية خمسة مقترحات تدعى أنها منطقية وعادلة، وهي كما يلي: (القرعي، 2004، صفحة 126) تعتبر هذه المقترحات أن القدس مدينة مفتوحة غير مقسمة، يتمتع فيها الجميع بحرية التنقل والعبادات، وعلى أن تكون عاصمة لدولتين إسرائيل وفلسطين المعترف بها دولياً، لذلك يجب أن يصبح كل من هو عربي داخل المدينة فلسطينياً يحمل جنسية بلده، وهذا يعنى اعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني من إسرائيل،

وبالتوازي يصبح كل من هو يهودى داخل المدينة المقدسة إسرائيلياً ويحمل جنسية بلده، وهذا أيضاً اعتراف فلسطيني بحق الشعب الإسرائيلي بوجوده التاريخي فى المدينة، الأمر الذى يعطى للمدينة الحياة أكثر من أى وقت مضى فى التاريخ القديم والحديث، وهذا حل عادل ومنصف من الناحية العقائدية للطرفين وهذا يعنى أن ما هو مقدس بالنسبة إلى الجانبين يتطلب تلبية ورعاية احتياجات كليهما باعتبار أن أى اتفاق سلام منشود إذا لم يقم على الاحترام المتبادل للمعتقدات الدينية والمقدسات الاسلامية والمسيحية واليهودية لن يصمد فى وجه التحديات الشعبية العقائدية لجميع الأطراف.

وللأسف رفض الطرفان المشروع بعد أن مر بخطوات الموافقة المبدئية، ثم التحفظات ثم تم رفضه من كلا الطرفين، وبهذا يكون الرئيس كلينتون قد فشل فى تحقيق هدفه من المفاوضات الماراتونية على الرغم من أنه بذل مجهوداً كبيراً وأخذ من وقته الكثير إلا أن هذا الجهد لم يأت بثماره على أرض الواقع، وقد ظهر انحياز الإدارة الأمريكية إلى إسرائيل عندما قامت بالضغط على الفلسطينيين لقبول المبادرات الأمريكية ذات الرؤية الإسرائيلية لتصفية الصراع. وهذا يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل إدارة الرئيس كلينتون لم تكن وسيطاً نزيهاً وإنما هى شريك أساسى لإسرائيل من خلال تبنيها للرؤى الإسرائيلية ودعمها لها، الأمر الذى رفضته القيادة الفلسطينية فى مفاوضات كامب ديفيد وتفجرت الانتفاضة الثانية عام (2000م) والتي كان من أهم تداعياتها احتلال الضفة الغربية ومحاصرة الرئيس ياسر عرفات فى مكتبه.

3.1.2.2. القدس فى ضوء قرارات الكونغرس الأمريكى خلال عهد الرئيس بيل كلينتون:

نشطت فى عهد كلينتون القوى المؤيدة لإسرائيل داخل الكونغرس الأمريكى فى موضوع نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وفى (3) فبراير 1995م وجه أعضاء مجلس الشيوخ رسالة إلى وزير الخارجية وارن كريستوفر، يعلنون فيها دعمهم بأن القدس موحدة وهى عاصمة لإسرائيل، ويطالبون بالعمل على نقل السفارة الأمريكية إليها، وحتى لا تثار آمال لا واقعية حيال مستقبل القدس فى صفوف الفلسطينيين، أو مخاوف فى صفوف الصهاينة، من تقسيم عاصمتهم مجدداً... كما عارض أعضاء مجلس الشيوخ أن تكون القدس محل مفاوضات، ويجب أن يكون أمدها محسوماً كعاصمة موحدة لإسرائيل. (أبو حلو، 2001، الصفحات 98-99)

وبعد أيام أرسل أعضاء مجلس النواب رسالة مماثلة إلى وزير الخارجية، مجددين موقفهم من نقل السفارة إلى القدس، قائلين فى رسالتهم... "الولايات المتحدة تقيم علاقات دبلوماسية مع (184) بلداً، ومن هذه البلاد، إسرائيل، وهى البلد الوحيد الذى لا توجد سفارتنا فى عاصمتها الفعلية". (أبو حلو، 2001، صفحة 100)

في (24) تشرين أول/ أكتوبر 1995م وافق مجلس الشيوخ بغالبية ساحقة على مشروع القانون الذي تقدم به زعيم الأغلبية الجمهوري (روبرت دول)، (93 صوتاً ضد 5 أصوات)، ويقضى القانون بنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس بحلول 31/مايو/1999م. (الحسن، 1997)

وقد تزامنت تلك التطورات مع اتخاذ الكونغرس الأمريكي في (8) ديسمبر تشرين ثان 1995م، قراراً بضرورة نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ولكن كلينتون نجح في تقديم بند في التشريع يعطى الرئيس نفوذاً في تحديد متى ستتم هذه الخطوة فعلياً، مما أدى إلى تأجيلها لأجل غير مسمى ويرجع تأجيل كلينتون نقل السفارة لوعيه بالأثر المدمر الذي يمكن أن تحدثه على الدبلوماسية الأمريكية (Zunes, 2000, pp. 2-3) ومما زاد الأمر تعقيداً سيطرة الائتلاف اليميني المسيحي على الكونغرس، خلال انتخابات التجديد النصفى عامى 1994م و1996م، وكان من المفترض أن يحدث ذلك توازناً بين سيطرة الجمهوريين على الكونغرس، وسيطرة الحزب الديمقراطي على البيت الأبيض، غير أن الرئيس كلينتون لم يحدث ذلك التوازن لانقياده خلف الائتلاف اليميني المسيحي، وتكيف إدارته مع سياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو المتشددة تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي (27) تموز/ يوليو 2000م، أخبر الرئيس كلينتون صحفياً إسرائيلياً أنه يرغب في نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، ومع ذلك فقد قام بالتوقيع على قرار تجريد النقل (Mark, 2005a, p. 16) لقد استخدم كلينتون حق التأجيل على قرار النقل، مكتفياً به كأداة للتلويح بها طبقاً لتفسيره وتبريره للمصالح الأمريكية، وعلى الرغم من الإلحاح المستمر من الكونغرس، لتطبيق القرار إلا أنه يتم تعليق تنفيذه كل ستة أشهر بموجب صلاحيات الرئيس الأمريكي، كما استخدم القرار لابتزاز القيادة السياسية الفلسطينية في كثير من المحطات الفارقة. (صالح م.، 2012، صفحة 287)

وقد تضمن القرار ثلاثة بنود وهى:

- 1- أن إبقاء القدس موحدة غير مجزأة ومع الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل.
- 2- استخدم القرار لابتزاز القيادة السياسية الفلسطينية في كثير من المحطات الفارقة.
- 3- إعطاء الرئيس الأمريكي صلاحية تأجيل القرار حسب اعتبارات الأمن القومي الأمريكي.

وهو ما يوضح أن الكونغرس الأمريكي في عهد إدارة الرئيس كلينتون لم يختلف عن السابق، بل كانت قراراته أكثر انحيازاً لإسرائيل وإنكاراً للحقوق الفلسطينية، وهو يحاول على مدار الوقت أن

يشكل غطاء وحماية للسياسات الإسرائيلية، ويمهد الطريق يوماً بعد يوم لفرض شروط إسرائيل في كافة القضايا الجوهرية بشكل عام وقضية القدس بشكل خاص.

4.1.2.2. القدس في ضوء قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال عهد الرئيس كلينتون:

قرار رقم (130/55) بتاريخ (8) كانون أول/ ديسمبر 2000م، أعرب عن القلق الشديد إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، نتيجة للممارسات والتدابير الإسرائيلية، (قرارات الجمعية العامة) وقد صوتت الولايات المتحدة الأمريكية ضد القرار.

5.1.2.2. القدس في ضوء قرارات مجلس الأمن الدولي خلال عهد الرئيس كلينتون:

- 1- قرار رقم (1073) بتاريخ (28) كانون أول/ سبتمبر 1996م، طالب إسرائيل بضرورة احترام الأماكن المقدسة في مدينة القدس، وشجب التصرف الاستفزازي الذي حدث في الحرم القدسي الشريف، وقد امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت.
- 2- قرار رقم (1322) بتاريخ (7) تشرين أول أكتوبر 2000م، أكد على ضرورة احترام الأماكن المقدسة في مدينة القدس، وشجب التصرف الاستفزازي الذي حدث في الحرم القدسي الشريف، (قرارات مجلس الأمن ، 2017) والجدير ذكره أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هدّدت باستخدام الفيتو، ولكن لم تستخدمه وامتنعت عن التصويت فقط، واعتمد القرار. من هنا يتضح لنا أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس [رغم أنها كانت منغمسة في عملية المفاوضات وراعية عملية السلام] كما كان سلبياً تماماً تجاه الاعتراف بالحق الفلسطيني في القدس وقد تمثل ذلك في موقفها المعارض اتخاذ أي قرار يدين إسرائيل بممارستها غير المشروعة في المدينة المقدسة.

2.2.2. الاستيطان والحدود في عهد الرئيس كلينتون 1993-2001م:

استمرت إدارة الرئيس بيل كلينتون على نفس النهج الأمريكي المنحاز لصالح إسرائيل بخصوص قضية الاستيطان والحدود بل وأكثر من ذلك، فقد بدأت تلك الإدارة تتصل حتى من بعض المقترحات للإدارة الأمريكية السابقة، إذ اتسم موقف إدارة كلينتون بالغموض والتناقض بين الخطاب المعلن والسلوك على أرض الواقع تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، وقضية الاستيطان والحدود بشكل خاص.

1.2.2.2. الاستيطان في عهد الرئيس كلينتون:

لقد طرأ على الموقف الأمريكي من الاستيطان تطور خطير خلال عهد الرئيس كلينتون، من خلال إظهارها الالتزام بالشرعية الدولية تجاه القضية الفلسطينية، وهذا عكس ما تمارسه على أرض الواقع مما يعكس توافقاً أمريكياً مع المواقف الإسرائيلية، ولهذا التناقض انعكاساته على قضايا الحل النهائي بشكل عام وقضية الاستيطان بشكل خاص، على الرغم من توقيع اتفاقية أوسلو بين الجانبين الفلسطيني- الإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة، إلا أن إدارة كلينتون كانت أول إدارة أمريكية ترفض إدانة بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. (Zunes, 2000, pp. 2-3)

وبناءً على هذا الموقف استمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في سياستها القاضية بتوسيع الاستيطان، وشق المزيد من الطرق الالتفافية التي قطعت أوصال الأراضي الفلسطينية بحجة توفير الحماية لهذه المستوطنات، (فاضل، بدون سنة، صفحة 128) إضافة إلى ذلك فإنّ موشيه ببيغلين رئيس القيادة اليهودية في الليكود، وضع مخططاً بالتعاون مع مجلس المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة أسماه "العملية المضاعفة"، هدفت إلى إقامة (130) مستوطنة جديدة في أنحاء المناطق التي تم احتلالها عام 1967م، ونصت الخطة على قيام مستوطنة [مبنية أصلاً] في هذه المناطق بالسيطرة على الأراضي القريبة منها وتسويتها لتوسيع المستوطنات القائمة، وأطلق على هذه المستوطنات " البؤر الاستيطانية العشوائية وغير القانونية " (الزهار، 2018، صفحة 133) وذلك بتأييد الإدارة الأمريكية حيث عبر عن ذلك مساعد وزير الخارجية إدوارد دجيرجيان قائلاً "يوجد تسامح في سياسة الولايات المتحدة ليس (للتوسع) بل لاستمرار النشاط الاستيطاني في المستوطنات القائمة، وهذا بطبيعة الحال وفقاً للنمو الطبيعي للسكان، ووفقاً للحاجات الضرورية الفورية لتلك المستوطنات"، وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من (40) ألف منزل تم بناؤه في المستوطنات خلال الفترة 1993-2009م. (سرور ع، 2010)

ومهما يكن من أمر، فإن إدارة الرئيس كلينتون لم تبذل أي جهد للضغط على القيادة الإسرائيلية لفرض حل لوقف الاستيطان، وإنما عملت على إدارة الصراع من خلال موافقتها على التوسع في المستوطنات القائمة، وهو ما أدى إلى استمرار النشاط الاستيطاني في التوسع من خلال البؤر الاستيطانية العشوائية وغير القانونية.

2.2.2.2. الحدود فى عهد الرئيس كلينتون:

قسمت اتفاقية القاهرة المؤقتة فى أيلول/ سبتمبر 1995م الضفة الغربية- (5860) كم² إلى ثلاث مناطق مختلفة الصلاحية والسيادة وهى كالتالى:

المنطقة (A) وهى تحت السيادة الفلسطينية الكاملة وتمثل (5%) من مساحة الضفة الإجمالية، وشملت المدن السبعة الرئيسية فى الضفة الغربية، المنطقة (B) وهى تحت سيادة مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتمثل حوالى (35%) من مساحة الضفة الغربية الإجمالية، وضمت المنطقة (B) القرى الفلسطينية المحيطة بالمدن، وقد أشرفت السلطة على إدارة هذه المنطقة خدماتياً ومدنياً فى حين بقيت أمنياً تحت سيطرة إسرائيل، المنطقة (C) وهى مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وتمثل المتبقى من مساحة الضفة الغربية حوالى (60%) (الجدة، 2013)

أما مقترحات (كامب ديفيد 2) عام 2000م بخصوص قضايا الحدود والمستوطنات: عكست مقترحات (كامب ديفيد 2) واقعاً يعبر عن طبيعة الوضع الدائم لهذه القضايا فى إطار حل دائم للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وقد تنكرت هذه المقترحات لحق الفلسطينيين فى السيطرة على حدودهم، وعلى مجالهم الجوى، وعلى نقاط العبور الحدودية مع الخارج، ومنحت إسرائيل السيطرة على الحدود الفلسطينية، مما يسمح لها بالسيطرة ليس فقط على حركة الناس والبضائع الداخلية، وإنما على الحركة عبر الحدود الدولية كذلك (قريع، 2007، صفحة 338).

تقول إدارة كلنتون فى مقترحاتها حول ما يتعلق بالحدود والمستوطنات:

"انسحاب إسرائيل من (94-96) فى المائة من أراضي الضفة الغربية لصالح الدولة الفلسطينية، ومبادلة (4-6) فى المائة من أراضي الضفة الغربية (فيما يسمى الكتل الاستيطانية)، مقابل (3:1) من أراضي إسرائيل تُضم كشرط بديل للأراضي المقطعة إلى قطاع غزة الذى يُمنح بالكامل لهذه الدولة...إضافة إلى ترتيبات خاصة لممرات آمنة ودائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة...وضرورة تكبير الطرفين فى تبادل أراضٍ مستأجرة لتلبية احتياجات كل طرف". (غنام، 2013، صفحة 142) ويؤخذ على هذا المقترح أن التبادل لا يستند إلى التساوي فى مساحة الأرض، ولم يُشر من قريب أو بعيد إلى التساوي من حيث القيمة أيضاً، وخاصة كم تقترن فى المقترحات بخرائط، وهذا يجعل باب التفسيرات مفتوحاً على مصراعيه من الجانب الإسرائيلي وبالذات فيما يتعلق بنسب الأراضي ومواقعها، ولم يوضح المقترح إذا كان هذا الممر بديلاً عن الفرق فى نسبة الأراضي المتبادلة، أي عبارة عن قطاع أرضي يعوض فارق نسبة التبادل، أم سيكون مجرد ممر يتم الاتفاق على تفاصيله وآلياته لاحقاً.

إضافة لأن المقترح يُبقي نحو (80) في المائة من المستوطنات في كتل استيطانية داخل الأراضي الفلسطينية، وتتمثل في سبع كتل، وهي: كتلة ريحان شمال غرب الضفة الغربية، وكتلة سلفيت جنوب طولكرم، وكتلة أريئيل جنوب غرب نابلس، وكتلة عوفريم جنوب غرب كتلة أريئيل، وكتلة اللطرون، وكتلة المستوطنات المحيطة بمدينة القدس حتى مشارف مدينة أريحا، وكتلة عتسيون غرب بيت لحم، مع عدم مراعاة التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية. (البابا، 2001، صفحة 10)

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى مدى خطورة ضم هذه المستوطنات إلى إسرائيل، وبخاصة مستوطنة معاليه أدوميم نظراً لموقعها الحساس في منطقة الخاصرة الفلسطينية بين القدس والبحر الميت وما لذلك من أثر على التواصل الجغرافي الحقيقي بين شمال وجنوب الضفة الغربية، إضافة إلى سيطرتها على الحركة من وإلى مدينة القدس العاصمة المنشودة للدولة الفلسطينية.

3.2.2.2. الاستيطان في ضوء قرارات مجلس الأمن الدولي عهد الرئيس كلينتون:

1- قرار مجلس الأمن الدولي والذي يحمل رقم (394) بتاريخ (17) مايو 1995م، حيث طالب الإسرائيليون بوقف قراراتها بشأن مصادرة (53) دونماً من أراضي القدس الشرقية المحتلة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق الفيتو ضد القرار.

2- قرار مجلس الأمن الدولي الذي يحمل رقم (199) بتاريخ (7) مارس 1997م، والذي طالب إسرائيل بوقف نشاطاتها الاستيطانية في شرق القدس، (قرارات مجلس الأمن ، 2017) وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو ضد القرار. من هنا يتضح لنا أنّ موقف الإدارة الأمريكية تجاه الاستيطان كان ثابتاً وهو: تأييد الموقف الإسرائيلي وحمايته في الأمم المتحدة وعرقلة أي قرار ممكن أن يصدر من مجلس الأمن يدين الاستيطان.

3.2.2. اللاجئون في عهد الرئيس كلينتون 1993-2001م:

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين مسألة جوهرية في الصراع العربي- الإسرائيلي، وإيجاد الحل المناسب لها أمر ضروري للمساهمة في بناء سلام دائم، وكما يعرف الرئيس كلينتون صعوبة تخطي القيادة الفلسطينية عن حق العودة لأسباب تاريخية كما لا يخفى عليه رفض إسرائيل لعودة اللاجئين، لذا عملت إدارته على تقديم عدة مقترحات للوصول لحل يقبل به الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي.

1.3.2.2. موقف إدارة الرئيس كلينتون من قضية اللاجئين:

رغم معرفة إدارة الرئيس كلينتون صعوبة تخلى القيادة الفلسطينية عن حق العودة لأسباب تاريخية، إلا أنها بدأت تتصل من حق الفلسطينيين فى العودة لديارهم، وللمرة الأولى منذ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) بتاريخ (11) سبتمبر 1948م الخاص بقضية اللاجئين، تمتع إدارة كلينتون عن التصويت على القرار رقم (194)، وقد كان التصويت على القرار يتم سنوياً، وفى العام الثانى لإدارة كلينتون صوتت الولايات المتحدة ضد القرار مبررة ذلك، "بأن هذه النصوص كانت مرجعية فى مرحلة ما قبل المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل، ومرجعية المفاوضات اليوم هى المفاوضات الجارية بين الطرفين حالياً، فلما تعودون إلى نصوص لم تعد ملائمة؟! أتيحوا الفرصة للفلسطينيين والإسرائيليين ليلبورا بأنفسهم مرجعية مفاوضاتهم" (الدجاني، 1994، صفحة 346). وبهذا تكون إدارة كلينتون قد ضربت بكل القرارات الدولية عرض الحائط، وخاصة القرار رقم (194) الخاص بقضية اللاجئين، مؤكدة على أنه لا أساس لأى حل بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلا بالمفاوضات الجارية بينهما. إضافة إلى ذلك فقد تصور الرئيس كلينتون أن حل مشكلة اللاجئين يُبنى على أساس مقاربة حل الدولتين، وهذا يعنى أن الدولة الفلسطينية وليست إسرائيل ستكون الحُصن الجامع للفلسطينيين الذين يختارون العودة إلى المنطقة، أما من يتبقى من الفلسطينيين فيتم توطينهم فى أماكن وجودهم، وأقر الرئيس كلينتون بضرورة تبنى صيغة بشأن حق العودة تتوافق والحل القائم على أساس "الدولتين"، وهو لا يشير أبداً إلى حق العودة إلى ما يسمى اليوم بإسرائيل، بل إن اللاجئين سيجبرون على الاختيار بين أن يذهبوا إلى دولة فلسطين (أى المناطق التي سيتم تبادلها وفقاً للمفاوضات الدائرة يومها) أو أن يُوطنوا فى بلدان أخرى عربية وغير عربية. (عاروري، 2007، صفحة 222) وهذا لا ينفى طموح الفلسطينيين للعودة إلى المنطقة، فالاتفاق لا بد أن يحدد المواطن الخمسة المحتملة للاجئين، وهى: الدولة الفلسطينية، مناطق إسرائيلية تنتقل إلى الدولة الفلسطينية ضمن تبادل الأراضي، إعادة تأهيلهم فى الدول المضيفة، إعادة تأهيلهم فى دولة ثالثة، أو الدخول إلى إسرائيل. (غنام، 2013، صفحة 144) كما أن الولايات المتحدة مستعدة لتقود جهداً دولياً لمساعدة اللاجئين، ولتعترف إسرائيل بالمعاناة المعنوية، والمادية، التي تعرض لها الشعب الفلسطيني نتيجة لحرب 1948م. (أسمر، 2014، صفحة 94)

2.3.2.2. مقترحات إدارة كلينتون فيما يخص قضية اللاجئين:

مقترحات كلينتون بتاريخ (2000/12/23م) فيما يخص قضية اللاجئين:

إنشاء لجنة لتنفيذ كل بنود الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه، كما أبدى استعداد بلاده للقيام بمجهود دولي يرمى إلى مساعدة اللاجئين، ودعا إلى إنشاء دولتين للشعبين على أن تركز أسس الحل على عودة الفلسطينيين إلى وطنهم- أي إلى دولة فلسطين المستقبلية- دون استبعاد إمكانية قبول إسرائيل بعض اللاجئين، واقترح لهذه الغاية صيغتين (Gresh, 2001, pp. 8-9):

- 1- أن يعترف الطرفان بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين التاريخية.
- 2- أن يعترف الطرفان بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة فلسطين (أي الضفة الغربية وقطاع غزة).

على أن يكون هناك في الحالتين خمسة خيارات للاجئ:

- 1- العودة إلى مناطق في إسرائيل يتم تحويلها لاحقاً إلى فلسطين " Land Swap " .
- 2- العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.
- 3- إعادة تأهيله في الدول المضيفة.
- 4- إعادة توطينه في دولة ثالثة.
- 5- العودة إلى إسرائيل ضمن شروط معقدة تحددها إسرائيل.

كما أكد الرئيس الأمريكي على إخضاع عودة اللاجئين إلى إسرائيل إلى قوانين وسياسات الدولة موضوع هذه العودة، على أن تستقبل غزة والضفة الغربية للاجئين الفلسطينيين بشكل كامل، كما تعلن إسرائيل نيتها بوضع السياسات التي تمكن من استيعاب بعض اللاجئين بما يتوافق مع سيادتها (Gresh, 2001, p. 9)، على أن يكون الحل الذي اقترحه كلينتون بديلاً عن تنفيذ القرار رقم (194)، وكفياً بوضع حد لجميع المطالبات وينهي الصراع بين الطرفين. (دايفيد، 2004، صفحة 121)

وأعلن الفلسطينيون من جهتهم موافقتهم على اقتراحات كلينتون إلا أنهم أشاروا إلى أن القرار رقم (194) يضمن عودة اللاجئين إلى ديارهم أينما كانت، وليس إلى دولة فلسطين، وطالبوا بالاعتراف بحق العودة وإعطاء الخيار للاجئ كشرط مسبق لإنهاء الصراع. (Gresh, 2001, p. 10)

ورغم ذلك فقد أكد الإسرائيليون أنهم غير مسئولين عن قضية اللاجئين الفلسطينيين ولا يعترفون بحق العودة لهم، وهم مستعدون لإعادة عدة آلاف من الأشخاص لأسباب إنسانية خلال عدة سنوات، ضمن إطار برنامج توحيد العائلات، وأبدوا موافقتهم على مناقشة موضوع التعويض - ضمن إطار صندوق دولي ينشأ لهذا الغرض - على أن يشمل أيضاً تعويض اليهود الذين طردوا من الدول العربية. في حين أكد الوفد الفلسطيني، من جانبه، بأن الشرعية الدولية ينبغي أن تكون الأساس للمفاوضات وأن الطروحات التي قدمت خلال القمة تتناقض مع هذه المرجعية. (دايفيد، 2004، صفحة 23)

وبناءً على ما تقدم يمكن القول: إن إدارة الرئيس كلينتون سعت لإيجاد تسوية سياسية تلبى الشروط والمطالب الإسرائيلية، وتكون أيضاً مقبولة للجانب الفلسطيني، عبر التركيز على خيار حل الدولتين للشعبين مع الأخذ بعين الاعتبار المطالب الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية في القدس وغور الأردن، وحل قضية اللاجئين من خلال الحلول الإنسانية والتوطين.

كما أن مقترحات الرئيس كلينتون الخاصة بالقدس، تعترف ضمناً بالسيادة الإسرائيلية على الحرم، من خلال اعتمادها على تطبيق مبدأ ما هو فلسطيني لفلسطين وما هو يهودي لإسرائيل، وهو ما سيجعل من الأحياء الفلسطينية داخل القدس جزءاً متناثرةً دون تحقيق الحد الأدنى من التواصل الجغرافي، بسبب سياسة إسرائيل القاضية بتوسيع الاستيطان وشق المزيد من الطرق الالتفافية التي تقطع أوصال الأحياء الفلسطينية. ناهيك عن قرارات الكونغرس الأمريكي التي اتخذت في عهد الرئيس كلينتون تجاه القدس، فقد كانت قراراته أكثر انحيازاً لإسرائيل وإنكاراً للحقوق الفلسطينية، فهو يحاول على مدار الوقت أن يشكل غطاءً وحماية للسياسات الإسرائيلية، ويمهد الطريق يوماً بعد يوم لفرض شروط إسرائيل في كافة القضايا الجوهرية بشكل عام وقضية القدس بشكل خاص، وقد أيد قرارات الكونغرس الغالبية من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، لأن الحزبين الجمهوري والديمقراطي يتحdan في دعم القضايا التي تتعلق بإسرائيل.

فضلاً عن ذلك فإن الكونغرس ينظر إلى إقامة السفارة في القدس على أنها محاولة لتصحيح أخطاء عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل منذ إعلان الاستقلال عام 1949م، وكان ذلك بسبب تركيز إسرائيل على إبقاء علاقات وطيدة مع أعضاء الكونغرس من خلال شبكات الضغط المؤثرة في الولايات المتحدة.

ومع أن، إدارة الرئيس كلينتون دفعت عملية السلام إلى الأمام من خلال تقديم العديد من المبادرات، إلا أنها لم تمارس أى ضغط على الجانب الإسرائيلي بما يتعلق بالقضايا الأساسية (القدس -

الاستيطان الحدود- واللاجئين)، مما يدل على أنّ الرئيس كلينتون عمل على إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ولم تعمل على حله، من هنا فقد فشلت إدارته في التوصل إلى تسوية فلسطينية-إسرائيلية، وهذا الأمر يعود إلى أنّ الرئيس كلينتون قد انصاع إلى رؤية اللوبي الإسرائيلي لحل الصراع، الأمر الذي أدى إلى انطباع عند المحللين السياسيين أنّ الرئيس كلنتون لم يستطع القيام بدور الوسيط النزيه، وكان يعمل ضمن موقفين: الموقف الأول: يقوم على تبني المواقف الإسرائيلية ومحاولة التكيف معها، وأما الموقف الثاني: فيتمثل بتقديم المواقف الإسرائيلية على أنها مبادرات أمريكية، والضغط على الفلسطينيين لقبولها، إضافة إلى ذلك عمل بقوة على تحييد الأمم المتحدة فيما يخص القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية القدس واللاجئين والمستوطنات بشكل خاص، والهدف من ذلك منع المجتمع الدولي من إدانة إسرائيل، والحفاظ على الرعاية المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية لعملية السلام، بما يضمن استمرار الانحياز الأمريكي للموقف الإسرائيلي.

3.2 مرحلة الرئيس بوش الابن (2001-2009م):

لم تتخرط الإدارة الأمريكية الجمهورية الجديدة برئاسة جورج بوش في الصراع العربي الإسرائيلي في بداية حكمها، كسابقتها الإدارة الديموقراطية إدارة الرئيس بيل كلينتون إلا أنها حافظت على الإمساك بزمام الأمور عن بعد، فقد كانت تفضل بذل مساعيها لوقف العنف، وترك الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي يقرران تحديد وقت استئناف المفاوضات للوصول إلى تسوية تنتهي الصراع، لذا كان دور إدارة بوش (الابن) مقتصرًا على الوسيط المسهل لعملية التفاوض، وعدم الاهتمام الجاد بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

1.3.2. مبادرات الرئيس بوش الابن لحل القضية الفلسطينية:

ركزت إدارة بوش (الابن) جهودها على (وقف العنف) أي وقف الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في 28/سبتمبر/2000م بعد زيارة أرييل شارون إلى المسجد الأقصى، لأن إدارة بوش (الابن) لم تكن تمتلك رؤية واضحة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، حتى خطاب الناطق باسم الخارجية الأمريكية وهو ما عبر عنه المتحدث باسم البيت الأبيض في أكتوبر عام (2001م) بقوله " لا خطط لدينا لمبادرة جديدة. وإنّ الخطة الأمريكية الوحيدة هي التي تقوم على توصيات تقرير ميتشل (الذي استلهمته خطة تينيت). (الحياة ، 2001) وعلى هذا الأساس وضعت خطة جورج تينيت (مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية) وهي عبارة عن: مجموعة من الإجراءات الأمنية المطلوب اتخاذها من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي كشرط من شروط بناء الثقة بينهما، مع تمييز واضح

فيما يخص المسؤولية الملقاة على عاتق كل طرف. (أحمد، وآخرون، 2002، صفحة 171) وهذا ما يعيب خطة ميتشل فهي تحمل عناصر الاختلال الداخلي والمعايير المزدوجة، وقصرت -في الوقت نفسه- عن مضمون تقرير ميتشل الذي تضمن بعض الإشارات إلى الاحتلال والمستوطنات وحق تقرير المصير، على الرغم من تعامله مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منطلق صراع ديني أهلي. (أحمد، 2001، صفحة 148) وفي أعقاب (11) سبتمبر تحول نهج الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إلى المزيد من المشاركة في شؤون الشرق الأوسط، فقد دعم الرئيس بوش (الابن) إقامة دولة "فلسطينية مسالمة" إلى جانب إسرائيل، وطلب بوش على وجه التحديد من الفلسطينيين إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، وانتخاب قيادة جديدة، وتفكيك الجماعات المسلحة، كما دعم بوش صيغة خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية برعاية (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا) لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. (Mohamed, 2015)

1.1.3.2. خطة خارطة الطريق:

أدى بوش في الثاني من أكتوبر 2001م بتصريح قال فيه "إن الدولة الفلسطينية كانت دائماً جزءاً، من التصور الأمريكي، شرط احترام حق إسرائيل في الوجود". (أحمد، وآخرون، 2002، صفحة 195) ودعت إدارة بوش (الابن) اللجنة الرباعية إلى البدء في محادثات التوصل إلى تسوية نهائية على ثلاث مراحل تنتهي بإقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005م، وقد تبنت اللجنة الرباعية أفكار بوش هذه وطورتها عبر دمجها بصياغة خاصة قدمها الاتحاد الأوروبي للخطة، بحيث تضمنت تصوراً لما يجب أن يقوم به الطرفان من أجل تهيئة الأجواء للعودة إلى مفاوضات السلام، والتي يجب أن تنتهي بإقامة الدولة الفلسطينية (www.palestinefacts.org). واعتبرت اللجنة الرباعية أن المرجعية التي تستند عليها خطة خارطة الطريق هي أسس مؤتمر مدريد للسلام، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة (242) و(338) و(1397) والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً بين الطرفين، والمبادرات العربية للسلام. (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2003، صفحة 157)

تضمنت خارطة الطريق ثلاث مراحل، وهي:

- 1- المرحلة الأولى: تهيئة أجواء للعودة للمفاوضات، وهذا يتطلب من الطرفين القيام بكل ما نصت عليه الخطة.
- 2- المرحلة الثانية: وتتم ببدء التفاوض بين الجانبين للوصول إلى قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء تعيش بسلام وأمن مع إسرائيل.

3- المرحلة الثالثة: إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بما فيه الاحتلال الذي بدأ عام 1967م، بناءً على الأسس والمرجعية لمؤتمر السلام في مدريد، وقبول إسرائيل كجار يعيش بسلام وأمن ضمن تسوية شاملة. (فسيفس، 2013، صفحة 57)

لاقت هذه المبادرة ترحيب عدد من الأطراف الفلسطينية، ومن ضمنها السلطة الفلسطينية وحركة فتح، واعتبرت مدخلاً مناسباً للعودة إلى طاولة المفاوضات، ووقف دوامة العنف الدائرة من خلال العمليات العدوانية والدموية لقوات الاحتلال، إلا أن حكومة شارون قبلت بعض بنودها، وقدمت (15) تحفظاً على بعضها، وكان موقف الولايات المتحدة منحازاً كالعادة لتحفظات حكومة شارون على الخريطة، حيث تبنى الرئيس بوش الدعوة للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية بكل ما في هذا الاعتراف من تداعيات بلا حدود. (حمادة، 2003، الصفحات 85-86) مما أدى إلى تعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

أما الأسباب التي دفعت إدارة بوش (الابن) إلى تبنى هذا الموقف، فكانت مرتبطة بتهيئة الظروف المناسبة عربياً لحربها في أفغانستان والعراق، تماماً كموقف الأب بوش في مرحلة بناء تحالف دولي ضد العراق عندما أيد كلاً من قرار مجلس الأمن رقم (672) الذي أدان إطلاق النار على المصلين في الحرم الإبراهيمي الشريف، والقرار رقم (681) الذي استتكر سياسة الإبعاد الإسرائيلية، واستمر في تعليق ضمانات القرض الإسرائيلي لخلافه معها على قضية الاستيطان. (سليمان م.، 1996، صفحة 3) وقد كان مبعث هذه المقارنة ليس لمجرد المشابهة بين الطرفين التاريخي الذي عاش فيه كل من الابن ووالده (حرب هنا وحرب هناك)، لكن لموقف الولايات المتحدة من قضية الدولة الفلسطينية في حد ذاته. فلأول مرة تطالب الولايات المتحدة بدولة فلسطينية، ويعلن ذلك رئيسها لاحقاً أمام الجمعية العامة، ويكرر المعنى نفسه في أكثر من مناسبة ثم يلحق به وزير خارجيته، وكما أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقم (1397). (أحمد، وآخرون، 2002، صفحة 96) وعلى الرغم من أن رؤية بوش لخطة خارطة الطريق تمثل تحولاً جديداً في سياسة الولايات المتحدة نحو القضية الفلسطينية إلا أنها فشلتنا في ممارسة أي ضغط على إسرائيل من أجل انسحابها من الأراضي الفلسطينية أو الوصول إلى صيغة حل نهائي بشأن قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والدولة والحدود. (Mohamed, 2015) وهو ما يثبت أن موقف إدارة بوش الابن من حل الدولتين لم يكن متعلقاً بتحقيق مطالب الفلسطينيين الذين كانوا يخوضون غمار انتفاضة الأقصى، بل جاءت معظم محتويات القرار لتحديد لمبادئ أساسية، ولا يحتوى على آلية عمل واضحة.

2.1.3.2. مؤتمر أنابولس للسلام 2007م:

في (16) تموز 2007م ألقى بوش (الابن) خطاباً يؤيد اقتراح وزيرة خارجيته راييس بعقد مؤتمر سلام في الشرق الأوسط، برئاستها وحضور إسرائيل والسلطة الفلسطينية وقيادات من الدول العربية ومن المنطقة الذين يدعمون حل الدولتين، وللعمل على نجاح عقد المؤتمر حثت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا راييس الإسرائيليين على تقديم عدة تنازلات تشمل إطلاق سراح (1500) سجين فلسطيني، مع تجميد مؤقت لبناء المستوطنات في الضفة الغربية، وتعديل مسار السياج الأمني، وإعادة جثث الفلسطينيين الذين قتلوا على يد القوات الإسرائيلية، ولكن إسرائيل رفضت هذه الدعوات مما أدى إلى تعميق الخلاف بين راييس وأولمرت (Abrams, 2013) وهو ما دعا الرئيس بوش لافتتاح مؤتمر أنابولس في (27) نوفمبر 2007م بحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت، وزعماء خمسين دولة ومنظمة. (فسيفس، 2013، صفحة 60) وقد لخص بوش (الابن) الهدف من المؤتمر هو إعادة إطلاق مفاوضات السلام، والتوصل إلى اتفاق قبل حلول 2008م، إضافة لدعوة الإدارة الأمريكية الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لتنفيذ التزاماتهما حسب خارطة الطريق. وقد طالب الجانب الفلسطيني بضرورة الدخول في مفاوضات جادة حول قضايا الوضع النهائي، والتوصل إلى تسوية شاملة حولها، كما وأكد على موقفه الثابت من قضايا الخلاف، وطالب بحل قضية اللاجئين على أساس قرار (194)، واعتبار القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، وفي المقابل أكد الجانب الإسرائيلي على ضرورة وقف الإرهاب الفلسطيني والتحريض على الكراهية. (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2007، الصفحات 175-179)

والجدير ذكره أنّ مؤتمر أنابولس بميريلاند عبر عن تأكيد إدارة الرئيس بوش (الابن) التزامها بعملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كما أكد المؤتمر على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تعايش الدولتين جنباً إلى جنب تكون إحداها إسرائيلية والأخرى فلسطينية، إلا أن المؤتمر لم يأت بجديد حول إطلاق المفاوضات وقضايا الوضع النهائي، بل عمل على وجود حوار بين أطراف الصراع لتخطى العقبات. كما دعا الرئيس بوش (الابن) في نهاية فترة حكمه، الثانية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967م، وقال بأن مستقبل دولة فلسطين يجب أن تكون قابلة للحياة، وقد أصر على ظهور دولة فلسطين مزدهرة وديمقراطية من شأن ذلك أن يهزم المتطرفين، وأكد في الوقت ذاته على " التزام الولايات المتحدة الثابت بأمن إسرائيل. (The Guardian, 2008, p. 1)

2.3.2. القدس فى عهد الرئيس بوش (الابن) 2001-2009م:

تعهد الرئيس جورج بوش الابن فى حملته الانتخابية عام 2000م، بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وانتقد سلفه بيل كلينتون على فشله فى تنفيذ وعده، وقال: إنه سيبدأ فى تنفيذ عملية النقل فور تنصيبه رسمياً رئيساً للبلاد.

فى آذار مارس 2001م، قال كولين باول، وزير الخارجية آنذاك، لأعضاء الكونغرس الأمريكى إنّ عملية نقل السفارة ما تزال جارية، إلا أنه لم يمدّهم بأى تفاصيل أخرى، وفى (30) سبتمبر 2002م قام الرئيس بوش (الابن) بالتوقيع على قرار للكونغرس الأمريكى باعتبار القدس الموحدة بشقيها (المحتل عام 1948م، والمحتل عام 1967م) عاصمة أبدية لإسرائيل، وأكد بوش أنّ سياسة بلاده بشأن القدس لم تتغير رغم توقيعها على القرار، فقد أكدّ وركز على أن قضية القدس سيتم حلها فى إطار مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. (حسين، 2007، صفحة 5)

كما أجرى الرئيس بوش عدة محادثات مع المنظمات اليهودية الرائدة فى الولايات المتحدة، وقد أكد لهم أنه سيأخذ الأمر على محمل الجد، إلا أن الأمر لم يختلف كثيراً عما حدث لسلفه كلينتون، فبعد وصوله إلى البيت الأبيض، وجد أنّ الأمر أصعب مما يتصور، فأرجأ الأمر، وحسب ما نقلته صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن مسؤولين بارزين فى إدارة بوش، فإنه أكد لهم أنّ نقل السفارة الأمريكية إلى القدس لن يحدث فى الوقت القريب. (أبوزيد، 2018، صفحة 7)

وبحسب تصريحات دانيال كيرتزر، السفير الأمريكى لدى إسرائيل فى إدارة بوش، فقد أعلم الجميع أن بوش لن ينفذ وعده، ربما لأسباب سياسية، ولم يتوقع أحد أن تنقل السفارة. وكما أكد كيرتزر أنه عمل فى إدارة بوش لأربعة أعوام ونصف، ولا يتذكر أن بوش اتخذ قراراً حاسماً بشأن نقل السفارة، أو الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. (الشمي، 2017، صفحة 2) واستطرد قائلاً أن الإدارة لم تبدأ بعد بعملية نقل السفارة " على النحو الذى تعهد به بوش خلال الحملة الانتخابية بأن ينقل السفارة فور تسلمه الحكم " وأضاف بأن الوضع المتأزم الراهن قد يؤجل نقل السفارة، " فنحن لم نتخذ أى خطوات حتى الآن، وذلك فى ضوء الوضع الصعب القائم حالياً، وسواصل البحث عن الطريقة التى سنقوم بنقل السفارة بها. (حجاوي، 2001، صفحة 61)

تجدر الإشارة إلى أن الرئيس بوش (الابن) حاول أن يكون متزناً، ولو ظاهرياً بين أطراف الصراع من خلال تقديم رويئته لحل الدولتين، وذلك لكسب الموقف العربى خصوصاً فى ظل انشغاله بالحرب على العراق وأفغانستان، ورغم ذلك فإنه لم يبذل أى جهد للضغط على إسرائيل للقبول برويئته وتطبيقها على أرض الواقع، وإنما لعب على متغير الزمن من خلال خطة خارطة الطريق ومؤتمر أنابولس.

1.2.3.2. القدس في ضوء قرارات الكونغرس الأمريكي خلال عهد الرئيس بوش (الابن):

لقد أظهر الكونغرس العداء للفلسطينيين من خلال تمرير العديد من المشاريع التي تطالب إدارة بوش الابن بوقف المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية، بسبب عدم قيامها بما عليها من التزامات، خصوصاً فيما يسمى بوقف التحريض ضد إسرائيل، وتفكيك المنظمات المسلحة. وعلى الرغم من قيام السلطة الفلسطينية في عام 1994م، قد التزمت حكومة الولايات المتحدة والكونغرس الأمريكي بتقديم أربعة مليارات دولار كمساعدات للفلسطينيين، واشترطت الولايات المتحدة مقابل تقديم تلك المساعدات ثلاث نقاط رئيسية وهي:

- 1- منع حماس والمنظمات المسلحة من القيام بأعمال إرهابية ضد إسرائيل.
- 2- تعزيز الاستقرار والازدهار والحكم الذاتي في المناطق الفلسطينية بما يساعد الفلسطينيين على التعايش السلمي مع إسرائيل ومبدأ حل الدولتين.
- 3- المساعدة في المجالات الإنسانية. (Zanotti, 2013, p. 1)

لقد ارتكز دور الكونغرس الأمريكي في الحرب على غزة عام (2008/2009م) على دعم إسرائيل، وتغافل عن حجم المجزرة التي ترتكبها ضد المدنيين في قطاع غزة، ولقد أصدر عدة قرارات في (10) يناير 2009م تُساند إسرائيل في حربها على غزة وتعترف بحقها في الدفاع عن النفس.

إضافة لتأكيد الكونغرس على موقفه من القدس، والتزامه بأنها العاصمة الأبدية لإسرائيل وغير القابلة للتقسيم، والتزامه بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وفرضه عقوبات على القنصلية العامة الأمريكية في القدس طالما أنّ السفير الأمريكي في إسرائيل ليس له سلطة عليها. (Mark, 2005b, p. 9)

2.2.3.2. القدس في ضوء قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال إدارة بوش الابن:

قرار رقم (59/32) بتاريخ (1) ديسمبر 2004م، تكرر تأكيد ما قرره الجمعية العامة من أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف إجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي ملغاة وباطلة، وليست لها أي شرعية على الإطلاق، (قرارات الجمعية العامة) إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت ضد القرار.

3.3.2. موقف إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) من قضية الاستيطان (2001-2009م):

بعد شهرين فقط من تولى جورج دبليو بوش السلطة، بدأ واضحاً توجهاته السياسية التي ستتبعها إدارته نحو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ففي تصويت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في (27) آذار/ مارس 2001م، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد قرار لمجلس الأمن يدعو إلى وجود قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. كما أصرت إدارة بوش على فرض ثلاثة شروط لأي جهود لحل الصراع وهي: (Christison, 2003, p. 36)

1- عدم ذكر المستوطنات الإسرائيلية.

2- عدم استخدام كلمة " حصار " لوصف أعمال إسرائيل في الأراضي المحتلة.

3- لا إشارة إلى اتفاقية جنيف الرابعة التي تنظم سلوك سلطة الاحتلال تجاه السكان المدنيين المحتلين.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ إدارة الرئيس بوش الابن حققت تفاهات مفصلة مع حكومة شارون من ناحية البناء في المستوطنات، وعلى حسب هذه التفاهات " لن تُوسع المستوطنات ولن يُسمح فيها بالبناء إلا في مجال نطاق البناء القائم"، كما التزمت إسرائيل ألا تنشئ مستوطنات جديدة وألا تصدر أراضي لفلسطينيين من أجل البناء، وعبر الرئيس بوش الابن عن التفاهات مع شارون بقوله- في مؤتمر صحفي عقده في (14) نيسان 2004م -بعد لقائهما- أنه بإزاء الواقع الجديد الذي نشأ في المناطق المحتلة مع إنشاء مستوطنات كبيرة، وليس من الواقعي أن تقوم حدود إسرائيل الدائمة على خطوط الهدنة في 1949م. (عكا أون لاين، 2013)

علاوة على ذلك، فقد وجه الرئيس بوش الابن خلال زيارته لمدينة رام الله في يناير عام (2008م) دعوة واضحة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بعد زيارته الأولى إلى الضفة الغربية ومشاهدته نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية، والحواجز وانتشار المستوطنات اليهودية.

وفي بيان جاء بعد لقاءات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في القدس، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، صرح الرئيس بوش (الابن) بما يبدو أنّ توجهات أولية لاتفاق مستقبلي لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط وإقامة دولة فلسطينية، وقال: "إن نقطة الانطلاق نحو مفاوضات الوضع النهائي لتحقيق هذه الرؤية تبدو واضحة ويجب أن تكون هناك نهاية للاحتلال الذي بدأ عام 1967م"، وأصر على أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق سلام في غضون عام، وقال إنّ الحدود المستقبلية لدولة فلسطينية " تتطلب تعديلات متفق عليها بصورة متبادلة لخطوط الهدنة التي وضعت في عام 1949م. (THE Guardian, 2008)

والجدير ذكره أن إسرائيل اختزلت المفاوضات في الأجندة الأمنية، واستمرت في بناء جدار الفصل العنصرى ورفضت وقف النشاط الاستيطاني، وقد دعمتها إدارة بوش (الابن) في ذلك من خلال استخدام حق النقد "الفيتو" ضد مشروع قرار مجلس الأمن في أكتوبر/ تشرين الأول 2003م الذي يدين الجدار ويدعو لوقف "بنائه"، وإلغاء قرار البناء، رغم أن القرار حظى بتأييد عشر من الدول الـ15 الأعضاء.

1.3.3.2. الاستيطان في ضوء قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال إدارة بوش الابن:

1- قرار رقم (126/57) بتاريخ (11) سبتمبر 2002م، أعرب عن قلقه الشديد إزاء مواصلة إسرائيل أنشطة الاستيطان، بما في ذلك المستوطنات في جبل أبو غنيم، ورأس العمود، وداخل القدس الشرقية.

2- قرار رقم (26/61) بتاريخ (1) سبتمبر 2006م، أعرب عن قلقه الشديد إزاء استمرار إسرائيل بالقيام بأنشطة استيطانية غير قانونية، وتشبيدها الجدار في القدس الشرقية وحولها، وزيادة عزل المدينة عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يمكن أن يستتبع أى اتفاق بشأن الوضع النهائي للقدس. كما احتوى القرار رقم (97/63) بتاريخ (5) سبتمبر 2008م، والقرار (93/64) بتاريخ (10) سبتمبر 2009م على نفس مضمون القرار (26/61) السابق ذكره، (قرارات الجمعية العامة) الجدير ذكره أن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت ضد جميع القرارات سابقة الذكر، وهو ما يمثل انحيازاً واضحاً لإسرائيل على حساب الأراضي الفلسطينية.

4.3.2. اللاجئون في عهد الرئيس جورج بوش (الابن) (2001-2009م):

عمدت إدارة بوش الابن منذ البداية، إلى عدم التدخل بشكل مباشر في الصراع العربي الإسرائيلي، لقناعتها بأنها لن تستطيع التوصل إلى حل يرضى جميع الأطراف، فهي على قناعه بأنها لن تقدم أكثر مما قدمت إدارة الرئيس كلينتون، وبعد أقل من شهر وفي (2) من تشرين الأول/ أكتوبر 2001م، أدلى الرئيس بوش (الابن) بتصريح قال فيه " إن قيام الدولة الفلسطينية كانت دائماً جزءاً من التصور الأمريكي بشرط احترام حق إسرائيل في الوجود (أبومصطفى، 2018، صفحة 13).

وبما يخص قضية اللاجئين فإن الرئيس بوش في خطابه المؤرخ بتاريخ (24 يونيو 2002م) أغفل قرار (194) كأساس وضعته الشرعية الدولية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، فيما بات يعرف بخطاب "رؤيا الدولتين" مستنداً في رؤيته للحل على نقطة واحدة مركزية ألا وهي: ارتباط قيام دولة

فلسطينية مؤقتة بإجراء إصلاحات جذرية على بنية السلطة الفلسطينية". (نصار، 1999، صفحة 3) والإشارة الوحيدة الواضحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين في عهد الرئيس الأمريكي بوش (الابن)، جاءت من خلال ما طرحه من خلال المشروع الذى طرحه لحل للقضية الفلسطينية، والذي ما أطلق عليه اسم "خارطة الطريق" فقد أشارت الوثيقة، إلى "حل يتضمن حلاً متفقاً عليه عادلاً منطقياً، وواقعياً، لقضية اللاجئين" (أيوب ه.، 2006، صفحة 2) بدون ذكر مفهوم هذا الحل وآليات تنفيذه على أرض الواقع. كما أن الرئيس بوش (الابن) تحدث في عدة خطابات له - أهمها، خطابه فى قمة العقبة رقم (4) فى يونيو (2003م)، وخطابه فى "أنابوليس" نوفمبر (2007م)-، عن حل الصراع العربى الإسرائيلى والتشديد على أحقية دولة إسرائيل بالوجود باعتبارها دولة يهودية خالصة، وعدم ذكر قضية اللاجئين إطلاقاً، مما أغلق الباب على إمكانية تنفيذ ما جاء فى خارطة الطريق. (عدوان، 2009، صفحة 20)

وهكذا ظلت قضية اللاجئين الفلسطينيين طوال مرحلة بوش (الابن) بعيدة عن الحل، فى ظل تعنت إسرائيل أمام هذه القضية ورفضها بشكل قاطع مناقشة هذه القضية فى أى مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع الفلسطينيين، وترحيلها إلى قضايا الحل النهائى بحجة أنها معقدة وتحتاج إلى جهد وتنازل كبير من أطراف الصراع، بالإضافة إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية الذى لم يتناول هذه القضية ولم يطرحها بشكل جدى فى أى مبادرات أو مقترحات أمريكية لحل الصراع العربى الإسرائيلى.

والجدير ذكره أن مؤتمر أنابولس بميريلاند عبر عن تأكيد إدارة الرئيس بوش (الابن) التزامها بعملية السلام بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، كما أكد المؤتمر على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى تعايش دولتين جنباً إلى جنب تكون إحدهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية، إلا أن المؤتمر لم يأت بجديد حول إطلاق المفاوضات وقضايا الوضع النهائى، بل أكد على ضرورة وجود حوار بين أطراف الصراع لتخيطى العقبات. كما دعا الرئيس بوش (الابن) فى نهاية فترة حكمة الثانية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى الذى بدأ عام (1967م)، وقال أن مستقبل فلسطين يجب أن يكون قابلاً للحياة، وقد أكد أن ظهور فلسطين مزدهرة وديمقراطية من شأنه أن يهزم المتطرفين، وأكد فى نفس الوقت على "التزام الولايات المتحدة الثابت بأمن إسرائيل". (The Guardian, 2008, p. 1)

وختاماً: رغم أن إدارة بوش (الابن) أول من اعترفت بضرورة قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة عبر خطة خارطة الطريق، إلا أنها لم تعمل بشكل جدى لقيام هذه الدولة، لأنها انغمست بشكل مباشر فى مساعى وقف العنف، وتركزت الطرفين يقرران توقيت استئناف المفاوضات متى أرادوا، الأمر الذى

جعل رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون يضع شروطاً عديدة لاستئناف المفاوضات، وهذا يعود إلى رغبة إدارة بوش (الابن) - في بداية توليها مهامها - عدم تكرار تجربة إدارة كلينتون التي حاولت جمع الطرفين في مؤتمر كامب ديفيد الثاني.

لكن في أعقاب أحداث (11) سبتمبر تحول نهج الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) إلى المزيد من المشاركة في شؤون الشرق الأوسط، خاصة بعد احتلال العراق وأفغانستان فقد دعم الرئيس بوش إقامة دولة "فلسطينية مسالمة" إلى جانب إسرائيل من خلال مفاوضات خارطة الطريق ومؤتمر أنابولس، ويرجع ذلك إلى تهيئة الظروف المناسبة عربياً لحرب إدارته في أفغانستان والعراق.

عموماً، لم يكن موقف إدارة بوش (الابن) من حل الدولتين متعلقاً بتحقيق مطالب الفلسطينيين الذين كانوا يخوضون غمار انتفاضة الأقصى الثانية، فقد جاءت معظم محتويات خطة خارطة الطريق عبارة عن تحديد لمبادئ أساسية عامة، خاصة بعدما أبدت حكومة شارون تحفظاتها (الـ14) عليها، كما لا تحتوي خارطة الطريق على آلية عمل واضحة للتطبيق، بل كان الغرض منها إدارة الصراع للتأكيد على وجود حوار بين أطراف الصراع واللعب على متغير الزمن.

4.2 مرحلة الرئيس باراك أوباما (2009-2017م)

يلقى هذا المبحث الضوء على أبرز ما قدمه الرئيس أوباما للعملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وموقفه من الدولة الفلسطينية وقضايا الحل النهائي (القدس والمستوطنات واللاجئين)، وذلك في الفترة الرئاسية الأولى له، وكذلك متابعة عامة لملاحم مبادرات وتوجهات أوباما في الفترة الرئاسية الثانية.

1.4.2. مبادرات الرئيس أوباما لحل القضية الفلسطينية (2009-2017م):

اتبعت الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما سياسة عامة تجاه القضية الفلسطينية، فقد عملت على وضع المعايير الأساسية لاتفاق الوضع النهائي من أجل تحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي، والوصول إلى حل الدولتين، وقد تطابقت وجهة نظرها المعلنة حول الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي مع وجهة نظر الرئيس بوش (الابن) في رؤيته لحل الدولتين وما جاء في خارطة الطريق. (Elgindy, 2016)

1.1.4.2. مبادرات الرئيس أوباما فى ولايته الأولى (2009-2013م):

عملت إدارة أوباما على رسم مسار جديد للسياسة الأمريكية من أجل تحسين صورة الولايات المتحدة فى العالمين العربى والإسلامى بعد ثماني سنوات عاصفة من العداء وعدم الثقة خلفتها إدارة بوش (الابن). فى يونيو (2009م) أعلن أوباما خلال خطابه فى القاهرة أنّ قيام دولة فلسطينية من مصلحة إسرائيل وفلسطين وأمريكا والعالم، موضحاً أنّ بلاده لن تدير ظهراً للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني فى قيام دولته، مضيفاً أنّ الحل الوحيد هو: دولتان يعيش فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون فى سلام وأمن (شعث، 2014، صفحة 21). كما أكد الرئيس أوباما خلال خطابه فى تركيا شهر إبريل (2009م)، على أن "مؤتمر أنابولس" و"خارطة الطريق" تمثلان طريق السلام فى الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة ستدعم بحزم إقامة دولتين تتعايشان بسلام وأمن. (جريدة الشرق الأوسط، 2009)

1.1.1.4.2. قمة (28) مايو (2009م):

بدأت التحركات الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال سعى المبعوث الأمريكى لعملية السلام جورج ميتشل لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، فأجرى (31) اجتماعاً فى الفترة من (20) يناير إلى (20) نوفمبر 2009م، لم ينجم عنها أى اتفاق، (الكسوانى، بدون سنة، صفحة 15) وإبان ذلك، انعقدت أول قمة فلسطينية أمريكية فى عهد أوباما فى (28) مايو 2009م فى البيت الأبيض، وقد طالب أوباما أبا مازن بالعمل على استعادة المصداقية إلى عملية السلام، من خلال استمرار الجانب الفلسطيني فى تنفيذ كافة التزاماته والعمل على وقف التحريض ضد إسرائيل، واستئناف المفاوضات من النقطة التى توقفت عندها فى ديسمبر (2008م)، وعلى الدول العربية أن تقوم بخطوات ايجابية تجاه إسرائيل لتعزيز الثقة، كما طلب من الرئيس أبى مازن الاستمرار فى بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وتعزيز مبادئ المساواة والشفافية والديمقراطية وسيادة القانون، واعتبر أنّ إنشاء دولة فلسطينية مصلحة أمريكية عليا (عريقات، 2011، صفحة 2). وبناء على هذه القمة طالبت إدارة أوباما ننتياهو بالعمل على تجميد الاستيطان، فقد رأت الإدارة الأمريكية أنّ تجميد الاستيطان يعد ركناً أساسياً يمهد لاستئناف المفاوضات، ومن ثم التطرق فى مرحلة لاحقة للتفاوض حول قضايا التسوية النهائية، وبسبب سياسة التعنت الإسرائيلية، وإصرار ننتياهو على الاستمرار فى الاستيطان ساد توتر كبير على العلاقة بين الإدارة الأمريكية وإسرائيل، وهذا أدى إلى امتعاض إدارة أوباما، من إسرائيل وبهذا فشلت جولة محادثات المبعوث الأمريكى جورج ميتشل. (غنام، 2013، صفحة 184)

2.1.1.4.2. خطة الاتفاق الآن والسلام لاحقاً:

حاول ميتشل في بداية عام (2010م) دفع طرفي الصراع العودة إلى طاولة المفاوضات، وذلك بعد ضياع ما يقرب من عام من إدارة أوباما دون وجود أى تقدم، لذ أعلنت الإدارة الأمريكية على لسان وزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون، أنه بالإمكان استئناف عملية المفاوضات التي قد تمتد إلى أشهر، وتنتهي الصراع بما يضمن تحقيق تطلعات الفلسطينيين في دولة قابلة للحياة على حدود ما قبل عام (1967م) ومع عملية تبادل في الأراضي متفق عليها. (Satloff, 2011, p. 3) مما دفع الرئيس الأمريكي في أغسطس 2010م إلى أن يطرح مشروعاً سياسياً، عرف باسم (الاتفاق الآن والسلام لاحقاً)، وانتقلت المفاوضات إلى شرم الشيخ برعاية أمريكية مصرية، وأعلن خلالها نتيا هو أنه لا يستطيع أن يجمد الاستيطان، وأصر الوفد الفلسطيني على رفض المفاوضات في ظل الاستيطان. (فراعنة، 2014، صفحة 2)

في سبتمبر (2011م) صرح أوباما في مقر الأمم المتحدة قائلاً: إن الطرفين بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق بينهما، وعليهما ألا يتوقعا الكثير من المجتمع الدولي، لأن قرارات الأمم المتحدة لا تساعد إلا قليلاً في تسوية المشكلة (حمودة، 2017، صفحة 53)، الأمر الذي عكس انخفاضاً في طموحات الولايات المتحدة تجاه عملية التسوية، ومن ثم أظهر الرئيس أوباما مواقف سلبية تجاه القضية الفلسطينية، فقال خلال خطابه في الأمم المتحدة في سبتمبر 2011م: " إن الفلسطينيين يستحقون دولة، لكن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا عبر المحادثات مع إسرائيل، وليس عبر البيانات والقرارات في الأمم المتحدة". (شعث، 2014، صفحة 23)

الجدير ذكره أن سجل أوباما الفعلي على مدار ثمانى السنوات التي قضاها في منصبه يجعله واحداً من أكثر الرؤساء الأمريكيين ولاءً لإسرائيل، وأكثرهم التزاماً بالحفاظ على تفوقها العسكى النوعى من خلال تزويدها بأنظمة أسلحة أكثر تطوراً مما لدى الدول العربى. (Shalem, 2017, p. 2)

2.1.4.2. مبادرات إدارة أوباما في ولايته الثانية (2013-2017م):

ورد في تقرير وكالة مَعًا -نقلًا عن صحيفة " هآرتس" العبرية التي كشفت عن خطة رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما للسلام، بعد حصولها على وثائق جرى إعدادها عام (2014م)، وتم عرضها على الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، وقد تضمنت كافة النقاط الرئيسة لحل الصراع والوصول إلى اتفاق نهائى.

1.2.1.4.2. وثيقة شباط 2014م:

كشفت الصحيفة أنه جرى إعداد أول وثيقة في شباط (2014م)، تتمثل وجهة نظر الولايات المتحدة في الحل بعد أخذ الأسس التي توصل إليها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في المحادثات السرية التي جرت عام 2013م، بين مستشار نتياهو المحامي يتسحاق مالخو ومستشار أبي مازن الدكتور حسين أغا. (معا، 2017) وقد تضمنت الوثيقة كافة القضايا الرئيسية، والتي سلمت للجانب الإسرائيلي، قبل أن يلتقى وزير خارجية الولايات المتحدة " جون كيري" الرئيس الفلسطيني في باريس، وكانت الولايات المتحدة تنتظر موقف نتياهو قبل عرض الوثيقة على أبي مازن، أو على الأقل، الموافقة المبدئية عليها، ولقد ورد في الوثيقة أنّ حل الدولتين يجب أن يقوم على أساس الاعتراف بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، وفلسطين الوطن القومي للشعب الفلسطيني، وهذا الاعتراف لن يكون ممكناً إلا إذا جرى حفظ كامل لحقوق الأقليات القومية والدينية. (البطّة، 2017، صفحة 203)

وورد في الوثيقة أيضاً أنّ القدس لن يجرى تقسيمها في اتفاق مستقبلي، ولم تتضمن الوثيقة ذكر أن " القدس الشرقية" عاصمة دولة فلسطين، بعد اعتراض الجانب الإسرائيلي على ذلك، وورد في الوثيقة يجب أن يجرى حل قضية القدس في المفاوضات، وعلى الطرفين أن يسعيا للحصول على اعتراف دولي بأنّ القدس عاصمة لهما، وعندما قدم جون كيري هذه الوثيقة للرئيس أبي مازن في باريس، رد أبو مازن بغضب شديد على هذا البند بقوله: " لا يمكن لأى قيادى فلسطيني الموافقة على هذا. (معا، 2017)

وفهمت الولايات المتحدة، من رد الرئيس أبي مازن بأنه يتوجب عليهم إجراء تغييرات على هذا البند إذا أرادوا موافقة من الجانب الفلسطيني، ولم يكن هذا الاعتراض الوحيد الذى قدمه الرئيس أبو مازن في لقائه مع وزير الخارجية الأمريكى جون كيري في باريس، بل قدم اعتراضاً آخر على البند الذى ورد فيه سيجرى انسحاب إسرائيلي كامل من أراضي الدولة الفلسطينية بناءً على اتفاق بين الطرفين في المفاوضات، وكان اعتراض أبي مازن لأنه لم يجر تحديد جدول زمني لهذا الانسحاب. (معا، 2017)

2.2.1.4.2. وثيقة آذار (2014م):

في (15) آذار مارس (2014م)، كُتبت الوثيقة الثانية قبل يوم واحد من لقاء أوباما مع أبي مازن، وهى فى غاية الأهمية حيث يجرى اليوم تداولها وفقاً لمسؤولين سابقين فى الولايات المتحدة ومن

الإدارة الحالية للرئيس ترامب، لقد حث رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو هو إدارة الولايات المتحدة، على صياغة وثيقة واحدة من الوثيقتين السابقتين، وعرضها على الطرفين. (معا، 2017) وتضمنت الوثيقة الثانية - كما أشار موقع صحيفة هآرتس - الاختلاف المهم بين الوثيقتين والذي يتعلق بالقدس، لقد ورد في الوثيقة الثانية " لتلبية احتياجات الطرفين: في الاتفاق النهائي يجب أن يكون لإسرائيل وفلسطين عاصمة معترف بها دولياً في القدس، والقدس الشرقية ستكون عاصمة فلسطين، أما البلدة القديمة والأماكن المقدسة، والأحياء اليهودية، فسيتم تناولها في المفاوضات حول الوضع الدائم" (البطّة، 2017، صفحة 204). وأضاف الموقع أن الولايات المتحدة كانت تأمل بهذا التعديل حول القدس سيكون كافياً لجواب إيجابي من الرئيس أبي مازن، ومن ثم يستطيعون تسليم الوثيقة لرئيس وزراء إسرائيل نتنياهو، وكانت خطتهم عدم فرض هذه الوثيقة على أحد الطرفين، لتقريبه من موقف الطرف الثاني، ولكن يمكن إيجاد صيغة يتفق الجانبان عليها، ولم يعط الرئيس الفلسطيني الموافقة أو الرفض لهذه الوثيقة. ببساطة لم تعط الولايات المتحدة جواباً، وكان لقاء آذار مارس عام (2014م) هو اللقاء الأخير الذي يدعو الرئيس الأمريكي أبا مازن إلى البيت الأبيض. (معا، 2017)

من هذا الاتفاق وذاك، يتضح لنا أن الرؤية الإسرائيلية لحل القضية الفلسطينية لم تكن جادة للتعنت الإسرائيلي، وعدم رغبة الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل تتصاع إلى قرارات الشرعية الدولية، وبالتالي تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وهذا ما كان يطمح إليه الفلسطينيون، ولكن ذهب كل ذلك أدراج الرياح، لعدم جدية الإدارة الأمريكية لحل القضية الفلسطينية، هذا من جانب ومن جانب آخر تبنى الإدارة الأمريكي وجهات النظر الإسرائيلية وعرضها وكأنها مبادرات أمريكية عادلة.

2.4.2. القدس في عهد الرئيس باراك أوباما (2009-2017م):

ألمح الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، إلى أن نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس قد يسفر عن نتائج من شأنها "تفجير" الوضع، مبدئياً قلقه إزاء تراجع فرص حل الدولتين وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما أن اتخاذ خطوات أحادية مفاجئة تتعلق ببعض القضايا الجوهرية والحساسة المتعلقة بأى جانب سيؤدي ذلك إلى تفجير الوضع. (أبوزيد، 2018، صفحة 7)

ومن المعلوم أن القدس إحدى أهم قضايا عملية التسوية على الإطلاق، لذا كان في برنامج انتخاب الرئيس أوباما بند خاص يتعلق بالقدس، والعمل على الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، غير أن الحزب الديموقراطي حذف هذا البند خشية توتر العلاقات الأمريكية العربية في عهده.

على الرغم من ذلك، فإن إدارة أوباما لم تختلف كثيراً عن الإدارات الأمريكية السابقة فيما يخص قرار الكونغرس بنقل السفارة إلى القدس، فقد عبّر أوباما في خطاب ألقاه أمام لجنة الشؤون (وهي أكبر منظمات اللوبي العامة الأمريكية الإسرائيلية) "الإيباك"، في الرابع من حزيران/ يونيو 2008م، " أن الولايات المتحدة تبقى على علاقات صداقة قوية وممتينة مع إسرائيل، بالإضافة إلى التزامها غير القابل للتغيير بأمن إسرائيل"، أما من ناحية المستوطنات فلم يطلب من إسرائيل إزالة أو تجميد المستوطنات، كما زاد الأمر سوءاً حديثه عن القدس " على أنها ستبقى عاصمة إسرائيل". (Zhao, 2009, p. 19)

والجدير ذكره أن موقف الرئيس أوباما لم يختلف كثيراً عن الرؤساء الأمريكيين السابقين، فقد عمل على تأجيل قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، مع التأكيد في خطابه أمام (الإيباك) بأن القدس موحدة وهي عاصمة أبدية لدولة إسرائيل.

1.2.4.2. القدس في ضوء قرارات الكونغرس الأمريكي خلال إدارة الرئيس باراك أوباما:

شهد الكونغرس الأمريكي نشاطاً مكثفاً وضغوطاً مارسها أعضاؤه على إدارة الرئيس باراك أوباما للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ففي (6) آب (أغسطس) 2009م قدّم أعضاء في الكونغرس مذكرة إلى أوباما مطالبين بضرورة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس بحلول عام 2012م وكما طالبوا بإلغاء سلطة الرئيس الأمريكي بتأجيل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس (Feldman & Shikaki, 2009).

3.4.2. الاستيطان في عهد الرئيس باراك أوباما (2009-2017م):

بعد تولي الرئيس أوباما الحكم في الولايات المتحدة، وجه خطابه الأول للعالم الإسلامي من القاهرة في يونيو 2009م، تحدث فيه عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل مباشر، داعياً الفلسطينيين إلى التخلي عن العنف وتطوير مؤسسات حكم مستقر، بينما دعا إسرائيل إلى وقف بناء المستوطنات واحترام حقوق الفلسطينيين وتطلعاتهم. (The Conversation Journal, 2016)

وأضاف بأن " الاستمرار في بناء المستوطنات الإسرائيلية غير شرعي، وقد أراد أوباما من وراء الحديث عن عدم مشروعية بناء المستوطنات في الضفة الغربية طمأنة العرب والمسلمين، وتحسين صورة بلاده أمامهم بعد ثماني سنوات من حكم الرئيس بوش (الابن) (شعث، 2014، صفحة 2)، ولكن انتهى ذلك بنتائج عكسية من خلال مضاعفة بناء المستوطنات وتحدي بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل الإدارية الأمريكية. (The Conversation Journal, 2016) وأمام الضغوط

الإسرائيلية أُحبطت آمال الفلسطينيين بعد تراجع الإدارة الأمريكية عن مطالبها بتجميد كامل الاستيطان في الضفة الغربية، إلى الحديث عن كبح الأنشطة الاستيطانية، وعدم الربط بين وقف الاستيطان والمفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (شعث، 2014، صفحة 3). ومع اقتراب نهاية فترة ولاية أوباما، وافق مجلس الأمن الدولي مساء الجمعة (23) ديسمبر 2016م بأغلبية ساحقة على قرار يطالب إسرائيل بوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم تستخدم الولايات المتحدة الفيتو ضد القرار. (الجزيرة، 2018) وقد وصفت إسرائيل قرار الولايات المتحدة الامتناع عن التصويت بأنه "مخز". (أوباما: نقل السفارة للقدس (بفجر) الوضع، 2017)

وفيما يلي إحصاء المستوطنات في عهد أوباما:

أشارت الإحصائيات إلى ارتفاع عدد المستوطنات في الضفة الغربية إلى نحو (144) مستوطنة رسمية، منها (16) مستوطنة في القدس، كما ارتفع عدد البؤر الاستيطانية (غير الرسمية) إلى نحو (125)، كما ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى (550) ألف منهم (250) ألف في القدس الشرقية ومحيطها، وفي عهد حكومة (نتنياهو - ليبرمان) شهد الاستيطان ارتفاعاً في البناء فاق في معدلته 20% عن العام الذي سبقه على جانبي الجدار والذي لم يعد يعنى الكثير بالنسبة للحدود في أي تسوية سياسية كما يراها الاحتلال، خاصة وأنّ الاستيطان ارتفع بمعدل 35% شرق "الجدار" عام 2011م عما كان عليه في عام 2010م. (المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 2013، صفحة 55)

وفي آب أغسطس (2013م) وافقت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية القدس على بناء (58) وحدة سكنية في مستوطنة (بيسغات زييف)، ونقلت وسائل الإعلام أنّ رئيس بلدية القدس أعرب عن تأييده خطة حكومية لبناء (793) منزلاً جديداً: منها (400) في جيلو و(210) في هار حوما و(183) في بيسغات زييف (الجمعية العامة، 2014، صفحة 7). وقد أفادت معطيات مجموعة الرقابة بدائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية أنّه خلال (2014م) تم المصادقة على مخططات لإقامة (11933) وحدة استيطانية في الضفة الغربية، ونشرت عطاءات لبناء (5057) وحدة استيطانية، إضافة لبناء مؤسسات عامة من بينها مدارس وكنائس يهودية ومجمعات تجارية وبنى تحتية، أما ما تم بناؤه على أرض الواقع فقد بلغ (13.537) وحدة سكنية خلال عام (2014م)، لقد تم الحصول على تراخيص لبناء الكثير من هذه الوحدات قبل عام (2014م) (صالح م.، 2014-2015، صفحة 298)، وقد شهد النصف الأول من عام (2017م) ارتفاعاً غير مسبوق في وتيرة البناء الاستيطاني خارج الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، كما طرحت مشاريع استيطانية جديدة، لا سيما في مناطق

الأغوار والقدس الشرقية، إضافة إلى اتباع سياسة ممنهجة لضم الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية من خلال: فرض نظام إسرائيلي واحد داخل الخط الأخضر، وفي مناطق "ج" (جامعة الدول العربية ، 2017، صفحة 1).

حاول الرئيس أوباما الضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان لإعطاء المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية الفرصة لاستئناف عملية السلام، وحل القضايا العالقة من خلال الجلوس على طاولة المفاوضات، إلا أنه لم يستطع تحقيق ذلك بسبب ما تعرض له من ضغوط اللوبي الصهيوني.

1.3.4.2. الاستيطان في ضوء قرارات الجمعية العامة خلال عهد الرئيس أوباما:

1- قرار رقم (179/65) بتاريخ (20) ديسمبر 2010م، أكد على أن ما تقوم به إسرائيل من تشييد للجدار والمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ويدعو إلى التقيد التام بالالتزامات القانونية التي أكدتها الفتوى الصادرة في 9 يوليو 2004م عن محكمة العدل الدولية، وقرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت ضد القرار.

2- قرار رقم (98/70) بتاريخ (9) ديسمبر 2015م، شجب أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما شجب بوجه خاص بناء وتوسيع المستوطنات في القدس الشرقية المحتلة وحولها، ومواصلة إسرائيل التشييد غير القانوني للجدار داخل الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية (قرارات الجمعية العامة)، وقد صوتت الولايات المتحدة الأمريكية ضد القرار.

2.3.4.2. الاستيطان في ضوء قرارات مجلس الأمن الدولي خلال عهد الرئيس أوباما:

قرار مجلس الأمن الدولي والذي يحمل رقم (2334) بتاريخ (23) ديسمبر 2016م، فقد اعتبر أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام (1967م)، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية، وطالب إسرائيل بوقف فوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعدم الاعتراف بأي تغييرات في حدود الرابع من حزيران يونيو 1967م، (قرارات مجلس الأمن ، 2017) اعتمد القرار بأغلبية (14) صوتاً وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت. وهذا يضعنا أمام تساؤل مهم ألا وهو: لما كان هذا الامتناع؟ وهل هو تغيير في السياسة الأمريكية أم هو مجرد استثناء خاطف؟ وللإجابة على تلك

السؤالين يرى الباحث أنّ السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ثابتة، وإنما ما حدث يعتبر استثناء متعلق بأمرين، الأول: العلاقة السلبية بين الرئيس أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، أما الثاني: لقرب انتهاء ولاية الرئيس أوباما.

4.4.2. اللاجئين في عهد الرئيس باراك أوباما (2009-2017م):

استمر الرئيس بارك أوباما على نفس خطى أسلافه في نظرته للاجئين الفلسطينيين، وسياسته لم ترتق لأبسط حقوقهم، وهو ما يبرهن على خضوع إدارته الواضح للسياسة الإسرائيلية، كما أن إدارته لم تستطع التزام الحياد في مجمل القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، وخاصة القضايا الجوهرية (القدس، الاستيطان، اللاجئين)، فتارة تؤكد أنّ القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وتارة أخرى ترفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم المحتلة.

لقد نشرت صحيفة "جورزالم بوست" الإسرائيلية مقتطفات من المؤتمر الصحفي الذي عقده أوباما عبر الهاتف مع عدد من الصحف الإسرائيلية في (29 يناير 2008م) أثناء حملته الانتخابية قوله: "إن اللاجئين الفلسطينيين ينتمون إلى دولتهم الفلسطينية، وليس لهم خيار في العودة إلى إسرائيل." (الدغدي، 2010، صفحة 101)

كما ذهب الرئيس أوباما بعيداً عن الفلك الفلسطيني، عندما أشار صراحة إلى التركيز على قضايا الحدود وأراضي عام 1967م مع عملية تبادل -متفق عليها- بدون أي إشارة إلى موضوع اللاجئين، وهي إحدى أهم القضايا الأساسية لحل الصراع. (أسمر، 2014، صفحة 140)

وبالتالي ظلت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تراوح مكانها في ظل المماطلة الأمريكية المستمرة من ناحية، والتعنت الإسرائيلي في عدم الاستجابة للمطالب الفلسطينية بإيجاد حل عادل لهؤلاء اللاجئين من ناحية أخرى، حيث ترفض الحكومة الإسرائيلية مجرد الحديث عن هذه القضية في المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة، في محاولة لطمس هذه القضية وعدم طرحها في أي مواقف أمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ختاماً... أحد المفارقات السياسية النادرة التي يتفق عليها كل من الفلسطينيين والإسرائيليين هي: أنّ الإدارة الأمريكية خذلتهم خلال فترة حكم الرئيس باراك أوباما، والتي دامت ثمانى سنوات، ولم يتحقق فيها أي شيء يذكر تجاه عملية السلام، بل دخلت العملية السياسية في جمود وسبات عظيم؛ الأمر الذي أدى إلى انتقاد كل من الديمقراطيين والجمهوريين إدارة أوباما على ارتكابها العديد من

الأخطاء في المفاوضات الدائرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الأمر الذي يشكل عبئاً على إدارة ترامب الجديدة عندما تمارس مهامها في منطقة الشرق الأوسط، واللافت للانتباه أن إدارة أوباما عملت على جعل القضايا الجوهرية كلها قضايا مؤجلة، ودونما سقف زمني محدد لحلها، بما في ذلك مستقبل القدس واللجئين والمستوطنات، لهذا لم تفلح إدارة أوباما في إقناع إسرائيل بإيقاف نشاطها الاستيطاني، الأمر الذي أدى إلى توقف المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية، من هنا بررت إدارة أوباما عجزها بقولها إن العائق دائماً في أي مبادرة من إدارة أوباما هو التعنت الإسرائيلي بما يخص تجميد الاستيطان.

لذلك بنى الرئيس أوباما توجهاته السياسية في الشرق الأوسط في فترة ولايته الثانية، على أساس أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحقيق تطلعاتها في الشرق الأوسط وحدها، لذلك فقد بنت استراتيجيتها على التعاون مع حلفائها في المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي.

5.2 خاتمة الفصل

بعد دراسة السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال ثلاث إدارات أمريكية متعاقبة، منذ التوقيع على اتفاق أوسلو، وحتى نهاية حكم إدارة الرئيس باراك أوباما، يمكن التأكيد على مجموعة من الثوابت والحقائق التي رسمت ملامح السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال تلك الفترة وهي:

أولاً: يعتبر الالتزام بأمن إسرائيل من القواعد الثابتة والمتعارف عليها بين الرؤساء الأمريكيين، فهو التزام استراتيجي لديهم تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وتحقيق أمن إسرائيل بشكل خاص وهذا أمر ثابت. ومن المنظور الأمريكي، إن الدعوة لإقامة الدولة الفلسطينية بناءً على حل الدولتين شكل توتراً في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، وتجلى ذلك في مؤتمر (أنابوليس) من خلال الدعوة إلى إقامة علاقات عربية إسرائيلية، مع ذلك لا يمكن إنكار تطابق وجهة نظر إدارة أوباما مع جميع الإدارات الأمريكية السابقة لها فيما يخص علاقتها مع إسرائيل، والتي تستند دائماً على الدعم المطلق لبقائها وأمنها، مع احتفاظها بتفوقها النوعي في منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: لم تهتم إدارة بوش (الابن) بالصراع العربي الإسرائيلي إلا في أواخر فترة الرئيس بوش الثانية، على عكس إدارة أوباما التي أولت الصراع العربي الإسرائيلي اهتماماً من خلال تعيين السيناتور جورج ميتشل مبعوثاً خاصاً للسلام في الشرق الأوسط في اليوم التالي لتولى أوباما منصب الرئيس في كانون ثاني/يناير (2009م).

ثالثاً: عملت إدارة أوباما على تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي بعد سلسلة حروب قامت بها إدارة بوش (الابن) على العالم العربي والإسلامي مما أدى إلى حالة من العداء، ذلك العداء الذي عملت على إزالته إدارة أوباما من خلال خطاب الرئيس أوباما في القاهرة عن القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية بشكل مستفيض وقد فهم المفكرون ذلك على أنه مصالحة بين الغرب والعالم العربي والإسلامي، وعلى صعيد آخر أيد الغالبية من الحزبين الجمهوري والديمقراطي قرار الكونغرس بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، لأن الحزبين الجمهوري والديمقراطي يتحدان في دعم القضايا التي تتعلق بإسرائيل، كما عملت الإدارة الأمريكية بقوة لتحييد الأمم المتحدة فيما يخص القدس بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام.

وفي نهاية المطاف ساعد الانحياز الأمريكي لإسرائيل على التوصل من التزاماتها تجاه عملية السلام، فقد ساعدت المواقف الأمريكية لإسرائيل على إفراغ اتفاقية أوسلو من محتواها الانتقالي، ومن خلال عدم التزامها بتنفيذ بنودها إلا بما يخدم مصالحها والمرتبطة بمشروعها الاستيطاني، ورغم تقاطع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل منذ إعلان قيام دولة إسرائيل، إلا أن الولايات المتحدة لم تضغط على إسرائيل بشكل فعلي متذرة بالضغوطات التي تمارس عليها من اللوبي الصهيوني.

وأخيراً وهو الأهم، عملت الإدارات الأمريكية الثلاثة المتعاقبة على إدارة الصراع، من خلال تبني المواقف الإسرائيلية وفرضها على الفلسطينيين على أنها مبادرات أمريكية، وهو ما أدى في جميع الحالات إلى فشلها في إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى وقف عملية السلام الاسرائيلية الفلسطينية منذ عام 2009م وبقيت المواقف مكانها بل زادت الأمور تعقيدا بفرض سياسية الأمر الواقع على الأرض من خلال تهويد المدينة المقدسة، والاستيطان الذي بدد حلم إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة من عملية السلام.

اللافت للنظر أنّ الإدارات الأمريكية الثلاثة على اختلاف توجهاتها ومقترحاتها للتسوية السلمية إلا أن لكل إدارة ما يميزها، فالسياسة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس كلينتون تميزت بالاندفاع الشديد نحو الحوارات الدبلوماسية الهادفة لحل القضية الفلسطينية مع القيادة الفلسطينية، وكادت تقترب من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، فقد طرحت قضية القدس بقوة على طاولة المفاوضات، وتحدثت عن حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين والحدود وجميع قضايا الحل النهائي.

كما أن إدارة الرئيس بوش (الابن) رغم أنها جمهورية فإنه يسجل لها تاريخياً أنها طرحت (لأول مرة) فكرة إقامة الدولة الفلسطينية من خلال خطة خارطة الطريق، التي تم الموافقة عليها من اللجنة الرباعية، إلا أن إسرائيل قامت بتحفظات عليها أفرغتها من محتواها العملي القابل للتنفيذ.

أما إدارة الرئيس أوباما فقد حاولت الاستمرار على نهج من سبقها والبناء على موقفهم من خلال الحفاظ على حل الدولتين ومن ما يميزها أنها لم تعارض لقرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف الاستيطان، ولم تستخدم فيها حق الفيتو، الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة في العلاقة بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية، ويضاف إلى ذلك أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما مررت قرار الاعتراف الجزئي لدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة ولم تمارس ضغوطاً على الدول، وهذا نابع من توجهاتها بالمحافظة على حل الدولتين، واطهارها أنها من الحقوق العربية وخاص في ظل اندلاع ثورات الربيع العربي في المنطقة.

الفصل الثالث

مؤسسات صناعة القرار السياسي الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية

1.3 مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على مؤسسات صنع القرار السياسي الأمريكي، لأن القرار الأمريكي لا يؤخذ بسهولة، وإنما يمر في عملية معقدة، تبدأ أولاً: بالمؤسسات الرسمية لصنع القرار، والتي تنحصر بين السلطة التنفيذية الممثلة بمؤسسة الرئاسة، وما ينبثق عنها من دوائر تخضع لمسؤولية الرئيس مثل: وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الدفاع، والـ(CIA). والسلطة التشريعية الممثلة بالكونغرس الأمريكي، والذي يتألف من: مجلسي النواب والشيوخ، وهما يعدان الهيئة التشريعية في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية.

وثانياً: المؤسسات غير الرسمية لصنع القرار السياسي الأمريكي، وهي تتكون من مجموعة مؤسسات لها الدور البارز في صنع القرار السياسي وتعرف بجماعات المصالح مثل اللوبي الصهيوني/ اليهودي، واللوبي المسيحي الصهيوني، والشركات والصناعات العسكرية، ووسائل الإعلام، ومراكز الأبحاث، والتي تُعد الأكثر تأثيراً على صانعي القرار السياسي الأمريكي خاصة فيما يخص منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد الصراع العربي الإسرائيلي، فقد تعمل هذه المؤسسات على ضمان تماهى الموقف الأمريكي في رعاية المصالح والأهداف الإسرائيلية مع مجمل قضايا الشرق الأوسط.

وأخيراً يعزو الباحث في نهاية هذا الفصل إلى تفسير، وتحليل صنع القرار الأمريكي على المستوى الخارجي منذ اتفاقية أوسلو في عهد الرئيس بيل كلينتون، ومرواً بالرئيس بوش (الابن) والرئيس

أوباما، وصولاً إلى تحليل السياسة الخارجية في عهد الرئيس الحالي دونالد ترامب وهي تكشف بوضوح عن الوجه الحقيقي والمعبر عن هذه السياسية تجاه حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

2.3 المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الأمريكية:

الجدير ذكره أن الدستور الأمريكي لم يحدد الأدوار التي تتعلق بكل مؤسسة من مؤسسات الدولة الأمريكية في عملية صنع القرار، ويمكن القول بأنها وليدة تطور تاريخ النظام السياسي الأمريكي، وهذا يخضع لطبيعة المعضلات الداخلية لمراكز القوى والنفوذ في الولايات المتحدة، إذ إن الواقع العملي أثبت حقيقة مهمة، وهي أن دور المؤسستين التنفيذية والتشريعية، قد يزيد أو ينقص حسب عوامل التأثير والتأثر التي توصف بها كل مرحلة زمنية، فأحياناً يزداد دور مؤسسة الرئاسة على حساب السلطات الأخرى، بسبب ظروف طارئة تهدد الأمة الأمريكية، ولأن عامل الزمن لا يسمح بانتظار قرار تشريعي من المؤسسة التشريعية، ويتطلب الأمر في هذه الحالات اصطفاً للجميع حول العلم الأمريكي.

1.2.3.1. مؤسسات السلطة التنفيذية الأمريكية:

تخول السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الرئيس وهو في الوقت نفسه رئيس الدولة ورئيس الحكومة، هذا الرئيس يعد العنصر الأصيل في الدستور الأمريكي وهو ما يميز النظام السياسي الأمريكي على بقية الأنظمة السياسية الغربية، وهو الذي يعطى النظام صفة النظام الرئاسي، (اسماعيل، 1977، الصفحات 21-22) كما أن شخصية الرئيس الأمريكي والفريق الرئاسي المعاون له في الإدارة يؤثران بشكل كبير في صناعة القرار الأمريكي، سواء من حيث التدخل، أو الانزعال، أو من حيث آلية العمل ما بين استخدام الأدوات الصلبة، مثل: القوة العسكرية، والعقوبات والضغط السياسية، وبين الآليات الناعمة، مثل: المساعدات، والاحتواء، والحوار، والدبلوماسية. (أحمد أ.، 2016، صفحة 4)

1.1.2.3. مؤسسة الرئاسة الأمريكية:

الرئيس: يعتبر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية المتحكم، والممسك الفعلي بزمام السلطة التنفيذية، فهو يمثل السلطة التنفيذية، ويتم اختياره بواسطة الشعب عن طريق الانتخابات على مرحلتين، ولذا يحتل مركز الرئيس موقعاً مرموقاً في عقول المواطنين الأمريكيين، كما أن عدداً كبيراً من المواطنين لا يعرفون من يمثلهم في الكونغرس، ومن المؤكد أنهم يعرفون من هو الرئيس، ولديهم

معلومات وآراء حول صلاحياته فى الحكم ويحوز الرئيس على اهتمام الصحف والكتاب والمؤرخين سواء من المعارضين أو المؤيدين. (الويتز، 1996، صفحة 173)

ويمكن القول إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أقوى مسؤول منتخب فى العالم، ويحدد الدستور الأمريكى وظائف الرئيس وصلاحياته ومسؤولياته ومن أهم واجباته التأكد من تنفيذ القوانين بإخلاص، ويتم تنفيذ هذا الواجب من خلال نظام متقن من الوكالات التنفيذية التى تشمل الإدارات على مستوى مجلس الوزراء. (Levy & McDonald, 2018)

ومن اختصاصات الرئيس التى نصت عليها المادة الثانية من الدستور الأمريكى " رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، وقيادة الجهاز التنفيذى، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ولجهاز الشرطة، ويعد أيضاً رئيس جميع الموظفين فى الدولة، وله حق إصدار العفو وإبرام المعاهدات بشرط موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين، وللرئيس حق التصرف فى الشؤون الخارجية، فهو مفوض فى تعيين كبار موظفى السلطة التنفيذية وكبار ضباط القوات المسلحة بشرط الحصول على موافقة مجلس الشيوخ. (شعيب، 2015، صفحة 3)

وتعتبر العلاقات الخارجية من أعظم أدوار الرئيس، وتتمثل هذه الصلاحية من خلال سلطته فى إدارة العلاقات الخارجية وسلطته فى العمليات العسكرية، وسلطته فى المفاوضات وعقد المعاهدات. بالرغم من عدم وجود نص دستورى مباشر بخصوص تولى المسؤولية الخارجية، إلا أن الرئيس يتولى إدارة السياسة الخارجية، وما يتعلق بها من مهام وصلاحيات، بحسب المادة الثانية من الدستور الأمريكى والتى تنص على " أن الرئيس الأمريكى هو العنصر الوحيد للأمم فى علاقاتها الخارجية... " (عواد، 2010، الصفحات 110-111)

إضافة إلى ذلك فإن الدستور الأمريكى يخول الرئيس عدداً من السلطات فى المجالات الدبلوماسية والقضائية والتنظيمية والعسكرية. وسلطات الرئيس ليست مستمدة جميعها من الدستور، بل تم اكتسابها من خلال الممارسة السياسية على مدى الزمن، وفى بعض الحالات تحتم الظروف زيادة صلاحيات الرئيس. (ربيع، 1990، صفحة 31)

إنّ معطيات الواقع الذاتى للولايات المتحدة أثبتت بدرجة كبيرة منذ انتهاء الحرب الباردة ازدياد دور مؤسسة الرئاسة بشكل واسع فى عملية صنع الاستراتيجية والسياسة الخارجية الأمريكية- مع الفارق من رئيس وآخر-، ولأن معطيات الواقع الدولى وما تتصوره الولايات المتحدة على أنه تهديد لأمنها القومى ومصالحها العليا لذا أعطت الرئيس الحرية الواسعة فى عملية رسم

السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك لتبقى الولايات المتحدة على هيمنتها العالمية، وحماية أمنها ورفاهيتها. (عواد، 2010، صفحة 312)

ولعل إدارة الرئيس الأمريكي بوش (الابن) مثال واضح على ذلك، فقد ساعدت المتغيرات التي ألمت بالولايات المتحدة بعد تفجيرات الحادى عشر من سبتمبر عام (2001م) وما تبعها من احتلال أفغانستان والعراق، إلى جعل مفتاح المبادرة فى يد الرئيس وحزبه فى كثير من القضايا الجوهرية خصوصاً فيما يتعلق بالشرق الأوسط وحربها على الإرهاب، وهذا ما جعل الرئيس بوش (الابن) يمارس ما يشبه نظام الدكتاتورية، لأن من واجبات الرئيس اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تأمين حياة الأمة واستمرار بقائها.

وأحياناً يتراجع دور الرئيس كما حدث فى فترة السبعينيات إثر هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية فى فيتنام، وبعد فضيحة Watevgate (1973م) التي نالت إلى حد كبير من مركز الرئيس وهيبته، والتي كانت سبباً فى استقالة الرئيس نيكسون من الحكم، فإن من مميزات الرئيس الأمريكي القوى أن يكون لديه شعبية كبيرة ولديه معرفة فى إدارة الحكم، وينسجم مع مواقف الأغلبية فى الكونغرس والذى يرغب فى إدارة الحكم بصورة مباشرة. (ربيع، 1990، صفحة 31)

وعلى الرغم من أن الدستور، منح الرئيس الأمريكي سلطات واسعة فى السياسة الخارجية، فقد قيدها بإعطاء الكونغرس سلطات المراقبة فى مجال الشؤون الخارجية والتي يمكنه بها أن يُحد من نفوذ الرئيس فى هذا المجال، خصوصاً إذا كانت الأغلبية المسيطرة على الكونغرس من غير الحزب الذى ينتمى إليه الرئيس وإدارته، وخير دليل على ذلك عندما سيطر الائتلاف اليميني المسيحي على الكونغرس فى عهد الرئيس بيل كلينتون، خلال انتخابات التجديد النصفى عامي (1994 و 1996م)، فقد استطاعت تلك الأغلبية أن تفرض أجندتها على البيت الأبيض، خاصةً بعد تفجير قضية " مونيكا- جيت".

ولا بد من الإشارة إلى أن التجارب واختلاف شخصيات رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، قد يؤثر على محورية دور مؤسسة الرئاسة فى رسم السياسة الخارجية والدولية، فقد سُجلت فترات زمنية يكون فيها الدور المحورى والمركزى للسياسة الخارجية بيد وزير الخارجية نظراً لقوته وحنكته فى مقابل ضعف الخبرة الخارجية للرئيس، كما سُجلت حقبة رئاسية يمسك فيها الرئيس بزمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة. (أسمر، 2014، صفحة 22) وعلى سبيل المثال، فإن السياسة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط فى عهد الرئيس الحالي دونالد ترامب تقوم على جهاز استشارى يضم مستشارين مقربين منه فى الشؤون الدولية والخارجية لإعداد القرارات وبلورة الأفكار والتوصيات، والتي يفضلها الرئيس ترامب على اقتراحات وتوصيات وزير الخارجية.

2.1.2.3. وزارة الخارجية الأمريكية: Department of State

يرجع ظهور وزارة الخارجية إلى تاريخ نشأة الولايات المتحدة ذاتها فهي واحدة من أربع وزارات تشكلت في الدولة الجديدة عام 1789م: وهي وزارة المالية، والدفاع، والعدل، والخارجية، وبالتالي فإنها قد أخذت فرصتها الكاملة في بناء أجهزتها وتقاليدها البيروقراطية، وقد كان بداية القوام الأساسي لنشاط وزارة الخارجية يعتمد على القناصل والهدف منه تسهيل النشاط الاقتصادي الأمريكي خارج الحدود، ونظراً لأن عمليات النشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم الخارجي بدأت تتوسع في العالم مع بدايات القرن العشرين، أدى ذلك إلى عملية تطوير في البناء الدبلوماسي الأمريكي. (عبدالجواد، 1984)

تعد وزارة الخارجية الجهة التنفيذية المختصة في الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهي تساعد في تشكيل وتنفيذ ومراقبة السياسة الأمريكية في العالم، ويُعد وزير الخارجية موظفاً رفيع المستوى في الحكومة الفيدرالية الأمريكية، حيث يتأسس وزارة الخارجية الأمريكية، المعنية بالشؤون الخارجية، ويعتبر المستشار الأول للرئيس، والأكثر أهمية في مجال السياسة الخارجية، والمتحدث باسم الحكومة، كما أنه المسؤول عن إجراء المفاوضات الدولية، كما يعتبر ممثل الإدارة لدى الكونغرس فيما يتعلق ببرنامج المعونات الدولية. (U.S. Department of State, Diplomacy in action)

ويحدد الرئيس الأمريكي السياسة الخارجية للولايات المتحدة بموجب الدستور، كما يعين وزير الخارجية بموافقة مجلس الشيوخ، ليقوم بالعمل على تنفيذ السياسات الخارجية للرئيس من خلال وزارة الخارجية والخدمة الخارجية للولايات المتحدة بمعنى أن وزارة الخارجية هي الإدارة التنفيذية العليا لحكومة الولايات المتحدة. (U.S. Department of State, Diplomacy in action)

ويتبع وزارة الخارجية عدة أجهزة متخصصة أهمها وكالة التنمية الدولية، التي تشرف على برنامج المعونات الاقتصادية للدول الأجنبية، ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، وهو الجهاز المسؤول بشكل أساسي عن مفاوضات الحد من الأسلحة النووية. (أسمر، 2014، صفحة 24)

ويقع على عاتق وزارة الخارجية المهام التالية:

إجراء المفاوضات المتعلقة بالشؤون الخارجية الأمريكية، ومنح وإصدار جوازات سفر للمواطنين الأمريكيين والمتعاقدين مع القنصليات الأجنبية في الولايات المتحدة، وتقديم المشورة للرئيس بشأن تعيين السفراء والوزراء والقناصل الأمريكيين وغيرهم من الممثلين الدبلوماسيين الأمريكيين، بالإضافة لتقديم النصح للرئيس بشأن قبول أو فصل أو استدعاء وفصل ممثلي الحكومات الأجنبية،

والمشاركة في المؤتمرات والمنظمات والوكالات الدولية، والتفاوض وتفسير وإنهاء المعاهدات والاتفاقيات، وضمان حماية المواطنين الأمريكيين والممتلكات والمصالح الأمريكية في البلدان الأجنبية، والإشراف على سن قوانين الهجرة الأمريكية في الخارج، وتقديم معلومات للمواطنين الأمريكيين بشأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية في البلدان الأجنبية، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة والدول الأخرى. (U.S. Department of State, Diplomacy in action)

وحول السياسة الخارجية الأمريكية تتحدث المؤرخة والمتتبعه للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط "جانيس تيري قائلة: " تنشأ السياسة الخارجية من تفاعل معقد بين عدد من الدوائر الحكومية تشمل (الرئيس، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، وCIA، والكونغرس، ومجلس الأمن القومي "NSC") ومنذ الحرب العالمية الثانية انخفض مستوى تدخل الكونغرس بصورة عامة في وزارة الخارجية، وارتفعت وتيرة تدخل الرئيس ومستشاريه المقربين ومجلس الأمن القومي بصفة خاصة". (تيري، 2006، صفحة 47)

والجدير ذكره، أن دور وزارة الخارجية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية يتراوح صعوداً وهبوطاً حسب الانسجام والتوافق مع برنامج عمل الرئيس، لهذا تبقى العلاقة مبنية على مدى ملائمة وتنفيذ وزير الخارجية لسياسات وتوجهات الرئيس، وتراجع في فترات أخرى لتهميش الرئيس لوزير الخارجية لأسباب معينة قد تتعلق بالتناقض، وعدم الانسجام مع أفكار الرئيس وتوجهاته.

3.1.2.3 مجلس الأمن القومي الأمريكي: National Security Council

أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي بموجب قانون الأمن القومي عام (1947م)، وأدخلت عليه تعديلات عام (1949م)، ثم ألحق بالمكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي كجزء من خطة إعادة الهيكلة. (الجزيرة، 2019)

يعتبر مجلس الأمن القومي الأمريكي من أهم المؤسسات التي تلعب دوراً بارزاً في صناعة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، فهو المنافس الأهم لوزارة الخارجية في أداء مهامها، كما أنه يرتكز في استراتيجيته على ثلاث مكونات أساسية ومترابطة وهي: الدبلوماسية والتنمية والدفاع.

ينكون مجلس الأمن القومي من: رئيس الدولة، ونائبه، ووزير الخارجية، والدفاع، ومدير مكتب التعبئة المدنية والدفاع، بالإضافة إلى عدد من المستشارين يختارهم الرئيس مثل: رئيس الأركان المشتركة،

ومدير المخابرات المركزية، ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، ومستشاره للسياسة الخارجية والاقتصادية، ونائب وزير الخارجية ورئيس هيئة موظفي البيت الأبيض، وسكرتير هيئة البيت الأبيض، وبصفة عامة فإنّ فاعلية المجلس تتحدد بالإطار الذي يرسمه الرئيس. (عبدالجواد، 1984، صفحة 4)

يتولى مستشار الأمن القومي الدفاع عن سياسة الرئيس أمام الكونغرس في قضايا السياسة الخارجية، ويعتبر المنسق بين الأجهزة المختصة، وهو على اتصال يومي بالرئيس ويوجز له الأمور الهامة، وكونه المصدر الرئيس للمعلومات فباستطاعته أن يكون ذا شأن مهم في التأثير على مجرى الأحداث، لذلك فإنّ وظيفته قد تغطى على وظيفة وزير الخارجية. (أسمر، 2014، صفحة 26)

هناك عدة صعوبات اعترضت مهمة صياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تمثلت في تحديد مفهوم الخطر أو التهديد الذي يجابه الولايات المتحدة، ومعرفة طبيعة العدو الذي على أساس مواجهته تُرسم الاستراتيجية، وقد أضحت مخاطر وتهديدات الأمن القومي الأمريكي مجهولة وغير متوقعة، وربما غير مألوفة، وهو ما يُصطلح على تسميته في الأدبيات العسكرية الأمريكية بـ " العدو المجهول" أو " خطر اللاتيقين" وهو العدو - الخطر الذي تبدو معه الاستراتيجيات العسكرية التقليدية كالدفاع والاحتواء والردع ليست ذات جدوى بل ومتجاوزة" (الهزاط، 2005، صفحة 92)

مهام استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، من وجهة نظر واضعيها:

وهو يقوم بتحقيق عدة مهام أساسية، هي:

العمل مع الآخرين على حل النزاعات الإقليمية، بالإضافة إلى إطلاق عصر جديد من النمو الاقتصادي العالمي من خلال التجارة والأسواق الحرة، وتوسيع دائرة التنمية بفتح مجتمعات جديدة، وإقامة البنية الأساسية للديمقراطية، بالإضافة إلى جداول أعمال زمنية للعمل التعاوني مع المراكز الأخرى للقوى الدولية، وتطوير مؤسسات الأمن القومي الأمريكية لمواجهة تحديات، وفرص القرن الواحد والعشرين من أهم مهام المجلس. (أحمد س.، 2009، صفحة 16)

ويسعى المجلس لبناء علاقات قوية ثنائية، ومتعددة الأطراف لتحقيق السلام الدائم بين القوى العظمى على أساس التوافق ضد التهديدات المشتركة، وتعزيز التحالفات التقليدية، وبناء علاقات جديدة لتحقيق سلام يحقق الأمن، ويحمي الأمة الأمريكية وحلفائها وأصدقائها من المخاطر العابرة للحدود الوطنية، والتهديدات المستمرة الناشئة عن الاستبداد والفقور. (U.S. Department of state, Diplomacy in action.)

يلاحظ على عمل المجلس أنّ هيكلته غير منصوص عليها في قانون الكونغرس، كما أنّ عمله واتخاذ القرارات فيه تهيمن عليها السرية، مما يجعل من الصعب تحديد دور المجلس وهيكلته بشكل دقيق، مع أنّ المجلس مؤسسة رئيسية في السلطة التنفيذية، ومكلف طبقاً للقانون باتخاذ القرارات في القضايا المستجدة والراهنة. (الجزيرة، 2019) **والجدير ذكره**، أنّ أهمية مجلس الأمن القومي ومدى تأثيره على السياسة الأمريكية في جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قوة مستشار الأمن القومي وعلاقته بالرئيس.

4.1.2.3. وزارة الدفاع الأمريكية: Department of Defense

تأسست وزارة الدفاع عام (1947م) بعد دمج وزارتي الحرب والبحرية، ولرئيس الولايات المتحدة الأمريكية السلطة المطلقة على الوزارة، بصفته يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة.

تعتبر وزارة الدفاع الأمريكية أكبر منظمة في الحكومة الفيدرالية الأمريكية، وميزانية سنوية تزيد على نصف تريليون دولار، ويقع على عاتقها مسؤولية الحفاظ على الدفاع الوطني للولايات المتحدة، وتضم وزارة الدفاع الفروع الأربعة للخدمات المسلحة- الجيش والبحرية والقوات الجوية ومشاة البحرية- إلى جانب العديد من الوكالات الفرعية التي تنتج كل شيء بدءاً من الأسلحة والإمدادات إلى الوحدات العسكرية والاستخبارات حول التهديدات الأجنبية المحتملة، ورغم أنّ القوات الأمريكية المسلحة تنتشر في أجزاء كثيرة من العالم، فإن وزارة الدفاع تتمركز في المقام الأول في البنتاغون وهو أحد أكبر المباني التي تم تشييدها على الإطلاق. (GOV, 2016)

تُكَلَّف وزارة الدفاع الأمريكية بمسؤولية الحفاظ على أمن وسلامة الولايات المتحدة، وتعتبر وزارة الدفاع الأمريكية أقدم وأكبر منظمة حكومية، وتشرف الوزارة على جيش واسع يقدر بأكثر من (1.3) مليون رجل وامرأة في الخدمة الفعلية. (Leigh, 2014, pp. 1-2)

وتحتفظ وزارة الدفاع الأمريكية في تشكيلها بهيكل تنظيمي معقد يقوم بتنفيذ مئات المهام بشكل يومي وبالتخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل. (GOV, 2016)

وللوزارة مهام مختلفة حسب الحاجة: ففي زمن الحرب يتم إعداد وتهيئة وزارة الدفاع الأمريكية للدفاع عن الولايات المتحدة، وتُكَلَّف الوزارة بإبقاء البلاد آمنة وخالية من التهديدات.

وفي حالة السلم ترسل وزارة الدفاع قوات أمريكية إلى مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم، لمساعدة الدول الأخرى على خوض الحروب والحفاظ على مرحلة السلام بعد الصراع.

وفى حالة الكوارث تقوم وزارة الدفاع الأمريكية بنشر وحدات الحرس الوطني والاحتياطى أثناء الكوارث المحلية، مثل: الأعاصير، والفيضانات، كما تساعد هذه القوات فى حفظ السلام والمساعدات الإنسانية. (Leigh, 2014, pp. 1-2)

وتكمن أهمية وزارة الدفاع فى قوة وزيرها، كما تأتي قوة الوزير من خلال رؤيته الخاصة لعمله وقدرته على استعمال الأدوات المتاحة له، بالإضافة الى المرحلة (الحالية) التي تتعرض لها الولايات المتحدة، وقد شهدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة وزراء دفاع أقوياء أمثال (روبرت ماكنمارا) فى عهد كنيدي وجونسون و(كاسبر وينبيرجر) فى ظل حكم ريغان، وقد أثر (دونالد رامسفيلد) - وزير الدفاع - فى ظل إدارة الرئيس بوش (الابن) بشكل ملحوظ على سياسة الولايات المتحدة طوال الفترة التي خدم بها كوزير للدفاع. (القرم، 2007، صفحة 90)

عموماً فإنّ وزير الدفاع هو المساعد الأساسى للرئيس فى كل المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن القومى الأمريكى، ونظراً لارتباط الولايات المتحدة بشبكة عالمية من الاتفاقيات الدفاعية، وخاصة فى مرحلة الحرب الباردة فقد شارك رئيس هيئة الأركان المشتركة صانعى القرارات فى السياسة الأمريكية. (سعودي، 1983، صفحة 170)

5.1.2.3. وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية: (CIA)

تعتبر الولايات المتحدة من أواخر القوى الكبرى التي أقامت وكالة استخبارات مدنية مسؤولة عن جمع المعلومات السرية لصانعى السياسة.

قبل عام (1942م) لم يكن فى البلد أي وكالة استخبارات مدنية، وكان يتم جمع المعلومات بطريقة غير منهجية من مكتب الاستخبارات البحرية ومخابرات الجيش الأمريكى، ومكتب التحقيقات الفيدرالى ونادراً ما يتم تقاسم المعلومات التي تم جمعها مع وكالات حكومية أخرى، وفى حزيران يونيو(1942م) أنشأ الرئيس روزفلت برمجيات المصدر المفتوح، لجمع التقسيم الجزأ وغير المنسق لتجميع وتوحيد الاستخبارات الأمريكية الأجنبية فى منظمة واحدة، وفى عام (1946م) أنشأ الرئيس هارى ترومان مؤسسة استخباراتية منسقة، وفى عام (1947م) أصدر الكونغرس قانون الأمن القومى وبعد ذلك قام مجلس الأمن القومى بإنشاء وكالة الاستخبارات المركزية لتقوم بتنفيذ الأنشطة الاستخباراتية التي يتطلبها مجلس الأمن القومى. (Pringle, 1947)

تتمثل المهمة الأساسية لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) فى جمع وتحليل وتقييم ونشر المعلومات الاستخباراتية عن الدول الأجنبية لمساعدة البيت الأبيض والرئيس وكبار صناع

السياسات الحكومية الأمريكية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي، وتعتبر مهام وكالة الاستخبارات المركزية عملية معقدة للغاية، وتتضمن مجموعة متنوعة من الخطوات، حيث يتعين على الوكالة تحديد المشكلة التي تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، ودراسة قضيتها المخبرانية – وعلى سبيل المثال ما تخطط له المنظمات الإرهابية، أو كيفية قيام الدول التي لديها أسلحة بيولوجية أو كيميائية باستخدام هذه الأسلحة- ثم البحث عن طريقة لجمع المعلومات حول هذه المشكلة. (Central Intelligence Agency)

ولا بد من الإشارة إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية تعمل منذ نشأتها بشكل سري، مما جعلها أحد اللاعبين المؤثرين في السياسة الأمريكية، ولكن عملها من خلف الكواليس لم يدم طويلاً، فقد تصاعد دورها وتجاوز نطاقه التقليدي، ليصبح بشكل علني ومباشر، ولم تعد تؤثر على السياسة الأمريكية فحسب بل لتصبح الوكالة أحد أبرز صناعات السياسة الأمريكية، وخير مثال على ذلك: تدخل الوكالة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بإرسال الجنرال جورج تيننت مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) للمنطقة للعمل على وقف إطلاق النار وإدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال إعداد رؤية أمنية لوقف إطلاق النار.

2.2.3. السلطة التشريعية:

الكونغرس الأمريكي:

يمثل الكونغرس الأمريكي السلطة التشريعية فهو المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة، ويعد أحد المكونات الحيوية للنظام السياسي الأمريكي، ويعكس أعضاء الكونغرس البالغ عددهم (535) عضواً من الرجال والنساء مدى تنوع وحاجات وآمال الشعب الأمريكي نحو المستقبل، كما أنه الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي، ويتألف من مجلسي الشيوخ والنواب.

1.2.2.3 مجلس الشيوخ ومجلس النواب:

1.1.2.2.3 مجلس الشيوخ:

صلاحية مجلس الشيوخ ست سنوات، ويتجدد ثلث الأعضاء كل سنتين، ولكل ولاية من الولايات الخمسين انتخاب شيخين بصرف النظر عن عدد سكانها، فمدينة ألاسكا البالغ عدد سكانها (225000) لها نفس ما لولايات نيويورك الذي يبلغ عدد سكانها حوالي (17) مليوناً، أو ولاية كاليفورنيا التي يبلغ عدد سكانها (20) مليوناً، ويجب على الشخص الذي يرغب في ترشيح نفسه إلى مجلس الشيوخ أن يكون قد أكمل سن الثلاثين، وحصل على الجنسية الأمريكية منذ تسع سنوات. (اسماعيل، 1977، صفحة 12)

ويعتبر المجلس بمثابة (نادى للحوار) أكثر منه أى شىء آخر مقارنة بمجلس النواب، فالمناقشة فيه غير مقيدة بزمن محدد، بل يمكن لأعضاء المجلس أن يتحدثوا إلى أى مدة يرغبون فيها، فلا يوجد فترة الدقائق الخمس المحددة، كما يمكن لأعضاء مجلس الشيوخ أن يتحدثوا فى أى موضوع يختارونه، متى أعطيت الكلمة لأحدهم. (الويتز، 1996، صفحة 167)

2.1.2.2.3. مجلس النواب:

يتكون مجلس النواب من (435) عضواً، ويمثل كل عضو دائرة انتخابية، وهى منطقة جغرافية محدودة تتألف من (646952) شخصاً. (البيان، 2006، صفحة 1) ويجب على كل شخص يرغب فى ترشيح نفسه إلى مجلس النواب أن يكون قد أكمل سن الخامسة والعشرين على الأقل، وأن يكون مواطناً أمريكياً قد حصل على الجنسية الأمريكية قبل مدة لا تقل عن سبعة أعوام. (الويتز، 1996، صفحة 153)

يتمتع أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ بالحصانة الدبلوماسية كأعضاء البرلمانات الحديثة، فلا يجوز القبض على العضو أو الحكم بحبسه لرأى أبداه فى المجلس الذى ينتمي إليه، وتمتد هذه الحصانة إلى رسائل الأعضاء، فلا يجوز - كقاعدة عامة - فتح رسائلهم، سواء الصادرة أو الواردة إليهم، كما تمتد الحصانة إلى مسكن العضو بمعنى لا يجوز للسلطة القضائية أو الإدارية أن تأمر بتفتيش مسكن أحد النواب، أو الشيوخ، أثناء دورة الانعقاد إلا بإذن مسبق من المجلس الذى ينتسب إليه. (اسماعيل، 1977، صفحة 13)

وعلى أعضاء الكونغرس أن يكونوا من المقيمين بالولاية التى انتخبوا فيها، ولا يشترط بالنسبة لأعضاء مجلس النواب أن يكونوا مقيمين بمنطقتهم الانتخابية، ومن النادر أن يكون أحد أعضاء الهيئة التشريعية من خارج مناطقهم الانتخابية، لأن التقاليد تفرض أن يكون الممثل النيابى على معرفة ودراية تامة بآبناء المنطقة المحلية التى يمثلها. (الويتز، 1996، صفحة 153)

يمارس المجلسان معاً (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) السلطة التشريعية على قدم المساواة إلا فى مجال الضرائب فلا يعود حق الاقتراح إلا لمجلس النواب، وتأتى أغلب القوانين من مجلس النواب وإذا اختلف المجلسان حول مشروع قانون فإن الإجراء الرامى إلى التوافق بينهما هو تكوين لجنة تسمى لجنة المؤتمر (The Comminttee of Conference) تضم ممثلين عن المجلسين يحاولون وضع مشروع موحد يوافق عليه مجلس النواب ثم مجلس الشيوخ، فإذا لم يتيسر لهذه اللجنة الاتفاق فالمشروع يترك وبكل بساطة. (اسماعيل، 1977، صفحة 19)

صلاحيات الكونغرس في مجال السياسة الخارجية:

أعطى الدستور للكونغرس صلاحيات في مجال السياسة الخارجية، وإن كانت محدودة قياساً بدور السلطة التنفيذية في هذا المجال، فالكونغرس لا يملك حق المبادرة في صنع السياسة الخارجية، بل له دور عبر سلطة التشريع بالموافقة أو الرفض لهذه السياسة، وتبرز صلاحيات الكونغرس عندما تصل قضية معينة إلى مرحلة الأزمات، ومنذ العام (1994م) سيطرت على الكونغرس أغلبية جمهورية، قيدت من سلطات الرئيس الديمقراطي كلينتون، وكانت فيما بعد داعمة لقرارات الإدارة الجمهورية لبوش (الابن) ولنجاح حملته الرئاسية الثانية في (2004م)، وبقي هذا الوضع حتى نوفمبر (2006م) حيث استولى الديمقراطيون على أغلبية المقاعد في المجلسين ليعود التوازن مرة أخرى للحياة السياسية الأمريكية. (القرم، 2007، صفحة 94)

ختاماً،، فإن السلطة التنفيذية، عمقت من مفهوم حقها في اقتراح القوانين، وجعلت مفتاح المبادرة في يد الرئيس وحزبه في الكثير من القضايا التشريعية، وقد ساعدتها في ذلك المتغيرات التي ألمت بالعالم بعد الحربين العالميتين، وتفكيك الاتحاد السوفييتي، وبعد حرب الخليج، وتفجيرات الحادي عشر من أيلول عام (2001م)، وما تبعها من احتلال أفغانستان والعراق.

أما السلطة التشريعية، فقد امتلكت سلطات مالية للتأثير الفعال على السلطة التنفيذية، فالكونغرس هو الذي يصادق على الموازنة العامة، إضافة إلى أنه يملك حق الموافقة أو الرفض على الاعتمادات التي تطلبها الحكومة. كما أنّ لجان الكونغرس القضائية تمارس رقابة صارمة على السلطة التنفيذية من خلال سلطات التحقيق الممنوحة لها.

من هنا فإن الباحث يعتقد، أنّ مبدأ الفصل بين السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية غير قائم على الفصل التام، خاصة ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لأن كل سلطة منهما تمتلك عدداً من الوسائل الدستورية التي تؤثر على عمل السلطة الأخرى.

3.3 مؤسسات صنع القرار غير الرسمية

إنّ أهم ما يميز النظام الأمريكي عن غيره من الأنظمة الأخرى، الدور البارز لجماعة المصالح والشركات والصناعات العسكرية، ووسائل الإعلام، ومراكز الأبحاث كمؤسسات غير رسمية في عملية صنع القرار داخل مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية، وجماعات الضغط الصهيونية التي تستخدم نفوذها للتأثير على صانعي القرار الأمريكي، لما لها من نفوذ خاص في الولايات المتحدة

وبالذات في الانتخابات، من خلال قدرتها على تعبئة الرأي العام من أجل الضغط على صانعي القرار، لخلق اتجاه معين يحقق أهدافها، وخاصة تجاه القضايا التي تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، ويمكن تناول تلك المؤسسات غير الرسمية في دراستنا على النحو التالي:

1.3.3. جماعات الضغط: (المصالح)

تعتبر جماعات الضغط الصهيونية من أكبر الجماعات المنتشرة في أمريكا، وأكثرها نشاطاً سياسياً واجتماعياً، على الرغم من أنهم لا يشكلون (2%) من سكان الولايات المتحدة، إلا أننا نلاحظ عمق تأثير هذه الجماعة على سياسة أمريكا داخلياً وخارجياً، فهم يعملون من خلال (75) منظمة مستقلة موالية لإسرائيل في الولايات المتحدة. (كرم، 2017، صفحة 18) وتعمل هذه الجماعات بالضغط على النواب والرئيس لحماية مصالحها المختلفة، كما أن لبعض هذه الجماعات قوة جماهيرية واقتصادية كبيرة تؤثر بواسطتها في صناع القرار، وتعمل أيضاً على رعاية المصالح والأهداف الإسرائيلية، وتتمتع بوضع اقتصادي مميز، وتشكل تنظيماً يهودياً غاية في التعقيد، وغالباً ما يصور إسرائيل على أنها تجربة مشابهة لتجربة الولايات المتحدة لترسيخ العلاقة مع أمريكا، وإيجاد قواسم مشتركة تجمعهم. (الوادية، 2009، صفحة 24)

1.1.3.3. اللوبي الصهيوني/ اليهودي:

يعتبر اللوبي اليهودي من أهم جماعات المصالح المتحكمة في صانع القرار السياسي الأمريكي، لأنه يلعب دوراً هاماً في التأثير على السلطين التشريعية والتنفيذية، إضافة إلى دوره البارز في تعبئة الرأي العام من خلال وسائل الإعلام، أو التأثير في الأحزاب السياسية والرئيس عن طريق تمويل الحملات الانتخابية، فضلاً عن الحملات الشعبية لإقرار تشريعات في الكونغرس والولايات لدعم قضاياها.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نشط دور اليهود الأمريكيين داخل الولايات المتحدة، من خلال استخدام نفوذهم السياسي لدعم إسرائيل، علاوة على تقديم الدعم المالي للدولة اليهودية الناشئة، الأمر الذي لعب دوراً حاسماً في تدعيم وجود إسرائيل وتقويتها، فاليهود الأمريكيون لهم دوراً مختلفاً ومهمة مغايرة ضمن الحركة الصهيونية، ففي مقابل رغبتهم الفاترة في الهجرة والعيش داخل إسرائيل، أرادوا أن يبقوا في الولايات المتحدة، ويستخدموا نجاحهم ومواردهم لمساعدة الدولة اليهودية الجديدة، إذ تكمن الجذور التاريخية لظهور اللوبي اليهودي القوي في الولايات المتحدة، من شعور اليهود الأمريكيين بالذنب لعدم التحاق بإخوانهم في الدين وشعورهم الحقيقي بصلة قوية

باليهود الإسرائيليين، وهذا ما ألهمهم أن يلتزموا التزاماً عميقاً بإسرائيل، ويكرسوا أنفسهم لخدمتها. (جرجس، 1998، الصفحات 96-97) وتكمن قوة اللوبي اليهودى فى قوة موارده وضخامتها داخل الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن لهم الموارد الإعلامية الضخمة فى مجال الصناعة الإعلامية والإنتاج البصرى والسمعى، بالإضافة إلى الموارد المالية الضخمة والنفوذ فى سوق المال والأعمال. ويعتبر أداء اللوبي اليهودى بحكم موارده غير التقليدية غير متوازن فى عملية الضغط على القرار الأمريكى بالتوازى مع الجماعات الضاغطة التقليدية داخل النظام الأمريكى، ومن نتائج هذه الخصوصية أن يمتد نفوذهم إلى أعلى قمة هرم الدولة " البيت الأبيض " والجهات التنفيذية. (السليمي، 1997، الصفحات 244-249)

وقد تولت عمل اللوبى الصهيونى/ اليهودى Jewish Lobby فى الولايات المتحدة منظمتان

رئيستان هما: مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية "COP"، ولجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية "ALPAC".

1.1.1.3.3. مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية: (COP)

أنشئ مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية عام (1955م) بصورة غير رسمية، ويهدف إلى بلورة الاهتمامات الخاصة باليهود الأمريكين، وتقريبها من ذهن صانعي القرارات السياسية الأمريكية وإسرائيل، وبهذا أصبحت الأخيرة تحتل المركز الأول من اهتماماته، وبانتت المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة تكيف نشاطها السياسى والاجتماعى حسب مصالح ومتطلبات السياسة الإسرائيلية، لا سيما فى أوقات الحروب والأزمات. (فرح، 1984، صفحة 110)

يضم المؤتمر فى عضويته نحو (اثنتين وخمسين) وكالة يهودية تمثل مختلف الأطياف السياسية

والدينية، ويعتبر هذا المؤتمر تجمعاً ضعيفاً من ناحية الهيكلية، إلا أنه يعد هيئة التنسيق المركزية لصوت اليهود الأمريكين، وله هدف أساسى، وهو حشد التأييد والدعم لإسرائيل، وضمان وصول وفهم مصالح إسرائيل إلى الرأى العام الأمريكى وصناع السياسات، وإيجاد الإجماع حول مطالب اليهود الأمريكين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط. (COP Website, 2013)

2.1.1.3.3. لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية: (ALPAC)

أنشأ المجلس الصهيوني الأمريكي منظمة إيباك "ALPAC" عام (1954م)، وتختلف

لجنة الشؤون العاملة "ALPAC" عن مؤتمر المنظمات "COP" من ناحية الصفة الرسمية فقط، فهي لوبي محترف ومُسجل رسمياً بهذه الصفة، عند أمانتي مجلس الشيوخ ومجلس النواب (جماعة مصالح قانونية) Legal interests Group. (تري، 2002، صفحة 18) وتتمتع بكافة الحقوق والواجبات التي تنص عليها الأحكام الأمريكية المتعلقة بالجماعات الضاغطة Lobbies، كتقديم تقرير مالي في كل فصل من فصول السنة. (منصور، 1996، صفحة 292)

وتلعب "ALPAC" دوراً هاماً في التأثير على السلطتين التشريعية والتنفيذية، إضافة إلى دورها

البارز في تعبئة الرأي العام من خلال وسائل الإعلام، أو التأثير في الأحزاب السياسية والرئيس عن طريق تمويل الحملات الانتخابية، بالإضافة إلى الحملات الشعبية لإقرار تشريعات في الكونغرس والولايات لدعم قضاياها، كما تقوم ببحث أعضاء الكونغرس على دعم إسرائيل ومساندتها، من خلال موافقتهم على المساعدات الخارجية والشراكات الحكومية. (AIPAC Website)

ولا تكنفي "ALPAC" بنشاطها السياسي في الكونغرس الأمريكي، بل تعمل على ترسيخ المصالح الإسرائيلية من خلال عرض مطالبها على السلطات التنفيذية، وممارسة حملات التعبئة التي تستهدف صانعي القرار بشأن العلاقات والروابط التي تجمع الولايات المتحدة وإسرائيل، وإظهار الكيفية التي تتحقق من خلالها مصلحة الولايات المتحدة في حال ضمانها بقاء إسرائيل آمنة وقوية، لذلك تعمل "ALPAC" على إلحاق برامجها كجزء من برامج الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وتقوم بممارسة التعبئة ضدهم، لحملهم على تبني السياسات العامة التي تعزز العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. (AIPAC Website)

وخلاصة القول، يمتلك اللوبي اليهودي نفوذاً واسعاً داخل مؤسسات الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية:

أولاً: داخل السلطة التنفيذية: يمارس اللوبي نفوذه على هذه السلطة عبر العقوبات التي يوقعها أو عبر الخشية من توقيع العقوبة، وغالباً ما يضطر مسؤولو السلطة التنفيذية للتراجع عن مواقفهم أو مبادراتهم التي تزعج إسرائيل، حتى لا تقع عليهم عقوبات اللوبي اليهودي. كما يتمتع اللوبي بقنوات مباشرة مع البيت الأبيض عن طريق وسطاء لهم حصانة يعملون في كافة مفاصل الدولة الأمريكية.

ثانياً: داخل السلطة التشريعية: يعمل اللوبي اليهودي على تحقيق أهدافه في التأثير على الكونغرس الأمريكي من خلال أسلوبين، أما الأسلوب الأول: فيكون من خلال مقابلة المشرعين والموظفين العموميين في المؤسسة التشريعية، ويصنف هذا الأسلوب بال مباشر. والأسلوب الثاني من خلال ممارسة الضغط على المشرعين وصانعي السياسة في الكونغرس باستخدام أساليب غير مباشرة، مثل وسائل الإعلام، ويصنف هذا الأسلوب بغير المباشر.

وبذلك يمكن فهم الأساليب المتبعة من اللوبي اليهودي، وكيف أثرت هذه الأساليب في صياغة التصرفات والتوجهات في السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وكيف نجح اللوبي في إقناع الولايات المتحدة في تبني المواقف الإسرائيلية، وعرضها على أنها مبادرات أمريكية، ومن ثم الضغط على الفلسطينيين لقبولها وأهمها نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، بالإضافة إلى تأثيرهم على تبني إدارة ترامب توجهاتهم تجاه قضية اللاجئين وحجب المساعدات الأمريكية عن الأونروا.

2.1.3.3. اللوبي المسيحي الصهيوني:

استغلت جماعات اللوبي المسيحي الصهيوني الدين وجيئته لتضغط من خلاله على صانعي القرار في السياسة الأمريكية ويتحول إلى قوى ضغط، ولقد أصبحت هذه القوى تشارك بأساليب متنوعة في كثير من قضايا الولايات المتحدة الأمريكية السياسية، فعلى سبيل المثال، لعبت جماعات اللوبي المسيحي دوراً هاماً ومركزاً في التأثير على السياسة العامة للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بشكل عام، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص، من خلال الدعم المادي السخي لإسرائيل على شكل معونات.

إنّ السبب الرئيس وراء أهمية اللوبي المسيحي الصهيوني، تكمن في وجود تنوع أيديولوجي بين أعضاء قوى الضغط الدينية، وعلى العموم هناك قطبان أيديولوجيان رئيسان، هما: التيار الليبرالي،

ويشمل الطرف الرئيس للبروتستانت، وبعض جماعات الكاثوليك واليهود، والآخر التيار المحافظ، الذي يركز على القيم الأخلاقية التقليدية، ومنه بعض جماعات البروتستانت، وجماعة الكاثوليك المعارضة للإجهاض، (Hertzke, 1989, p. 127) ويوجد بين التيارين في الوسط جماعات مثل مؤتمر كاثوليك الولايات المتحدة من أجل العمل الاجتماعي، والذي يجمع بين الرؤى المحافظة نحو الإجهاض، والرؤى الليبرالية نحو الأهداف الاقتصادية. (Hofrenning, 1995, p. 85)

وفي القرن التاسع عشر ظهرت كثير من الطوائف والجمعيات المسيحية، وقد ساعدت نصوص الدستور الأمريكي خاصة البند الأول على امتداد وإنشاء المذاهب في أمريكا، التي بلغ عددها (1200) مذهب، وحثها بحيث لا يمكن للكونغرس صياغة أى تشريع يمنع أى مذهب دينى، أو يحد من ممارسة الحريات الدينية، وقد جاء ذلك انطلاقاً من أن مجموعات الاستيطان الأولى التي وفدت إلى أمريكا جاء بعضها هرباً من الملاحقات الدينية في موطنها الأصلي. (حمادة، 1990، صفحة 222)

وبناءً على ذلك أنشئت العديد من الجمعيات المسيحية الصهيونية، وأهمها:

1- جمعية بنى بريت (أبناء العهد)، في عام (1843م) أنشأها هنري جونز بالتعاون مع مجموعة من الصهاينة الأمريكيين، في مدينة نيويورك، وهدف منها تسهيل إعادة اليهود إلى فلسطين، ومن هناك انتشرت فروع الجمعية في أمريكا وجميع أنحاء العالم، وقد استطاعت هذه الجمعية وفروعها المنتشرة في كثير من البلدان التأثير على كثير من الشخصيات المهمة في أمريكا والعالم، لكسب دعمهم ومساندتهم للمطالب الصهيونية في فلسطين، وقد حرص غالبية الرؤساء والمسؤولين الأمريكيين على المشاركة في المناسبات والحفلات التي تقيمها الجمعية. (عبدالله إ.، 1986، صفحة 52)

2- جماعة أخوة المسيح، أسسها جون طوماس في عام (1848م)، وتقوم دعوتها على تطبيق النبوءات التوراتية وسفر الرؤيا، على أحداث الحاضر والمستقبل، وقد حاول أحد أتباعها (فرانك جنادى)، في إظهار الحركة الصهيونية بمظهر البيئنة أو العلامة على قرب مجيء المسيح، لبيسط حكمه وسلطانه على العالم أجمع من مقره في القدس. (رزوق، 1973، صفحة 219)

3- جمعية شهود يهوه، إنشئت في عام (1884م) في ولاية بنسلفانيا، ثم انتقلت إلى نيويورك، يقول عبد الله التل عن هذه الجمعية: " هي جمعية يهودية ترتدى ثوباً مسيحياً مزيفاً، وهي في الواقع من أخطر الجمعيات اليهودية في العالم. (حمادة، 1990، صفحة 110)

- 4- البعثة العبرية نيابة عن إسرائيل، أسسها (القس وليم بلاكستون) في شيكاغو أواخر القرن التاسع عشر، وقد عملت في مجالات متعددة، واستمرت هذه المنظمة في العمل حتى يومنا هذا وأصبح أسمها حالياً، أتباع أمريكا المسيحية. (الحسن، 1986ب، صفحة 121)
- 5- جمعية أحياء صهيون، تأسست عام (1882م) من (25) طالباً روسياً، ثم انضم إليها (ليون بنسكر) صاحب كتاب "التحرر الذاتي"، وبحلول عام (1890م)، كان هناك فروع لها في نيويورك وشيكاغو وبلتيمور وفلادلفيا وكليفلاند. (الطويل، 2011، صفحة 80)
- 6- منظمة اتحاد صهاينة نيويورك، في عام (1897م)، قامت الجمعيات الصهيونية في نيويورك بتكوين الاتحاد بغرض تكوين منظمة على مستوى الأمة كلها، وقد أصدر الاتحاد عام (1901م) جريدة المكابي، وتوجد تحت مظلة الاتحاد (88) جمعية صهيونية محلية ومتخصصة، من هذه الجمعيات " منظمة أبناء صهيون، الشباب اليهودي، عصبة التحالف الصهيوني الجامعي، ومنظمة الهاداساة أو منظمة النساء الصهيونيات الأمريكية في عام (1912م)، وقد تأسست أول جمعية عمالية صهيونية في أمريكا عام (1903م)، وأصدرت صحيفة باليديشية". (المسيري، 1999، صفحة 181)

في كثير من الأحيان يقود الدين الناس إلى تفضيل سياسات معينة أو التصويت لصالح مرشحين محددين، وهو يؤثر على المواقف، والمذاهب السياسية للمنظمات الدينية وبالتالي على الرأي العام لذلك يختار الناس في الولايات المتحدة المجتمع الديني، إن وجد، للانضمام إليه بمعنى أن الدين له دور في السياسة. (Quinn, 2016)

تحاول جماعات المصالح الدينية إقناع عامة الشعب تأييد رؤيتها من أجل تحقيق سياستها العامة، وتشكيل الرأي العام ونشر آرائها السياسية من خلال وسائل الإعلام، على أمل أن يؤثر ذلك على السياسة العامة، إما بالتأثير المباشر على صانعي السياسة، أو تشد همة أعضائها أو عامة الناس، لكي يقوموا بالاتصال والضغط على صانعي السياسة الأمريكية. (كوربت، 2006، الصفحات 377-381)

وتهدف قوى الضغط الدينية المنظمة إلى بسط نفوذها على صانعي القرار والسياسة العامة في الولايات المتحدة، بنفس الطرق التي تضغط بها جماعات المصالح الأخرى، وتوجد في نفس الوقت بعض السمات الفريدة والمهمة في مجال إدارة وتشغيل جماعات المصالح الدينية، نظراً لتنوع هذه الجماعات وأهدافها، نتيجة للتعددية الدينية في الولايات المتحدة. (كوربت، 2006، صفحة 375)

على أى حال، فإن اليمين الدينى يؤثر تأثيراً كبيراً على اتجاهات السياسة الأمريكية، خصوصاً فى الوقت الحالى، ففى عام (2017م) أثر المنظور الإنجلي على العديد من القرارات السياسية، فقد احتضن الرئيس ترامب الدائرة الانتخابية الرئيسية التى صوتت لصالحه بشكل ساحق، وفى (6) كانون الأول/ ديسمبر لعام (2017م)، قام بإعلان نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، واعتبارها العاصمة الموحدة لإسرائيل، وهى خطوة اعتقها العديد من الإنجليين، لأهميتها فى النبوءة التوراتية، ويؤمن العديد من المسيحيين الإنجليين برواية نهاية الزمن، والتى تبشر بعودة يسوع إلى الأرض لهزيمة أعداء الله، وإقامة ملكوت الله وأن أمة إسرائيل ومدينة القدس لها دور حاسم فى تحقيق هذه النبوءة، ويعتبر ذلك جزء من اللاهوت الذى يهتم بالقراءة الحرفية للكتاب المقدس. (Jain, 2017)

مما تقدم يتضح لنا جوهر العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية واللوبي المسيحى الصهيونى، الذى فضلته وميزته عن غيره من قوى داخلية أمريكية، وقد ركزت الولايات المتحدة على أوضاع الأفراد المساعدين والمكونين للوبي المسيحى الصهيونى من جهة، ومن جهة أخرى ركزت على الجمعيات والمنظمات الدينية المنتشرة فى أمريكا والعديد من بلدان العالم.

تجسد دور اللوبي المسيحى الصهيونى بشكل عملى على أرض الواقع فى عهد الرئيس الحالى ترامب، من خلال عدة قرارات اتخذها الرئيس ترامب منها وعلى سبيل المثال، قراره نقل السفارة والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، إضافة إلى تعيين بعض الشخصيات المسيحية الصهيونية فى مناصب مهمة فى الدولة، من أهمها: ترشيح القاضى المحافظ (نيل م. غوروش) قاضياً للمحكمة العليا، وترشيح الزعيم المسيحى الإنجلي " جيرى فالويل جونيور" لرئاسة فرقة العمل المعنية بإصلاح التعليم فى البيت الأبيض، وترشيح المدافع المحافظ عن اختيار المدارس الإنجيلية (بيتسي ديفوس) لتولى منصب وزير التعليم. من أجل تلبية طموحات ورغبات اللوبي المسيحى الصهيونى، ويرى الباحث أن اللوبي المسيحى الصهيونى يحتل موقعاً مهماً بتأثيره على إدارات الولايات المتحدة، من خلال الإمكانيات السياسية والاقتصادية والإعلامية المتوفرة له.

2.3.3. الشركات والصناعات العسكرية:

مما لا شك فيه أن المال له تأثير عظيم على البنى الاقتصادية حول العالم، باعتباره القلب النابض لها، ومن الطبيعى أن من يمتلك المزيد منه سوف يمتلك المزيد من القوة والنفوذ، وفى الوقت الحالى أصبحت الشركة الكيان التى تجتمع لديها رؤوس الأموال الضخمة، ومع مرور الوقت

والسعى المحموم للربح، نشأت شركات عملاقة تمتلك أصولاً مالية وموجودات وميزانيات توازي ما لدى دول بأكملها.

ومن أبرز تلك الشركات، الشركات الأمريكية التي تخصصت كل منها في مجالات اقتصادية وتجارية مختلفة، من صناعة الأسلحة والبتترول مروراً بالإعلام وانتهاءً بالمصارف والبنوك، ونظراً لطبيعة التحالفات والتكتلات بينها، أصبح كل منها يهيمن على المجال الذي يعمل فيه ويمارس نوعاً من الاحتكار والسيطرة على الأسواق، بل إن الشركات الكبرى تجاوزت نطاق عملها، لتتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في صناعة القرار السياسي الأمريكي، الداخلى والخارجى، بما يضمن لها استمرار أعمالها وزيادة ربحها وصيانة مصالحها. (صالح م.، 2019، صفحة 9)

1.2.3.3. دور الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات فى التأثير على السياسة الأمريكية:

تلعب الشركات الكبرى دوراً بارزاً ومهماً فى صناعة القرار السياسى الأمريكى بما تمتلكه من عناصر القوة الاقتصادية، وسلطة إعلامية هائلة تشكل الرأى العام، وتتحكم بالأذواق والأمزجة، وقد زاد من نفوذ الشركات الكبرى لتتعدى صانع القرار الأمريكى ليصل إلى الشعوب نفسها.

1.1.2.3.3. الشركات الكبرى:

للشركة معنيان، يتمثل الأول فى عقد الشركة ذاتها، بينما يتمثل الآخر فى الشخص المعنوى الممثل لها، فهى بهذا المعنى عبارة عن مجموعة أموال وحصص يقدمها الشركاء لتكون ذمة مالية واحدة مستقلة عن ذممهم الشخصية، ومخصصة لتحقيق مشروع معين. (موسى، 1973، صفحة 5)

وفى تعريف الأستاذ وائل محمد إسماعيل لجماعات الضغط، أشار لدور الشركات بقوله: أما جماعات المصالح، فهى تلك الجماعات والجمعيات والنقابات والشركات التى تجمعها مصلحة مشتركة فيما بينها، وتمارس مختلف وسائل الضغط للتأثير على القرار الحكومى والتشريعى. (إسماعيل، 1992، صفحة 78) واستطاعت الشركات العملاقة صاحبة الموازنة الضخمة والنفوذ الواسع فى مختلف دول العالم، أن تتغلغل فى جميع مفاصل الساحة الداخلية للدولة، مما جعلها تكون من القوى المؤثرة فى توجيه السياسة الأمريكية، ومتجذرة فى مؤسسات صنع القرار السياسى.

تعد الشركات الكبرى مكوناً أساسياً فى جماعات المصالح التى تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها من خلال تأثيرها على مؤسسات صنع القرار فى النظام السياسى الأمريكى.

2.1.2.3.3. الشركات متعددة الجنسية:

الشركات متعددة الجنسية: تعبير يطلق على الشركات الضخمة التي تشكل شركات فرعية في عدد من البلدان الصناعية وتسوق منتجاتها. (حقي، صفحة 95)

وتعمل الشركات الفرعية في البلد الخارجي، لكنها تحافظ على روابطها مع الشركة الأم في الوطن. أى أنّ الشركات التي تغرق السوق الداخلى بمنتجاتها، فيمتد نشاطها إلى خارج حدود بلدها الأصلي، -الذى يوجد فيه مقرها الرسمي-، فتنشئ فروعا (شركات) لها في بلدان عدة.

وتركز هذه الشركات نشاطاتها على قطاعات متنوعة مثل: النفط، السيارات، خدمات التأمين، المالية، السياسة وتنقسم الشركات متعددة الجنسيات إلى نوعين:

النوع الأول/ شركات النفط الكبرى: وشركات النفط ليست مملوكة للدولة (حسب وسائل الإعلام المالية العالمية). وتتاجر من خلال أسماء تجارية مختلفة وهي: 1-شركة إكسون موبيل، 2- شركة شل، 3- شركة بي بي، 4- شركة شيفرون، 5- شركة كونوكو فليبس، 6- شركة توتال. (صالح م.، 2019)

أما النوع الثانى: من الشركات متعددة الجنسيات فهى، شركات الإعلام والاتصالات والترفيه:

وتكمن أهمية هذه الشركات فى اختراقها كل بيت فى المجتمع، من خلال القوة الكامنة فى الإعلام، وتحترك تلك الشركات النشاط الذى تمارسه. وأكبر شركات الولايات المتحدة المتعددة الجنسيات فى هذا المجال هى:

1- **وولت ديزنى Walt Disney**، وتعد هذه الشركة ثالث أكبر شركة إعلام فى العالم، وتشتق

اسمها من نشاطها الأصلي فى مدن الملاهى الأمريكية الشهيرة.

2- **فياكوم Viacom**، انطلقت هذه الشركة إثر اندماج بين شركة "سي. بي. إس" (CBS)

الأمريكية العملاقة وشركة "فياكوم"، وتمخض ذلك عن تأسيس أكبر شركة إعلامية على مستوى العالم.

3- **أيه. أو. إل. تايم وورنر (A.O.L)**، يعد اندماج شركتى "أيه. أو. إل" و"تايم وورنر"

أضخم اندماج على مستوى العالم، حيث بلغ مجموع أصول الاندماج (165) مليار دولار،

محققاً المركز الأول بين الشركات العملاقة، ويذكر أن الشركة الأولى كانت تركز أنشطتها

فى مجال الاتصالات، بينما كانت الأخرى تمتلك سلسلة كبيرة من المجالات العريقة

وشركات إنتاج تلفزيونى عالمية. (صالح م.، 2019)

وتجدر الإشارة، إلى أن الشركات متعددة الجنسية تتميز بانتشارها الواسع عبر العالم، وكثرة الأيدي العاملة فيها، بالإضافة إلى ضخامة حجم مبيعاتها، واحتياجاتها العالية من المواد الخام، مما يجعل الدول المستضيفة تستفيد من هذه الشركات سواء من توفير فرص عمل لمواطنيها أو تسويق موادها الخام بأسعار مقبولة نسبياً، الأمر الذي يترتب عليه التأثير في توجيهات سياسة الدولة الأم، والدولة المستضيفة، لخدمة تلك الشركات.

2.2.3.3. الصناعات العسكرية وأثرها على السياسة الأمريكية:

تتألف البنية العسكرية الصناعية من مجموعة واسعة من أصحاب الصناعات الحربية، والمسؤولين الحكوميين المرتبطة مصالحهم بالشركات الصناعية العسكرية، إضافةً إلى بعض المستفيدين من الإنفاق العسكري من نواب السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد برزت قوة القطاع الصناعي العسكري منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي، فقد تغلغل في المؤسسات السيادية صانعة القرار السياسي الأمريكي عموماً، ولا يزال نفوذه كبيراً في مؤسسات صنع القرار الأمريكي.

يلاحظ على الصناعات ذات الخدمات العسكرية أنها صناعات غير حكومية، لها مكانة متقدمة عالمياً سواء من ناحية النفقات والإنتاج، أو من ناحية نصيبها من تجارة السلاح الدولية. (سكونز و آخرون، 2005، صفحة 559) إن تأثير الصناعة العسكرية لا يشمل فقط الأدوار السياسية، بل وأيضاً تؤثر وبشكل حاسم في المردود الاقتصادي الهائل الذي يترجم بالحجم الاقتصادي الذي يشكله في القطاع الصناعي الأمريكي، وفي تجارة السلاح الدولية، الأمر الذي جعل هذه الشركات تتمتع بقدرة اقتصادية هائلة لا على صعيد الدخل الأمريكي وحسب، وإنما على مستوى العلاقات الدولية. (صالح م،، 2019)

لذلك فإن حجم الاستثمار المالي للشركات المنتجة للأسلحة في الولايات المتحدة، والترابط الحاصل بين المؤسسات العسكرية الرسمية وصناعة الأسلحة الضخمة، أتاح لهما ممارسة نفوذاً أكبر على السياسة الأمريكية، تتجلى بعض أوجه التأثير في تمويل الحملات الانتخابية، لممثلي الولايات التي تنتشر فيها الصناعات الحربية، أو لممثلين يتعهدون بدعم مصالح تلك الصناعات، إذ يدفع هذا الائتلاف إلى التأثير في نمطين عسكريين: أولهما الضغط في سبيل رفع ميزانية الدفاع الأمريكية، والثاني الضغط في سبيل اتباع برامج أسلحة أكثر تطوراً. (عواد، 2010، صفحة 150)

وتلعب آلية التمويل المالي الذي تتفقه الشركات العسكرية على الحملات السياسية لدعم المرشحين أو الأحزاب السياسية آلية مثلى للتأثير في مجرى القرار الأمريكي، ولا يقتصر مثل هذا الدعم على الأساليب المباشرة المعتادة، بل ومن خلال تقديم الدعم لجماعات ضغط مؤثرة، وأفراد متخصصين في العلاقات العامة في واشنطن، بالإضافة إلى إصدار المطبوعات الإعلامية لتقديمها للكونغرس والإدارة. (صالح م.، 2019)

وخير مثال على ازدياد تأثير شركات الصناعة العسكرية في السياسة الأمريكية أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر، وذلك من خلال الترويج لنظرية العدو الخارجي، مما أعطى الرئيس الحرية في الاتفاقيات التجارية الدولية المعقودة، دون الرجوع لرقابة الكونغرس بذريعة الخطر المحدق بالبلاد.

ويرى الباحث، أن قدرة المؤسسة العسكرية- الصناعية في التأثير على مجرى الحياة السياسية، ينطلق من قدرتها على تقديم المساعدات المالية الضخمة لمسؤولي السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبهذا تعتبر أنها وراء أغلب القرارات العسكرية، مما يؤكد أن فريق البيت الأبيض مجرد واجهات في يد تلك الشركات الصناعية العسكرية، تستغلها لتمرير القرارات والقوانين التي تخدم مصالحها.

3.3.3. وسائل الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام عدداً من الأدوار الهامة في عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة، ومن هذه الأدوار على سبيل المثال لا الحصر، نقل المعلومات إلى المواطن الأمريكي وقيادته السياسية "مما يؤدي إلى الربط بين المواطنين وقياداتهم"، وتشكيل أجندة الاهتمامات العامة، ودعم الديمقراطية بتكوين وتشكل الرأي العام حول القضايا الأساسية في الولايات المتحدة، والعمل على مراقبة أفعال الحكومة والسلوك السياسي للموظفين العموميين، مما يجعلها تشارك بطريقة غير مباشرة في عملية صنع السياسة نفسها.

بدأت وسائل الإعلام الأمريكية بالظهور من خلال الصحف الحزبية بنشر الأخبار الحزبية ومع السنوات الأولى من عُمر الجمهورية الأمريكية (إلويتز، 1996، صفحة 58)، ومنذ بداية الحرب الباردة أخذت تغير في دورها ووظيفتها، الأمر الذي جعل منها مشاركاً طوعياً في صنع السياسة الأمريكية، ليس بمعنى تقرير السياسة، وإنما المساعدة في إنشاء الحدود التي تقرر ضمن إطارها هذه السياسة (Dorman، 1993، الصفحات 289-291). وتدخل وسائل الإعلام في عملية صياغة السياسة الأمريكية، ولكنها تبقى مجرد جزء في آلة صنع القرار، وليست المصدر الذي تنبعث منه

السياسات (أغا، 1984، صفحة 102). وأصبحت وسائل الإعلام تؤثر على سياسة الولايات المتحدة من جهتين مرتبطتين ببعضهما أشد الارتباط، تركز الواجهة الأولى على تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام الذى يؤثر بدوره على صانعى القرار الأمريكين، وأما الواجهة الثانية فتركز على تأثير وسائل الإعلام المباشر على صانعى القرار بتوفير المعلومات والأفكار والصور المختلفة التي تشكل رؤية هؤلاء للعالم ولدور الولايات المتحدة فيه. (أغا، 1984، الصفحات 99-100)

تمثل وسائل الإعلام روابط طبيعية بين الجماهير والقادة، ولتوضيح ذلك، يمكن القول بأن كتاب التقارير يقومون بشرح المواقف السياسية لرئيس ما إلى الناخبين، ويقومون دورياً بإجراء مسح لرد فعل جماهير الناخبين إزاء هذه المواقف، ومن هنا، يعطى الرئيس اهتماماً كبيراً لهذه التقارير الإعلامية. (الويتز، 1996، صفحة 67)

تؤدى وسائل الإعلام الأمريكية أربع وظائف أساسية للمسؤولين السياسيين: (أغا، 1984، صفحة 99)

- 1- تمد الرؤساء والمسؤولين بالمعلومات حول الأحداث الجارية والبيئة السياسية لسياساتهم، فهي تسلط الضوء على المشاكل والقضايا التي تحتاج لمعالجة سريعة، وفى كثير من الأحيان تقدم وسائل الإعلام المعلومات والأخبار أسرع من القنوات البيروقراطية.
- 2- تجعل الرئيس يشعر باهتمامات الشعب الأمريكي، وهى تفعل ذلك بطريقة مباشرة بنشر رأى العام، وبطريقة غير مباشرة عن طريق تقديم القصص الخيرية التي قد تشكل النقاش الجماهيري والرأى العام.
- 3- توفر للمسؤولين القنوات اللازمة لنقل رسائلهم إلى الجمهور والنخبة السياسية داخل وخارج الحكومة، ومن خلال هذه القنوات يجد الرئيس الفرصة لشرح سياساته ومهاجمة معارضيها ومواقفهم.
- 4- تعطى الفرصة لبقاء المسؤولين دائماً فى ذهن الجمهور، عن طريق عرضها المستمر لمهاراتهم الوظيفية وصفاتهم الشخصية.

تعطى وسائل الإعلام جُل اهتمامها لقضايا معينة، كما تقوم باقتراح الحلول لمشاكل المجتمع، فهذه الوسائل تقوم، فى واقع الأمر، بإطلاع الجماهير على المشاكل الأكثر إلحاحاً، وقد لا يكون بمقدور وسائل الإعلام أن تعلم الأفراد كيف يفكرون، ولكن بإمكانها أن تحيظهم علماً بالقضايا التي يجب عليهم أن يفكروا فيها، فالمشاكل والقضايا التي لا تركز عليها وسائل الإعلام تتجاهلها الجماهير عادة. (الويتز، 1996، صفحة 66)

ومن هنا فإن قضية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط تأتي في مقدمة اهتمامات الصحف الأمريكية الكبرى خصوصاً في ظل وجود تطورات أو أحداث مهمة تفرض نفسها على الصفحات الأولى لتلك الصحف.

تعد وسائل الإعلام إحدى الأدوات المهمة التي يستخدمها اللوبي اليهودي في كسب الدعم لإسرائيل، وترسيخ الصورة المشوهة عن المواطن العربي والفلسطيني بالذات، وإن أكثر مشكلات الإعلام الأمريكي فيما يتعلق بالشؤون الخارجية يكمن في السيطرة شبه الأحادية للوبي اليهودي على مختلف وسائل الإعلام الأمريكية، التي تسعى دائماً إلى قلب الحقائق وإخفائها بصورة شبه كاملة، بحيث تصبح الضحية هي الجلاذ. (أسمر، 2014، صفحة 37) وما يبرر ذلك التحيز في الإعلام الأمريكي لإسرائيل والمسؤولين الإسرائيليين عند تغطية الصراع، هو استخدام المصادر الإسرائيلية نقل القصص الصحفية، وميل هذه القصص إلى إبراز صورة مشرقة عن إسرائيل بشكل واضح، والصورة السلبية القاتمة التي يُصور بها الفلسطينيون وقياداتهم بشكل واسع، علاوة عن ذلك، فإنّ التغطية الإعلامية الأمريكية للصراع غير المتوازن على الدوام، تتبنى معايير مزدوجة عند الحكم على ممارسات الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وعلى سبيل المثال: وصف الهجمات الفلسطينية ضد إسرائيل بـ " الإرهاب" بينما يوصف استهداف إسرائيل للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية باستمرار بـ " رد الفعل". (أبو عشيبة، 2013، الصفحات 17-18)

تقول الصحفية الأمريكية اليسون وير Alison Weir المدير التنفيذي لمؤسسة " لو عرف الأمريكيون" Lf Americans Knew: إنّ كافة التقارير الإعلامية تصب في مصلحة إسرائيل أولاً وأخيراً، وما يعرفه الأمريكيون عن حقيقة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وعلى وجه القضية الفلسطينية يتنافى مع أخلاقهم كأمركيين، (أبو عشيبة، 2013، صفحة 2) لقد مارست وسائل الإعلام (التحويل الإعلامي) في تناولها للضحايا الإسرائيليين والأطفال منهم على وجه التحديد، إذ إنّ هناك زيادة وهمية طرأت على معدلات الضحايا من الأطفال في الجانب الإسرائيلي، والسبب، تلك الوسائل التي كانت تضاعف أعداد القتلى الإسرائيليين بثلاثة أضعاف، وتعاملهم على أنهم مدنيون، في حين يتم تصوير الضحايا الفلسطينيين المدنيين على أنهم محاربون. (وير، 2007)

على أي حال، يمكن القول إنّ مدى احترام الشعب الأمريكي للنظام السياسي والقضايا الجوهرية التي تخص الولايات المتحدة، يمكن تحديده من خلال النغمة التي تبرزها وسائل الإعلام في تغطيتها للأحداث ونقلها إلى الجمهور، لأنّ المواطن الأمريكي يبلور أفكاره من خلال المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام، كما أنّ صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية يتعرف على اهتمامات الجماهير بصدد أمور السياسة العامة من خلال قاعدة المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام "من تقارير واستطلاعات للرأي".

4.3.3. مراكز الأبحاث:

استطاعت مراكز الأبحاث أو مراكز الفكر (Think Tanks) أن تتفد إلى النظام الأمريكي بحكم تركيبها القائمة على إعداد أماكن موظفين في الإدارات الأمريكية، فهي تضع العديد من الباحثين المخضرمين للعمل داخل دوائر السياسة الرسمية للولايات المتحدة، كما أنها تسهم بشكل كبير في دفع وترتيب أولويات القضايا الهامة للنقاش في مصلحتها ومصلحة الداعمين لها.

تعتبر هذه المراكز مهمة من حيث رسم السياسة في الولايات المتحدة، ولها دور في صناعة القرار (كونها تزود الإدارة الأمريكية بالمعلومات، الأفكار، المقترحات للنظر فيها)، وتستمد قوتها واستمرارها وديمومتها من التبرعات التي تتدفق معظمها من الشركات الكبرى والأسر الغنية. (السعدوني، 2008، صفحة 32)

ومعظم هذه المراكز تكون مدعومة من جهات حكومية أو جماعات ضغط (اللوبيات) أو شركات أو أفراد متنفذين، تدفع لهذه المراكز بسخاء من أجل دعم الأجندة الخاصة بالجهات الداعمة، وكان ذلك واضحاً في دفع مراكز الأبحاث اليمينية المحافظة الأكثر حضوراً في الإعلام الأمريكي بدعم إدارة جورج بوش (الابن) في احتلال العراق، وتبنى سياسات مؤيدة لإسرائيل (أسمر، 2014، صفحة 39).

تقدم المراكز الحالية خمسة فوائد رئيسة من منظور صانعي السياسة الأمريكية، يتركز تأثيرها الأكبر في توليد تفكير جديد يغير الطريقة التي يدرك بها صانعو القرار الأمريكيون العالم ويستجيبون له، كما يؤثر على تغيير مفاهيم المصالح القومية للولايات المتحدة، والتأثير على ترتيب الأولويات، وتوفير خرائط الطريق للعمل، وتعبئة التحالفات السياسية والبيروقراطية، وتشكيل تصميم المؤسسات الدائمة (Hass, 2002).

ويلاحظ أن مراكز الأبحاث وإن كان نشاطها إعلامياً وفكرياً وبحثياً فهو يصب في خدمة الأيديولوجية الرأسمالية الأمريكية، وتبذل جهودها في تلقينها للجمهور، وتعميق إيمانه بقديستها، إلا أنها تشهد في نطاق هذه المهمة حواراً فعالاً واختلافات واضحة، وهذا يشهد بحيوية النخبة الرأسمالية الأمريكية. كي تساهم هذه المراكز في تمتين الجبهة الداخلية في خلق الواحة الديمقراطية للقارة الأمريكية، وتبرز مواطن الاتفاق نحو الأيديولوجية الرأسمالية (عبدالله، 2002، الصفحات 36-37).

أدركت اللوبيات اليهودية في الولايات المتحدة أهمية هذه المراكز في بلورة وتشكيل الرأي العام الأمريكي عن منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي،

لذلك قدمت التبرعات بسخاء لإنشاء مراكز أبحاث مرتبطة باللوبي الصهيوني للدفاع عن إسرائيل ومصالها، فقد أنشأت عدة مراكز أهمها: (عامر، 2013، صفحة 3).

1- معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. (The Washington institute for Near East Policy).

2- معهد إنتربرايز الأمريكي. (American Enterprise institute).

3- مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط. (Saban Centre for Middle East Policy) التابع لمعهد بروكنغز -الذي حصل على الترتيب الأول في المراكز الأكثر تأثيراً في الولايات المتحدة.

والجدير ذكره أن مركز سابان أُسس بمنحة بلغت ثلاثة عشر مليون دولار قدمها رجل الأعمال الإسرائيلي الأمريكي الثرى حاييم سابان لمعهد بروكنغز، والذي صرح علانية أن الهدف من ذلك المركز هو حماية مصالح إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية.

من هنا فإنّ الباحث يرى أن دور هذه المراكز يبرز -على سبيل المثال لا الحصر- في تقديم المعلومات والأفكار والمقترحات المهمة لصناع السياسة الأمريكية، من أجل مساعدتهم على تفهم متطلبات المرحلة القادمة لقيادة العالم، وخير مثال على ذلك ترويج مراكز الأبحاث لنظرية "صدام الحضارات" لـ "صامويل هنتنغتون" في العام 1996م، والتي تنبأ فيها بأحداث (11) سبتمبر واحتلال العراق، كما تنبئ بنهاية العالم من خلال عدة سيناريوهات لا زال العالم ينتظرها.

4.3 صنع القرار السياسي الخارجى فى الإدارات الأمريكية منذ (1993 وحتى 2019م)

من أجل دراسة معمقة لمؤسسات صنع القرار السياسى الخارجى فى الإدارات الأمريكية المتعاقبة، لا بد من تحديد جملة من محددات صناعة القرار السياسى الأمريكى الخارجى، التى تترك أثراً فى التوجهات الأمريكية المعلنة وغير المعلنة تجاه الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، ويمكن تناول تلك المحددات فى دراستنا للإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عهد الرئيس بيل كلينتون وحتى بداية عهد الرئيس الحالى دونالد ترامب على النحو التالى:

1.4.3. صنع القرار الخارجي في عهد الرئيس بيل كلينتون (1993-2001م):

تعتبر السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية المحدد الأساسي لمعرفة أهداف وتوجهات الإدارة الأمريكية، ويمكن التعرف على السياسة الخارجية من خلال تحليل أبرز تعيينات الرئيس في وزارة الخارجية والأمن القومي، ومدى علاقته بالكونغرس في الولاية الأولى والثانية له، كما أن علاقة الرئيس الأمريكي بإسرائيل واهتمامه بالعملية السلمية يحدد الاتجاه العام للإدارة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

1.1.4.3. تعيينات الرئيس بيل كلينتون لوزراء الخارجية (1993-2001م):

أولاً: الولاية الأولى (1993-1997م): شغل وران كريستوفر منصب وزير الخارجية، وقد تميز بحكمة بالغة فهو محام محترف، عمل في المكاتب العليا لإدارات الديمقراطيين في واشنطن إلى أن وصل إلى منصب وزير الخارجية، كما أنه رجل دولة كبير في الحزب الديمقراطي فقد كان يلجأ إليه المرشحون للقيام بمهام حساسة بشكل خاص، وقد كان يؤمن بشكل مفرط بأنه من الممكن حل جميع القضايا عن طريق التسوية حيث يتخلى عن عنصر القوة المحتوم في التعامل مع الحقائق الدولية. (Cornwell, 2011)

لهذا كرس وزير الخارجية كريستوفر الكثير من وقته وجهده لقضايا الشرق الأوسط، إلا أن الإنجاز الكبير له خلال ولاية كلينتون الأولى كان - المصافحة التاريخية التي تمت في سبتمبر (1993م) في حديقة البيت الأبيض بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين - وعلى الرغم من أنه قضى فترة ولاية كلينتون الأولى بأكملها إلا أنه كانت هناك شائعات بانتظام بوجود خلافات بينهما، وبأنه يرغب في الاستقالة أو سيتم استبداله.

في تلك الفترة اعتمد الرئيس كلينتون نهج سياسة خارجية موجهة نحو نشر الديمقراطية في دول العالم، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين صورة الولايات المتحدة، وخاصة بعد حرب تحرير الكويت من أجل تعزيز مصالح الشركات الأمريكية في الخارج ومع الأصدقاء والحلفاء في الشرق الأوسط (إسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية) ولحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ومواجهة التهديدات لتلك المصالح من الأنظمة المتطرفة، وتعزيز السلام الحقيقي والشامل في الشرق الأوسط، والذي بدأ بمصالحة تاريخية بين إسرائيل وجيرانها العرب والفلسطينيين والتي من شأنها أن تمهد الطريق للتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، وقد كان الرئيس كلينتون ووزير خارجيته كريستوفر متقاربان في العمل معاً لإنجاز المفاوضات، والالتزام بتعميق الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل في السعي لتحقيق السلام والأمن (Indyk, 1993).

ثانياً: الولاية الثانية (1997-2001م): تولت مادلين أولبرايت منصب وزيرة الخارجية، وقد عملت على تبسيط إدارة وزارة الخارجية والخدمة الخارجية، ففي أبريل (1997م) أعلن الرئيس عن خطط لإعادة تنظيم وزارة الخارجية، وغيرها من وكالات الشؤون الخارجية.

كما عملت الوزيرة على إجراء تحسينات كبيرة في مكاتب الأمن الدبلوماسي بعد أعقاب تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام في عام (1998م)، ووافق الرئيس والكونجرس على خطة استثمار متعددة السنوات لتحل محل معظم البعثات الدبلوماسية الضعيفة، وواصلت الإدارة تحسين وتوسيع أنظمة إدارة المعلومات والدعم الإداري في جميع أنحاء العالم (ARCHIVE, 2009).

يُذكر أن فترة الوزيرة مادلين أولبرايت تميزت بالتوافق الكبير بينها وبين الرئيس كلينتون، مما أدى إلى إحراز تقدم كبير في مجال الأمن والرفاهية، إضافة إلى تحقيق إنجازات مهمة في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما أدى إلى تحسين العلاقات بين العرب والإسرائيليين وبدأت عملية التعاون الإقليمي في معالجة القضايا الصعبة مثل: المياه والبيئة كما عقدت سلسلة من القمم الاقتصادية التي تجمع بين رجال الأعمال العرب والإسرائيليين معاً لوضع الأسس لزيادة التجارة والاستثمار والازدهار والتقدم الكبير نحو إنهاء مقاطعة إسرائيل.

خلاصة القول، يعتبر الرئيس كلينتون من أكثر الرؤساء الأمريكيين الذين تركوا أثراً إيجابية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العالم بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، على الرغم من مواجهاته الدائمة والمستمرة مع الجمهوريين، الذين كانوا يقللون من إنجازاته واختراقاته في عملية السلام بين الطرفين، من خلال تقديم مجموعة من الأفكار والمبادرات التي تدير الصراع وبمساعدة وزراء خارجيته في الحقبة الأولى والثانية.

2.1.4.3. تعيينات الرئيس بيل كلينتون موظفي مجلس الأمن القومي (1993-2001م):

أولاً: الولاية الأولى (1993-1997م): قام الرئيس كلينتون بتشكيل فريق متميز لتحقيق الأمن القومي، وقد تكون هذا الفريق من وزير الخارجية وارن كريستوفر ووزير الدفاع ويل بيرري ومستشار الأمن القومي انتوني ليك وسفيرة أمريكا في الامم المتحدة مادلين اولبرايت، وقد تميزوا بكونهم أشخاصاً مهنيين وأقوياء ذوى عقلية قوية، اجتمعوا كفريق واحد لتعزيز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وقيمها حول العالم، وقد أحرزوا تقدماً حقيقياً في اغتنام الفرص، ومواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، ذلك يرجع إلى حد كبير للعمل الجماعي كفريق له رؤية واحدة مع قيادة حكيمة وهذه هي شراكة العمل الحقيقية دون التحيز لحزب أو اختلاف (CNN TIME, 1996).

ثانياً: الولاية الثانية (1997-2001م): تميّز مستشار الأمن القومي خلال هذه الولاية "صمويل بيرغر" بالفكر والطاقة والقيادة، والعمل بروح الفريق الواحد وتجاوز الحزبية ومواجهة تحديات الفرص، مما دعم عمل فريق الإدارة من أجل الحفاظ على السلام والأمن والازدهار والحرية.

3.1.4.3. علاقة الرئيس بيل كلينتون بالكونغرس (1993-2001م):

لقد واجه الرئيس كلينتون بعد أربعة أشهر من ولايته مشكلة مع الكونغرس، وذلك خلال انتخابات التجديد النصفى عامى (1994 و1996م)، فقد أصبحت الأغلبية فى الكونغرس الأمريكى للحزب الجمهورى، لذلك اتسمت هذه الفترة بالكثير من الاختلافات، وعدم التوافق، والشراكة غير الجيدة بين سياسة الرئيس كلينتون وسياسة الكونغرس، مما جعل الرئيس كلينتون يصف جدول أعمال الكونغرس الجمهورى بأنه (عقدّ الشأن الأمريكى)، وعلى عكس الفترة الأولى للرئيس كلينتون عندما كانت الأغلبية فى الكونغرس للحزب الديمقراطى، فحدث انسجام كامل بين البيت الأبيض والكونغرس، لذا عمل الكونغرس على مساعدة الرئيس وتمير قراراته بأريحية.

4.1.4.3. علاقة الرئيس بيل كلينتون بإسرائيل (1993-2001م):

منذ اعتلاء الرئيس بيل كلينتون الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية أعلن عن موقفه الواضح بالانتماء لإدارته بأمن إسرائيل، وقد كانت تلك الالتزامات تصدر من جميع الرؤساء الأمريكيين فور تسلمهم الحكم، وقد أكد الرئيس كلينتون عام (1993م) ذلك كسابقه قائلاً: (إننا سوف ندعم إسرائيل بجميع ما أتينا من قوة تجاه تفوقها العسكرى النوعى) (عبدالجواد، 1996، صفحة 36).

لهذا منذ تولى الرئيس بيل كلينتون الحكم، زادت وتيرة الاندفاع الشديد تجاه العلاقات الاستراتيجية بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وتدعمت تلك العلاقات بصورة غير مسبوقة، ذلك بالنظر لأهمية إسرائيل الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، لموقعها الجغرافى الذى يجعلها قاعدة انطلاق مثالية للقيام بعمليات عسكرية فى كل الاتجاهات، كما أن لإسرائيل مكانة إسناد متقدمة تستطيع أن توفر للقوات الأمريكية ما تحتاج إليه من إمكانيات صيانة وتجهيز، مما جعل هذه المكانة تزداد تدعيماً فى ظل إدارة بيل كلينتون. (أبورحمة، 2013، صفحة 82).

5.1.4.3. علاقة الرئيس بيل كلينتون بالعملية السلمية (1993-2001م):

بينما كانت مفاوضات مدريد عام 1991م تسير بشكل طبيعي كانت هناك قنوات تفاوض سرية لتجمع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وقد نجحت تلك المفاوضات في أن تجمع الطرفين على طاولة المفاوضات والاتفاق بما عرف بـ (إعلان المبادئ). الذي تم توقيعه في أوسلو برعاية الرئيس بيل كلينتون عام (1993م)، وكان دور الرئيس كلينتون استضافة الوفدين في احتفالية أقيمت في البيت الأبيض، مع العلم بأنه لم يكن للولايات المتحدة أى دور في هذه المفاوضات، وإنما كان ذلك مجرد اهتمام من الرئيس كلينتون لتسهيل تلك الجولات السلمية (عياد، 2014، صفحة 45).

وتوجز مادلين أولبرايت السياسة التي اتبعتها الرئيس كلينتون تجاه العملية السلمية في كتابها المعنون إلى الرئيس المنتخب بقولها: (كان بوش عازماً على عدم تكرار الأخطاء نفسها التي اتهم بيل كلينتون بارتكابها مثل: الإفراط في تقدير ياسر عرفات، والضغط على إسرائيل لاتخاذ مواقف مقايضة يقبلها الفلسطينيون، وفي النهاية فشلت استراتيجية كلينتون كما يقول المنتقدون، ولم تبلغ إدارة كلينتون ذروتها في صنع السلام بل في الإحباط وخيبة الأمل) (أولبرايت، 2008، صفحة 214)، كما استمرت مساعي الرئيس كلينتون تجاه العملية السلمية منذ اتفاق أوسلو وحتى العام 2001م من خلال العديد من النشاطات السياسية التي قام بها خلال فترة رئاسته والتي تتلخص في الآتي: (عياد، 2014، الصفحات 44-53).

1- نجح الرئيس كلينتون بتقريب وجهات النظر بين الأردن وفلسطين والتوافق بينهما وتوقيع اتفاقية وادي عربة بعد أن اجتمع كل من الملك حسين ملك الأردن ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين عام (1994م).

2- استطاع الرئيس كلينتون أن يدعو كل من إسرائيل وسوريا أكثر من مرة لعقد اتفاقية وتفاهات حول الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، وبقيت إدارة كلينتون في دعم هذه المفاوضات.

3- استمرت إدارة كلينتون بالعمل على دعم السلام الفلسطيني الإسرائيلي، مما أدى إلى توقيع اتفاق غزة أريحا أولاً عام (1994م)، كما تم في العام التالي توقيع اتفاق أوسلو (2) عام 1995م.

4- في العام (1997م) قام الرئيس كلينتون بدعوة القيادة الفلسطينية لزيارة واشنطن، وتوقيع اتفاقيات مع إسرائيل ونجح في إقناع الطرفين بتوقيع اتفاقية الخليل في هذا العام.

5- عندما تولى الرئيس كلينتون فترته الرئاسية الثانية عام (1997م)، قام اليمين الأمريكي بالهجوم على كلينتون إثر انحيازه للفلسطينيين على حساب حليفهم إسرائيل، وذلك قبل أن تتولى مادلين أولبرايت وزارة الخارجية، وتعمل على زيادة التدخل الأمريكي في مسار العملية السلمية، ونتج عن ذلك توقيع اتفاقية واي ريفر عام 1998م برعاية الرئيس كلينتون.

6- استمر الرئيس كلينتون يواصل مسعاه في عملية السلام، ودعا الرئيس عرفات عام (2000م) لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد (2) مع الإسرائيليين تحت رعايته، وتم بالفعل توقيع الاتفاقية لكنها فشلت عند اقتحام شارون المسجد الأقصى، واندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000م، وبذلك انتهت ولاية كلينتون الثانية.

2.4.3. صنع القرار الخارجي في عهد الرئيس بوش الابن (2001-2009م):

يثير صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً واسعاً في المجتمع الدولي، باعتبار أن الولايات المتحدة الدولة الأقوى في العالم، ولذا فهي تسيطر سيطرتها على مجلس الأمن وعلى هيئات ومجالس الأمم المتحدة السياسية منها والمالية، كما تؤثر في سياسة العديد من الدول القوية والضعيفة على حد سواء وتسعى إلى الهيمنة على العالم، فضلاً عن ذلك فإن الأزمات والصراعات والحروب الدولية والأهلية التي تعم أرجاء العالم ساعدتها الولايات المتحدة ليكون لها دور في كل مكان، وعليه فلا غرابة أن يتمتع القرار السياسي الأمريكي بهذا الاهتمام (العبثاوي و صبحي ، 2014، صفحة 290).

عندما تولى جورج بوش (الابن) الحكم عمل على تغيير السياسة الخارجية التي سبقه بها أسلافه، فشن الحرب على أفغانستان (2001م)، ثم احتل العراق عام (2003م)، وألصق تهمة الإرهاب بالإسلام تحت تأثير المحافظون الجدد، وهيمن المحافظين الجدد وصقور واشنطن على صنع السياسة الخارجية والقرار السياسي الأمريكي، مما جعل حقبة جورج بوش تختلف تماماً عن أي عهد سبقه أو لحق به (العقبلي، 2016، صفحة 2).

1.2.4.3. تعيينات الرئيس بوش (لابن) وزراء الخارجية (2001-2009م):

أولاً: الولاية الأولى (2001-2005م): فور تولى الرئيس بوش (الابن) مهام الإدارة الأمريكية قام بتعيين الجنرال المتقاعد كولن باول وزيراً للخارجية، وهذا التعيين لقي ترحيباً من النواب الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس الأمريكي، كما أن وزير الخارجية كولن باول لم يتمتع

بعلاقات طيبة ولا صلاحيات من الرئيس بوش لاختلافه معه في توجهاته، الأمر الذي جعل الرئيس يشعر بتناقض وعدم انسجام في الأفكار بينه وبين وزير خارجيته.

تجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية كولن باول لم يؤثر وجوده كثيراً في وزارة الخارجية، مما أثر على السياسة الخارجية الأمريكية والسبب لعدم وجود توافق كافٍ بين الرئيس بوش (الابن) ووزير الخارجية باول لتنفيذ سياسة الرئيس الخارجية بنجاح.

ثانياً: الولاية الثانية (2005-2009م): تولت مستشارة الأمن القومي الأمريكي كونداليزا رايس منصب وزيرة الخارجية في ولاية بوش (الابن) الثانية خلفاً للجنرال المتقاعد كولن باول.

تميزت الوزيرة كونداليزا رايس بأسلوبها البليغ المقنع والقوى فقد كانت لديها القدرة على تهدئة الحواف القاسية لكلمات وسياسة الرئيس الخارجية، لذلك أُطلق عليها في ذلك الوقت لقب "الأميرة المحاربة"، باعتبارها أكثر الأعضاء قوة في الدائرة الخارجية للرئيس بوش (الابن)، كما كان لديها تقارب عميق مع إسرائيل ورغبة كبيرة في تحقيق السلام والأمن الإقليمي لإسرائيل، كما كان لديها اهتمام خاص بدعم وتنفيذ سياسة الرئيس بوش الابن في الشرق الأوسط.

2.2.4.3. تعيينات الرئيس بوش (الابن) لأعضاء مجلس الأمن القومي (2001-2009م):

أولاً: الولاية الأولى (2001-2005م): تمتع المجلس بنفوذ وأهمية كبيرة نظراً لخبرة وقوة مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس، والدور الشهير الذي لعبته في الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

ثانياً: الولاية الثانية (2004-2009م): عين الرئيس بوش (الابن) ستيفن هادلي مستشاراً للأمن القومي في الفترة الثانية خلفاً للمستشارة كونداليزا رايس، بعد أن كان يشغل منصب نائب مستشارة الأمن القومي في الولاية الأولى لإدارة الرئيس بوش (الابن).

ويذكر بأن الدور الفاعل والقوى لوزيرة الخارجية كونداليزا رايس أثر بشكل مباشر على أداء هادلي، مما أدى إلى تهميش دور المجلس حتى نهاية عهد الرئيس بوش (الابن).

3.2.4.3. علاقة الرئيس بوش (الابن) بالكونغرس (2001-2009م):

أظهر الكونغرس الأمريكي في فترة حكم الرئيس بوش (الابن) الأولى العداء للفلسطينيين من خلال تمرير العديد من المشاريع التي تطالب بإدارة بوش (الابن) بوقف المساعدات الأمريكية عن السلطة

الفلسطينية بسبب عدم قيامها بما عليها من التزامات، خصوصاً فيما يسمي بوقف التحريض ضد إسرائيل وتفكيك المنظمات المسلحة. وهذا نتيجة الانسجام التام بين الرئيس بوش (الابن) والكونغرس لأن الحزب الجمهوري هو المسيطر عليه.

وقد شهد عام (2006م) توتراً وخلافاً بين مجلس الشيوخ من جهة والرئيس بوش (الابن) من جهة أخرى، لأن الرئيس بوش (الابن) يميل إلى اعتبار أى قانون يتعارض مع خطته "غير دستوري". وكان يستخدم سلطته الرئاسية بشكل واسع بمعنى تعزيز السلطة الرئاسية عن طريق محاصرة الكونغرس، فمثلاً خلال (6) سنوات من ولاية بوش لم يستخدم حق النقض ضد مشروع واحد، وذلك لتجنب التكاليف السياسية التي سترتب عليها حق النقض، مما دعا في النهاية مجلس الشيوخ إلى عقد جلسات استماع بسبب استخدام بوش غير عادي وغير الدستوري لبيانات التوقيع.

4.2.4.3. علاقة الرئيس بوش (الابن) بإسرائيل (2001-2009م):

منذ اللحظات الأولى لتسلمه زمام الأمور، كان هناك تطابق واضح بين السياسة الإسرائيلية والأمريكية، فقد أبرز عنوان رئيس في صحيفة الواشنطن بوست في شباط لعام 2003م أنه يكاد يكون هناك تطابق كامل بين الرئيس بوش (الابن) ورئيس الوزراء الإسرائيلي شارون حيال سياسة الشرق الأوسط، ولقد استطاع اللوبي الصهيوني أن يقف في وجه أى محاولة لبوش للابتعاد عن إسرائيل، وبالتالي كانت سياسة الرئيس بوش (الابن) هي التقارب مع إسرائيل منذ بداية تسلمه زمام الأمور، والدليل على ذلك مهاجمة شارون غزة أكثر من مرة ولم يجد انتقاداً واحداً من الرئيس بوش (الابن) لهذه السياسة، بل إن البيت الأبيض أشار في حديث له أن إسرائيل دولة ذات سيادة، ومن حقها أن تعيش بأمان، وفي المقابل طلب الرئيس بوش من الرئيس ياسر عرفات بذل المزيد من الجهد من أجل وقف العمليات العسكرية ضد إسرائيل (الجماسي، 2016، الصفحات 37-38).

واستمراراً للدعم الأمريكي لإسرائيل بدلاً من احتواء الأزمة من المنظور السياسى وليس الأمنى، قام بوش بتوفير غطاء لإسرائيل لارتكاب المزيد من الجرائم والتصعيد ضد الفلسطينيين، وبدأ بالتعامل مع الملف الفلسطيني من منظور الأمنى وليس السياسى، فقد حمل الرئيس بوش عرفات مسؤولية فشله بتنفيذ ما تعهد به من القضاء على ما أسماه العمليات الإرهابية، وأعلن انحيازه الكامل إلى جانب إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وطالب على استحياء من إسرائيل الانسحاب من المدن التي أعادت احتلالها، وقال إنه يتحدث معها من منطلق أنها صديق حميم للولايات المتحدة (الجماسي، 2016، صفحة 38).

5.2.4.3. علاقة الرئيس بوش (الابن) بالعملية السلمية (2001-2009):

منذ تولى الرئيس بوش (الابن) الحكم عام (2001م) لم يعر أى اهتمام لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، بل لم يقم بما قام به سلفه بيل كلينتون من رعاية عمليات المفاوضات الجارية بين كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، والسبب دوافعه الضعيفة للتورط بنشاط في المفاوضات بين الجانبين، لا سيما أن الالتزام والنشاط في دبلوماسية الشرق الأوسط يبعث دوماً على الإحباط الكبير لدى رؤساء الولايات المتحدة السابقين له، كما كانت تجربة سلفه في تعامله مع العملية السلمية ماثلة أمام عينيه، لهذا حذب ترك الأطراف كي تحل مشاكلها وحدها، ورفع يديه عن التدخل في المنطقة برمتها، وبات الجميع ينظر إلى قضية الصراع العربى الإسرائيلي فقط على أن لها خصوصية، وهى قضية ميؤوس منها (عياد، 2014، صفحة 53).

بعد أن انتهت الولايات المتحدة الأمريكية من حربها ضد العراق، تقدمت إدارة بوش (الابن) بمبادرة خارطة الطريق عام (2003م) للتوصل إلى حل الدولتين، رفضتها إسرائيل وتحفظت على العديد من بنودها، ومن أجل الهروب من بنودها قامت إسرائيل بالانسحاب الأحادى من غزة من بعض المستوطنات بالضفة الغربية عام 2004م، وبعد ذلك بعام فاز الرئيس بوش (الابن) بفترة رئاسية ثانية عام (2005م) وشرع يطبق رؤيته التي تعرف بمصطلح الشرق الأوسط الكبير لإعادة هيكلة المنطقة، ومع فوز حركة حماس عام (2006م) بالانتخابات توقفت عملية السلام مرة أخرى، ثم عادت ثانية في مؤتمر أنابوليس للسلام عام (2007م)، لكن المؤتمر لم ينجح وانتهت ولاية بوش الابن (عياد، 2014، صفحة 58).

3.4.3. صناعة القرار الخارجى فى عهد باراك أوباما (2009-2017م):

إن قراءة صناعة القرار الأمريكى فى عهد أوباما، وهل هى على نفس الاستمرارية أم فيها تغيير، وتستوجب فهم الظروف والقوى الاجتماعية التي تقف خلف الرئيس، والخريطة الحزبية، ودور الطاقم القديم والجديد فى رسم معالم السياسة الأمريكية، وقراءة النصوص والتلميحات التي حملتها خطابات الرئيس أوباما بعد إعلان فوزه بالانتخابات الرئاسية، وكونها غير معبأة بحسابات التنافس والدعاية (مكي، 2010). وسيتم تحليل دور الرئيس أوباما ومعاونيه فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

1.3.4.3. تعيينات الرئيس باراك أوباما وزراء الخارجية (2009-2017م):

أولاً- الولاية الأولى (2009-2013م): شغلت هيلاري كلينتون منصب وزيرة الخارجية فى الولاية الأولى لإدارة الرئيس أوباما، وقد تميزت فترة عملها كوزيرة خارجية للإدارة الأمريكية خلال فترة

ولاية اوباما الاولى بالتوافق مع الرئيس اوباما، وعملها الدؤوب لاستعادة القيادة والهيمنة العالمية لأمركية، كما أنها تعتبر القوة الذكية، فقد أعادت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وقيمها عن طريق الجمع بين القوى العسكرية والدبلوماسية.

عملت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون مع الرئيس أوباما على صياغة استراتيجية خاصة بالشرق الأوسط، حيث تم تصميم هذه السياسة الاستراتيجية الخاصة بهدف إصلاح الأضرار التي لحقت بالولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الرئيس بوش (الابن)، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى الراحة العسكرية وتجديد قوتها الناعمة، من خلال خلق مساحة سياسية لمعالجة طويلة الأمد.

ثانياً- الولاية الثانية (2013-2017م): تم اختيار السيناتور الديمقراطي جون كيري لمنصب وزير الخارجية لأنه المرشح الديمقراطي السابق للرئاسة الأمريكية وهو رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ مما يجعل الأمر سهلاً للحصول على موافقة الكونغرس.

يميل وزير الخارجية جون كيري في حل أي نزاع لاستخدام الوسائل الدبلوماسية، وكانت له دراية واسعة بالملفات الدبلوماسية، وهذا ما يميز سياسة الرئيس باراك أوباما في تجاوز العقبات من خلال القوة الناعمة، خصوصاً بعد ولاية بوش (الابن) الخشنة.

ويذكر أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية كانت تتحول صلاحياتها ببطء من وزير الخارجية إلى البيت الأبيض، بمعنى نقل سلطات صنع السياسة الخارجية من وزير الخارجية إلى البيت الأبيض ولرغبة الرئيس أوباما بالمشاركة في أعمال لها صدى سياسى بالغ.

ويمكن القول، إن الرئيس باراك أوباما تميز بذكاء خاص ساعده على تشكيل حكومي موالٍ وذوي توجهات متوافقة سياسياً لتحقيق أهدافه، وكانت حقبته أكثر سلاسة في تعييناته لوزراء خارجيته.

2.3.4.3. تعيينات الرئيس باراك أوباما أضاء مجل الأمن القومي (2009-2017م):

أولاً: الولاية الأولى (2009-2013م): سعى الرئيس إلى إعادة الاعتبار لمجلس الأمن القومي من خلال تعيين جيمس جونزو وتوسيع دائرة عمله وسلطاته لأجل وضع استراتيجيات لقضايا خارجية وداخلية، وتقادى تداخل الصلاحيات في إدارته بين الشخصيات القوية.

ثانياً: الولاية الثانية (2013-2017م): تم تعزيز دور مجلس الأمن القومي من خلال أفكار وأطروحات الرئيس أوباما، مما أدى إلى دور أكبر لمجلس الأمن القومي في ملف السياسة الخارجية على حساب وزارة الخارجية.

3.3.4.3. علاقة الرئيس باراك أوباما بالكونغرس (2009-2017م):

شهد الكونغرس الأمريكي نشاطاً مكثفاً وضغوطاً مارسها أعضاؤه على إدارة الرئيس باراك أوباما للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ففي (6) آب (أغسطس) 2009م قدّم أعضاء في الكونغرس مذكرة إلى أوباما مطالبين بضرورة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس بحلول عام 2012م، وإلغاء سلطة الرئيس الأمريكي بتأجيل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ولكن الرئيس أوباما اعتمد تمديد قرار نقل السفارة حسب الصلاحيات المخولة له

وخلال ولاية الرئيس أوباما الثانية واجه الكثير من الخلافات مع الكونغرس الأمريكي الذي كانت الاغلبية فيه للجمهوريين في ذلك الوقت، وقد اضطر الرئيس أوباما للقبول بتنازلات سياسية إضافية من خلال الموافقة على صفقات مالية حول التعليم والضرائب، كما أن الخلافات بين البيت الابيض والكونغرس امتدت حتى السنة الأخيرة لولاية الرئيس أوباما، وكان يحاول بدوره أن يكون للبيت الابيض الأولوية الكبرى كلاعب في السياسة الامريكية.

4.3.4.3. علاقة الرئيس باراك أوباما بإسرائيل (2000-2017م)"

وصل الرئيس باراك أوباما إلى الحكم مع وصول القضية الفلسطينية إلى طريق مسدود، ولم يخرج الرئيس أوباما عن الموقف الثابت للرؤساء الذين سبقوه تجاه إسرائيل، وقد أكد الرئيس أوباما منذ البداية التزامه بأمن إسرائيل وذلك في خطابه أمام منظمة ايباك عام 2008م، وباعتبار إسرائيل هي أقوى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وقد جاء حديث الرئيس الأمريكي باراك أوباما في وقت اتهمه العديد من المتشددین الصهاينة واليمين المتطرف بعداوته لإسرائيل، وقربه وتعاطفه مع القضية الفلسطينية، ما جعله يقوم بإلقاء هذا الخطاب لتبديد مخاوفهم (الجماسي، 2016، صفحة 168).

عملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارة الرئيس باراك أوباما باجتهد لتعزير مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط، ومن ثم تعزير مكانة الولايات المتحدة نفسها في الشرق الأوسط، وقد أصبحت إسرائيل هي صاحب المكانة الأوثق والأكبر في العقلية الأمريكية التي يتزعمها الرئيس باراك أوباما، فلم يعلُ

على مكانتها أحد، حتى أصبح الاعتماد الأمريكي على إسرائيل أكبر من اعتمادها على أى نظام شرق أوسطي آخر، وأصبحت جميع جهود الولايات المتحدة فى المنطقة تصب فى صالح إسرائيل، وذلك للعروة الوثقى التى قامت بين البلدين خلال عهد أوباما، ولإيمانها القوى بأن إسرائيل يمكن أن تكون الحاجز الذى يمنع دخول أى دولة لتتازع الولايات المتحدة فى مكانتها فى الشرق الأوسط (عياد، 2014، الصفحات 65-66).

5.3.4.3. علاقة الرئيس باراك أوباما بالعملية السلمية (2009-2017م):

مع تسلّم الرئيس أوباما الحكم وجد أن العملية السلمية فى الشرق الأوسط قد وصلت إلى طريق مسدود، ولم يفلح فى إحياء هذه العملية من جديد، وقد وصل به الأمر إلى اليأس خاصة مع قيام إسرائيل بشن حربها الأولى عام (2008-2009م) على غزة والتي راح ضحيتها عشرات الفلسطينيين، ولم تتوقف إسرائيل عن مواصلة استيطانها فى الضفة الغربية من خلال بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي وهدم البيوت، وذلك على الرغم من وجود عدة تفاهات -منذ مؤتمر أنابوليس- بوقف الاستيطان وهدم البيوت ومصادرة الأراضي، ولم يمنع إسرائيل من القيام بتلك الممارسات لكونها تعلم أنّ الإدارة الأمريكية تقف معها بكل قوة وجهد (عياد، 2014، الصفحات 169-170).

ومع تصاعد حدة الاستيطان وعدم التوصل إلى حل سلمى بين الطرفين، قام الرئيس أوباما أواخر ولايته الثانية بمعاينة إسرائيل على تلك الممارسات بامتناعه عن التصويت ضد قرار يدين إسرائيل وسياساتها فى الأراضي المحتلة، وفى (23) ديسمبر/كانون الأول (2016م) امتنعت الولايات المتحدة عن استخدام حق النقض فى مجلس الأمن الدولى وهذا سمح بتمرير القرار (2334) الذى دان بناء إسرائيل للمستوطنات فى الضفة الغربية والقدس الشرقية، وعدّها غير شرعية، وهو ما أثار غضب إسرائيل وحلفائها فى واشنطن، بمن فيهم الرئيس المنتخب دونالد ترامب، وبعدها بأيام غادر الرئيس أوباما سدة الحكم (موقع الجزيرة نت، 2017).

4.4.3. صناعة القرار الخارجى فى عهد دونالد ترامب (2016 - 2019م):

بين التحديد والتقليل من دور الرئيس الأمريكى فى صنع السياسات مقارنة بالمؤسسات المختلفة، سواء رجال حكومته ومؤسساتها المختلفة أو أعضاء الكونجرس أو جماعات الضغط، وبين العكس، أى إعطاء الرئيس مكانة أكبر فى هذا الشأن، لهذا يظل الجدل قائماً حول من يصنع القرار فى واشنطن؟ ولمن يضع تصورات السياسة الخارجية فى عهد الرئيس ترامب أهمية أكبر مقارنة بما

كان عليه الأمر في الماضي لسببين: أولهما، تدهور سمعة مراكز الأبحاث لإخفاق التصورات التي وضعتها هذه المراكز على مدى ربع قرن للحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في النظام الدولي، وثانيهما، وصول شخصية مثل ترامب إلى مقعد الرئاسة، والذي لا يخفى نقده للمؤسسات كافة، سواء مؤسسات الدولة، أو مؤسسات المجتمع المدني من إعلام ومراكز أبحاث وأحزاب، بما يعطى الفرصة (نظرياً) لتغليب دور الفرد على دور المؤسسات في صناعة القرار الأمريكي داخلياً وخارجياً (Mearsheimer & Walt, 2016).

وقد أبرزت تعيينات الرئيس ترامب لطاغم وزرائه، ولاحقاً التغييرات التي طالت عدداً منهم، أن هناك توجهاً من جانب إدارة ترامب لاتخاذ مواقف مختلفة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

1.4.4.3. تعيينات الرئيس دونالد ترامب وزراء الخارجية (2017 - 2019م):

أولاً: الولاية الأولى (2017م - 2019م): تختلف سياسة الرئيس ترامب عن سابقتها في عهد أوباما فقد سعى الرئيس ترامب إلى تعزيز العلاقة بين إسرائيل والدول العربية، وعلى وجه الخصوص السعودية والهدف من ذلك عزل إيران.

برز برنامجه في البداية كاستراتيجية مجزأة تعتمد على الأثر الطويل، وبرغم الخلاف بينه وبين ريكس تيلرسون وزير خارجيته في البداية، إلا أن توجهات وزير الخارجية الثاني مايك بومبيو الذي كان يعمل مديراً لوكالة المخابرات المركزية، -وهذا من شأنه أن يضيء على وزارة الخارجية السرية التامة- التوافق المتبادل بينه وبين الرئيس ترامب تجاه عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط فقد اعتمداً معاً نهج الإدارة السياسية ذات الأمد الطويل.

لذلك يمكن القول: إن الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة ترامب أظهرت منذ بداية عهدها وحتى الآن اعتمادها القوى على مجموعة من المستشارين وأهمهم -صهره جارد كوشنر، وسفير الولايات المتحدة في إسرائيل ديفيد فريدمان، ومبعوثه للسلام جيسون جرينبلات، وممثلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة نيكي هيلي- للتعامل بمعزل عن وزارة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بإدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

2.4.4.3. تعيينات الرئيس دونالد ترامب أعضاء مجلس الأمن القومي (2017 - 2019م):

بدأت ولاية الرئيس ترامب بتعيين الجنرال "مايكل فلين" (58 عاماً) مستشاراً للأمن القومي، وسرعان ما أعلن البيت الأبيض استقالته من منصبه بعد فضيحة اتصالاته مع روسيا، وبعد أيام من استقالة الجنرال فلين، عين الرئيس ترامب الجنرال "هربرت ريمودد ماكماستر" مستشاراً لشؤون الأمن القومي، وبعد عام تقريباً من توليه المنصب أقاله الرئيس ترامب، وعين خلفاً عنه السفير السابق في الأمم المتحدة "جون بولتون" المعروف بانتمائه لتيار المحافظين الجدد، وأشد المؤيدين لاحتلال العراق وباستمرار يدعم العمل العسكري لتغيير النظام في سورية وليبيا وإيران، ولكن ملامح قوته وبقائه في منصبه، يبقى رهن الزمن في ظل سياسة الرئيس ترامب المتغيرة باستمرار.

3.4.4.3. علاقة الرئيس دونالد ترامب بالكونغرس (2016 - 2019م):

تختلف سياسة الرئيس ترامب في الشرق الأوسط عن سابقتها في عهد الرئيس أوباما، فقد سعى الرئيس ترامب إلى تنفيذ قرارات الكونغرس الأمريكي المتعلقة بمدينة القدس، مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ومرتفعات الجولان، من خلال المصادقة على قرار الكونغرس الصادر عام (1995م) بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، بالإضافة للمصادقة على قرار الكونغرس الصادر عام (1987م) بوضع منظمة التحرير على قائمة الإرهاب وإغلاق مكتبها في واشنطن، وهو ما يؤكد على أن الرئيس ترامب انتقل من مرحلة تمديد قرارات الكونغرس حسب الصلاحيات المخولة للرئيس إلى المصادقة عليها، وفرضها على أرض الواقع بخلاف الرؤساء السابقين.

خلاصة القول: إن سياسة الكونغرس الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط عبر الزمن تؤكد على الانحياز الواضح للموقف الإسرائيلي على حساب الحقوق الفلسطينية والعربية، من خلال ممارسة نفوذ حاسم في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، قد ساهم في توفير الإمدادات العسكرية والمالية لإسرائيل، إضافة لإصدار القرارات السياسية المنحازة لها، وفي عام (1987م) أعلن الكونغرس أنّ منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، وكثيراً ما هدد أعضاء الكونغرس بقطع المساعدات المالية عن السلطة في عهد الرئيس كلينتون، وفي عام (1995م) أظهر الكونغرس العداء العلني للحقوق الفلسطينية، عندما صادق على تشريع يطالب بتحويل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، إضافة لتأييد أعضاء الكونغرس زيارة شارون للمسجد الأقصى، وبالتالي اندلاع انتفاضة الأقصى عام (2000م).

4.4.4.3. علاقة الرئيس دونالد ترامب بإسرائيل (2016م - 2019م):

يرى الرئيس ترامب أن إسرائيل هي الحليف الأول للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولا بد من العمل على تأمين مصالحها، وتدعيم أمنها القومي فالتعامل مع إسرائيل كأمر ثانوي أو قد يأتي فيما بعد يجب ألا يستمر كما كان الحال في عهد أوباما وكلينتون. طبقاً لما أشار إليه ترامب في حديثه أمام مؤتمر الإيباك، فقد أعلن عن ثلاث نقاط يقدمها لإسرائيل وهي: الإجراءات السابقة للتعامل مع إيران وردعها لدعم أمن إسرائيل القومي، ومعارضة التسوية بين إسرائيل وفلسطين، لأنها تفقد إسرائيل شرعيتها، وتكافئ الإرهاب الفلسطيني بدلاً من مواجهته، ونقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل، والإعلان عن أن إسرائيل هي الدولة اليهودية (The Jewish State) وستستمر الدولة اليهودية في إشارة إلى التوجه الإسرائيلي الداخلي لهذا الإعلان ورغبتهم في تضمينه في نص الاتفاق وإجبار الفلسطينيين على الاعتراف بها كدولة اليهود وهو ما تم رفضه (سليمان، 2016، صفحة 2).

لقد ركز الرئيس ترامب منذ بدء حملته الانتخابية وحتى الآن على ضرورة تقديم كل أشكال الدعم والمساندة لإسرائيل لضمان تفوقها، وقد عكست خطاباته العديدة مواقف مطابقة للسياسة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، حيث أشار الرئيس ترامب بأنه لن يستمر في دعمه اللامحدود مادياً ومعنوياً لإسرائيل، بل سيبدل قسارى جهده في زيادة هذا الدعم وتعزيزه، ومقابل ذلك قام بإلقاء اللوم على الفلسطينيين وحملهم نتيجة فشل عملية السلام، واتهم السلطة الفلسطينية بأنها شريك للإرهاب، وتدعم قيام عمليات إرهابية ضد إسرائيل، كما ظلت البيانات والخطابات التي يلقيها الرئيس ترامب صامتة أمام جبروت وقوة واستيطان وهدم إسرائيل للمناطق المحتلة، كما هدد أكثر من مرة باتخاذ إجراءات صارمة على كل من يقوم بمعاداة إسرائيل ومعاداة السامية (أبودوان، 2018، صفحة 3).

5.4.4.3. علاقة الرئيس دونالد ترامب بالعملية السلمية (2016 - 2019م):

يمكن القول: إن الخطوط العامة لبرنامج الرئيس ترامب تؤيد حل الدولتين كإطار عام، حيث يرى الرئيس الجديد بأن الطريق الأوحى لإنهاء الصراع يتمثل بالمفاوضات بين الجانبين، وأن يقتصر دور الولايات المتحدة على تسهيل هذه المفاوضات، لذلك يعارض الرئيس ترامب أى خطوات فلسطينية أحادية الجانب يمكن أن تشكل من منظوره خطوات لا تخدم السلام، كالتوجه للمؤسسات الدولية والأمم المتحدة ومقاضاة إسرائيل والمطالبة بدولة فلسطينية على حدود عام 1967م، وبذلك يرى أن الحل يجب أن يكون من خلال التوجه إلى طاولة المفاوضات، كما هدد باتخاذ خطوات

تعرقل أى تحركات للفلسطينيين أحادية، ومن ضمنها التوجه لحق النقض الفيتو ضد أى حل يتبناه مجلس الأمن الدولى (أبوعدوان، 2018، الصفحات 4-5).

وفى هذا الإطار، لا يمكن توقع أن تخرج سياسات الرئيس ترامب عن المواقف الأمريكية التقليدية، وهى ضرورة المفاوضات الثنائية بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى باعتبارها الأساس لأى تسوية مستقبلية للصراع، مع التأكيد على رفض أى تدخلات خارجية سواء من الأمم المتحدة أو المجتمع الدولى، وبالتالي ستكون هذه الإجراءات مرجعاً لتنفيذ السياسات الإسرائيلية فى الضفة الغربية، وخاصة ما يرتبط منها بالاستيطان وتسريع عملية تهويد الضفة الغربية والقدس الشرقية (أبوعدوان، 2018، الصفحات 4-5).

خلاصة القول، -وبناء على ما سبق-، إن وزارة الخارجية فى جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة يتفاوت دورها وفعاليتها من وزير لآخر، تبعاً لمدى الانسجام بين الرئيس والوزير، فبالرغم من أن وزارة الخارجية هى الجهة الأكثر اختصاصاً فى تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن تأثير وزارة الخارجية على السياسة الخارجية يرتبط بمدى قوة علاقة وزير الخارجية بالرئيس.

كما ينطبق ذلك على رئيس الأمن القومى فالرئيس يُعينه وفق اتفاقه مع رؤيته فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فإذا كان كذلك فإن الأمن القومى يكون فاعلاً ويحقق أفضل نتائج وإذا كان عكس ذلك فمن حق الرئيس أن يُغيره.

إضافة إلى ذلك فإن مواقف وقرارات الكونغرس الأمريكى تختلف باختلاف حزب الأغلبية المسيطر على المجلس، فإذا كانت الأغلبية من حزب الرئيس، تكون فى الغالب قرارات المجلس داعمة لأفكار وتوجهات الرئيس من خلال الانسجام ما بين قرارات الرئيس، وقرارات التشريعي، فلا يحتاج الرئيس وقتاً كبيراً فى إقناع المجلس برؤيته، وهذا ما يؤدى إلى مساعدة الرئيس فى تنفيذ سياساته على أرض الواقع، أما إذا كان العكس فهذا يعود بمرود سلبى على تطلعات الرئيس وعلى تمرير سياساته وقراراته، مما يؤدى إلى تعطيل قرارات الرئيس، وبالتالي يحدث تناقض بين المدخلات من الرئيس والمخرجات من الكونغرس.

5.3 خاتمة

تناول هذا الفصل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الولايات المتحدة، والتي تُساهم وتشارك بطريقة أو بأخرى في صنع السياسة الأمريكية على المستويين الداخلي والخارجي، من خلال التطرق للدور الذي تقوم به مؤسسات صنع القرار الأمريكي، الذي يمر بمراحل معقدة، إذ يحتاج إلى جملة من الإجراءات البيروقراطية المتشعبة والمتعددة والمتوافقة مع ما أقره الدستور الأمريكي، ولكن المهم من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج بأن من يبحث في آلية صنع السياسة الأمريكية، يدرك إدراكاً تاماً بأن اللوبي اليهودي وجماعات الضغط تسيطر على أهم وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث، وتتوغل (من خلال ما تنفقه من أموال لدعم المسؤولين الأمريكيين في انتخابات الرئاسة والكونغرس) وفي دوائر صنع السياسة الأمريكية الرسمية، وهذا ما يؤكد على أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون وسيطاً نزيهاً في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، نظراً لتبني الإدارات الأمريكية المتعاقبة وخاصة الإدارة الأمريكية الحالية توجهات اللوبي الصهيوني اليهودي.

كما تؤكد سياسة الكونغرس الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط عبر الزمن على الانحياز الواضح للموقف الإسرائيلي على حساب الحقوق الفلسطينية، من خلال ممارسة نفوذ حاسم في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فقد ساهم في توفير الإمدادات العسكرية والمالية لإسرائيل، إضافة إلى إصدار القرارات السياسية المنحازة، وعلى سبيل المثال في عام 1987م أعلن الكونغرس أن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة إرهابية. وكثيراً ما هدد أعضاء الكونغرس بقطع المساعدات المالية عن السلطة في عهد الرئيس كلينتون، وفي عام 1995م أظهر الكونغرس العداء العلني للحقوق الفلسطينية، عندما صادق على تشريع يطالب بتحويل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، إضافة إلى تأييد أعضاء الكونغرس زيارة شارون للمسجد الأقصى الأمر الذي تسبب في اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م.

وبالإضافة إلى تأثير دور وزارة الدفاع في صنع القرار السياسي، ففي زمن الحرب يتم تهيئة وزارة الدفاع الأمريكية للدفاع عن الولايات المتحدة، وتكلف الوزارة بإبقاء البلاد آمنة وخالية من التهديدات.

وفي حالة السلام ترسل وزارة الدفاع قوات أمريكية إلى مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم لمساعدة الدول الأخرى على خوض الحروب، والحفاظ على مرحلة السلام بعد الصراع.

كما أن وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) تصاعد دورها وتجاوز نطاقه التقليدي، ليصبح بشكل علني ومباشر، فقد التأثير على السياسة الأمريكية فحسب بل لتكون الوكالة أحد أبرز صناعات السياسة

الأمريكية، وخير مثال على ذلك، تدخل الوكالة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال إرسال الجنرال جورج تيننت مدير وكالة الاستخبارات (CIA) لإدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعمل على وقف إطلاق النار من خلال إعداد رؤية أمنية لذلك.

وتظهر مؤسسات الصناعة العسكرية قدرتها في التأثير على مجرى الحياة السياسية وأغلب القرارات العسكرية، انطلاقاً من تقديم المساعدات المالية الضخمة لرجال السلطين التشريعية والتنفيذية، مما يؤكد بأن فريق البيت الأبيض مجرد واجهات في يد شركات الصناعة العسكرية تستغلها لتمرير القرارات والقوانين التي تخدم مصالحها.

أخيراً فإن ثقل وزن اللوبي الصهيوني اليهودي في التأثير على جوهر صناعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية، واللوبي المسيحي الصهيوني، الذي فضلته وميزته عن غيره، من قوى داخلية أمريكية، فقد ركزت الولايات المتحدة على أوضاع الأفراد المساعدين والمكونين للوبي المسيحي الصهيوني من جهة، ومن جهة أخرى ركزت على الجمعيات والمنظمات الدينية المنتشرة في أمريكا والعديد من بلدان العالم، يضاف إلى ذلك تأثير صياغة التصرفات والتوجهات في السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وكيف نجح اللوبي في إقناع الولايات المتحدة في تبني المواقف الإسرائيلية، وعرضها على أنها مبادرات أمريكية، ومن ثم الضغط على الفلسطينيين لقبولها وأهمها نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، بالإضافة إلى قوة تأثيرهم على تبني إدارة ترامب توجهاتهم تجاه قضية اللاجئين وحجب المساعدات الأمريكية عن الأونروا.

الفصل الرابع

السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب

1.4 مقدمة

يدور الفصل الرابع حول السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب، وتولى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، واتخذ مقاربة جديدة تختلف عن مقاربة الإدارات السابقة من خلال العمل على حل الصراع وليس إدارته، مما كان له أكبر أثر على القضية الفلسطينية بشكل عام، ومدينة القدس بشكل خاص.

قسم الباحث الفصل إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول/ يتناول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس، وسنركز على قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وتداعياته على مستقبل حل القضية الفلسطينية، لهذا سيتم استعراض الاعتراف الأمريكي بالقدس في عهد الرئيس ترامب، وهذا من خلال الحديث عن تداعيات القرار، وردود الأفعال والدوافع التي دفعت الرئيس ترامب لاتخاذ هذا القرار وغيره. أما المبحث الثاني/ فيتناول وقف المساعدات الأمريكية عن السلطة الفلسطينية، ووقف تمويل الأونروا، وهدف القرار الذي اتخذه الرئيس ترامب هو للضغط على الفلسطينيين لتمرير عدة سياسات ينوي اتخاذها، وأخيرا المبحث الثالث/ ويتمثل في إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لمزيد من الضغط على السلطة الفلسطينية.

2.4 سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس

منذ الشروع في عملية التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتوقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر 1993م، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع سياسات وحلول لقضية القدس، بخلاف

موقفها المنحاز دائماً للسياسات الإسرائيلية، (البطء، 2018، صفحة 2)، كان آخرها اتخاذ إدارة ترامب العديد من المواقف والقرارات ذات الصلة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد شكلت هذه القرارات ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية، كان أبرز هذه المواقف قرار الرئيس الأمريكي ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل، ومن ثم نقل السفارة الأمريكية إليها، كذلك وقف المساعدات عن السلطة الفلسطينية ووقف تمويل الأونروا، وأخيراً إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

لذلك تعتبر هذه القرارات الخطوة التي أنهت تقاليد السياسة الأمريكية، التي امتدت عبر عقود من الزمن، والتي كانت تتجنب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل في ظل غياب اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني، وقد شكلت انتهاج السياسة الأمريكية الجديدة في هذه المرحلة معادلات جديدة في التعامل مع القضية الفلسطينية، تحاول من خلالها فرض شروط وإملاءات جديدة لحل الصراع، وهو الأمر الذي يمكن أن يكون له مستقبل بالغ الصعوبة على القضية الفلسطينية بشكل عام، وعلى مدينة القدس بشكل خاص. (كرم، 2018، صفحة 2).

وعلى الجانب الآخر واجه الفلسطينيون هذه التحديات التي فرضتها الإدارة الأمريكية الحالية، والتي استهدفت الحقوق الفلسطينية، وعملت على تصفية ملفات قضايا الحل النهائي لصالح بما يعرف مشروع "إسرائيل الكبرى"، بيد أن المجتمع الدولي أبدى تحفظاته على تداعيات السياسات الأمريكية تجاه الحقوق الفلسطينية، وخاصة مدينة القدس.

من هنا فإن الموقف الأمريكي الجديد الذي عبر عنه الرئيس ترامب تجاه القدس يمثل بداية لرؤية أمريكية جديدة للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص ، فقد أكد الرئيس ترامب أن هذا القرار يهدف لتثبيت الحقائق على الأرض وتدعيم الوجود الإسرائيلي في المدينة المقدسة.

1.2.4. تطور السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس منذ عام 1948م إلى 2016م (خلفية تاريخية):

خلفية تاريخية:

منذ نشوء القضية الفلسطينية. وللولايات المتحدة الأمريكية الدور الأكبر في دعم التوجه الإسرائيلي لتكون فلسطين وطناً قومياً لهم، كما عمدت إلى ترسيخ ومجاعة استيلاء العصابات الصهيونية على مدينة القدس، فقد قامت هذه العصابات بالاستيلاء على الجزء الغربي من القدس خلال حرب فلسطين عام 1948م، ولم تمنع الولايات المتحدة ذلك الحدث، كما تساوقت مع المخططات

الإسرائيلية لاحقاً تجاه هذه المدينة، غير أنها لم تتخذ موقفاً مؤيداً لإسرائيل إزاء احتلالها الجزء الشرقي من المدينة بعد حرب حزيران 1967م، ولم تعتبر - في ذلك الحين - القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، بل اعتبرتها جزءاً محتلاً. (أبو نحل ، 2017، صفحة 2).

وبعد قيام مصر بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام (1978م)، ثم توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام (1979م)، استغلت إسرائيل خروج مصر من معادلة التضامن العربي نهائياً، واتخذت قرارها عام (1980م) أنّ القدس الموحدة عاصمة لها، ولم تستطع حينها الولايات المتحدة الخروج من محطة الإجماع الدولي الذي رفض هذا القرار بناء على قرار مجلس الامن الدولي رقم (478) الذي اعتبر أن القدس الشرقية أرض محتلة، ونتيجة لازدياد الوهن العربي، ومع تراجع أهمية القضية الفلسطينية ومسألة القدس عربياً، بدأت الولايات المتحدة التساوق مع الادعاءات الإسرائيلية أن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل. (أبو نحل ، 2017، صفحة 2).

ويمكن القول: إن الفترة اللاحقة لحرب (1967م) اتسم فيها الموقف الأمريكي حيال مدينة القدس بالغموض والضبابية، فلم تكن المشاريع الأمريكية بشأن مدينة القدس تتسم بالموضوعية وعدم الانحياز لأحد، بل جاءت عائمة، وتركز على حرية العبادة والانتقال، والمقدسات بالنسبة لكل ديانة خاضعة لإدارة ممثلي هذه الديانة، إلا أنها لم تتعرض للسيادة على القدس أو طبيعة مصيرها النهائي، خاصة وأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة قد آمنت تاريخياً أن تقسيم مدينة القدس بين الإسرائيليين والفلسطينيين سيكون عقبة في طريق عملية السلام، لذلك يرى قسم كبير من أعضاء الكونغرس أنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تعلن بوضوح أنّ القدس ستبقى عاصمة موحدة لدولة "إسرائيل" إلى الأبد، وهذا ما أثر بعد ذلك على الموقف الأمريكي تجاه القدس، حيث وافق الكونغرس (مجلسي الشيوخ والنواب) فعلياً على اعتبار القدس عاصمة أبدية لـ"إسرائيل" من خلال القرار رقم (106) لعام 1990م. (يوسف، 2011).

ومع حلول العام 1990م أصدر الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب) عدة تصريحات متضاربة بخصوص مدينة القدس: فقد اعتبر أن وضع الأحياء اليهودية في القدس امتداداً للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وقال: يجب البقاء على الوضع الذي كان سائداً قبل العام (1967م)، كما حددت المفاوضات كإطار للاتفاق على مستقبل القدس، وعارضت الإدارة الأمريكية في عهده تطبيق القانون الإسرائيلي في ضم القدس الشرقية، كما اعتبر المستوطنات الإسرائيلية عقبة في طريق السلام، وتفهم الرئيس بوش أنّ القدس لها وضع خاص لدى الفلسطينيين والعرب والمسلمين على حد سواء. (أيوب، 2017، صفحة 14).

استمرت السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل، وقد أقر مجلس الشيوخ الأمريكي في الثالث والعشرين من أكتوبر لعام 1995م، قانون نقل السفارة إلى القدس، ثم بدء تمويل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بحلول عام 1999م. وتم تأجيل هذه الخطوة بشكل متكرر رغم استمرار المحادثات بين إسرائيل والقادة الفلسطينيين دون حل، للحفاظ على عملية السلام والأمن الأمريكي (Weisberger, 2018)، وقد تم إقرار قانون نقل السفارة (بأغلبية (83) مقابل (34) وامتناع 22 عضواً في دورته رقم 104)، الذي ينص على: ضرورة أن تبقى القدس موحدة وعاصمة لدولة إسرائيل، مع ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لأبناء مختلف الديانات، قام كلينتون قبل انتهاء ولايته بطرح مبادرة تضمنت عدة نقاط منها: أن القدس عاصمة للدولتين الإسرائيلية، والفلسطينية المقترحة في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، وتكون مفتوحة وغير مقسمة ويتمتع فيها الجميع بحرية العبادة، وقد رفض بوش (الابن) هذه المبادرة بعد توليه رئاسة الولايات المتحدة، وهذا ما أعلنه وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في الثامن من مارس لعام 2001م، حين أعلن عن تصميم الرئيس بوش على تنفيذ تعهده القاضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس باعتبارها عاصمة إسرائيل الموحدة، ليعيد بوش بعدها تأكيد هذا الموقف خلال تصريحاته التي أعقبت هذا التصريح بأيام قليلة. (أيوب، 2017، الصفحات 15-16).

حاول الرئيس باراك أوباما أن يرسم مساراً جديداً للسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بعد سنوات من عدم الثقة العربية والإسلامية بإدارة الرئيس جورج بوش (الابن)، وفي نفس الوقت لم يستطع الإفلات من قضية القدس كقضية أساسية، ومحورية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد عبر الرئيس أوباما عن هذه القضية أثناء خطاب ألقاه أمام لجنة الشئون، - وهي أكبر منظمات اللوبي العامة الأمريكية الإسرائيلية "الإيباك" - وعبر عن دعمه للقدس غير المقسمة كعاصمة موحدة لإسرائيل، ورفض الفلسطينيون هذا الطرح، وتأزم الموقف فسعى بعدها وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" إلى تعديل الرؤية الأمريكية للقدس من خلال إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها من القدس، لا المدينة كاملة، وبالتالي شكّلت هذه السياسة تراجعاً ملحوظاً في الموقف الأمريكية تجاه المدينة. (العيلة، 2018، الصفحات 15-16).

يمكن القول أن، الموقف الأمريكي تجاه مدينة القدس منذ قيام دولة إسرائيل غامض، ومتناقض على صعيد الخطاب والسلوك السياسي المعلن، وكانت الولايات المتحدة بعيدة كل البعد عن المطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية، مع أنها حاولت دائماً إظهار نفسها متوافقة مع الشرعية الدولية، ومع تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بشكل عام، وبالقدس بشكل خاص، حتى لا تبدو معادية للشعب العربي والفلسطيني، أما من الناحية العملية فقد تماشت المواقف

الأمريكية مع المواقف الإسرائيلية إلى حد التطابق، وهذا بفعل ضغوط الكونغرس الأمريكي عليها، والذي يعتبر الأكثر ارتباطاً بالمنظمات اليهودية الأمريكية، باعتبارات التمويل السياسي، خاصة في عهد الرئيس باراك أوباما، والذي انتهت ولايته عام 2016م واستقبلت الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس دونالد ترامب لتعلن عن حقبة جديدة تجاه مدينة القدس (سرور، 2010، صفحة 11).

يتضح لنا مما سبق أنّ السياسة الأمريكية تجاه اعترافها بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل لم تكن وليدة اللحظة، بل توالى عبر الإدارات السابقة حتى وصول الرئيس ترامب الذي كشف عن وجه السياسة الأمريكية تجاه المدينة المقدسة، وقام بتطبيق هذا القرار الذي صدر منذ عام 1995م من الكونغرس الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لدولة إسرائيل، لكن مسألة التأجيل كانت لا اعتبارات خاصة بالنظام الدولي والنظام الإقليمي والوضع الداخلي في الأراضي الفلسطينية.

بعد اثنين وعشرين عاماً من تأجيل قرار الكونغرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس؛ استخدم الرئيس ترامب صلاحياته بتنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. لقد أعلن الرئيس ترامب في يوم (6) كانون الأول/ ديسمبر 2017م اعتراف إدارته بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما وجه وزارة الخارجية لـ " بدء التحضيرات لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. (المدن 2018، 2017). بذلك يكون الرئيس ترامب قد أنهى عملياً سياسة اتبعها أسلافه الثلاثة " بيل كلينتون، بوش (الابن)، (باراك أوباما) على مدى أكثر من اثنين وعشرين عاماً، بتأجيل قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

2.2.4. الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل:

بعد فوز الرئيس ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بدأت ملامح السياسة الأمريكية تتغير في هذه الإدارة الجمهورية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية بصفة عامة، والقدس على وجه الخصوص، وخاصة في ظل التقارب بين كل من "ترامب" و"نتنياهو"، ومساندة الرئيس ترامب الاجراءات العقابية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، كما اتخذ الرئيس الأمريكي فور وصوله للرئاسة سلسلة من الإجراءات بحق الفلسطينيين كان أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، حيث صرح: "أنّ هذا الإعلان يمثل بداية نهج جديد للصراع الفلسطيني مع إسرائيل، كما أصدر تعليماته لوزارة الخارجية الأمريكية بضرورة توثيق هذا الاعتراف، ومباشرة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والذي تم فعلياً في مايو 2018م (العيلة، 2018، الصفحات 16-17).

1.2.2.4. تطور الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل منذ 2016م وحتى العام 2019م:

منذ مجيئ إدارة الرئيس دونالد ترامب تميزت السياسة الامريكية بالوضوح، ولم تكن كسابقه من الحزب الجمهورى وخاصةً سياسة إدارة جورج بوش (الابن) التي طرحت خطة خارطة الطريق، وطرحت فكرة حل الدولتين، وإلى الآن ما زالت هذه السياسة طور التشكيل، وسبب ذلك التناقض فى التصريحات والمواقف التي تبناها الرئيس ترامب، فقد جاءت الخطوة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية ووحدة لدولة إسرائيل، لتتناقض مع قرار الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة عام 1967م، والذي أقرت فيه أن الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة هى أراضٍ محتلة، كما يتناقض مع قرار مجلس الأمن رقم (181) الذي وضع المقدسات تحت الوصاية الدولية، كذلك القرار رقم (242) الذي اعتبر أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة أراضٍ محتلة. (شمعة، 2017).

ومع استمرار الانحياز الأمريكي الصارخ لإسرائيل في قضية القدس، لازالت الولايات المتحدة تروج لما يعرف بـ "صفقة القرن"، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية أن هذه الصفقة ستكون إيجابية بالنسبة للفلسطينيين، الذين سيحصلون على فوائد من وراء هذه الصفقة، لكن دون الحديث عن القدس التي استطاعت الإدارة الأمريكية إزاحتها بقراراتها الجائرة، ففي خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ولاية فرجينيا الأمريكية في (21) آب أغسطس 2018م، أعلن فيه أن "الفلسطينيين سيحصلون على شيء جيد، وذلك بعد إزاحة ملف القدس من المفاوضات"، وأردف قائلاً: "إننا أرحنا القدس عن طاولة المفاوضات، وعليه لم تعد قضية يفاوض عليها". (جريدة القدس، 2018).

وكذلك أعلن الرئيس دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقد زعم الرئيس ترامب أن إدارته لديها مقترح جديد للسلام، وإنهاء الصراع فى الشرق الأوسط، واعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل يأتي في سياق توثيق الإدارة الأمريكية كحليف رئيس لإسرائيل، وفي نفس الوقت إخراج ملف القدس من المفاوضات باعتبارها الجزء الأصعب. وقد وصف الرئيس الفلسطيني محمود عباس القرار أنه "صفعة على الوجه" وقال: إنه لم يعد من الممكن اعتبار واشنطن وسيطاً نزيهاً في أى محادثات سلام مع إسرائيل. (Farrell, 2018).

بعد سلسلة القرارات الأمريكية بحق مدينة القدس مع تولي ترامب الرئاسة، وخاصة استخدامها للفيديو ضد مشروع قرار قدمته مصر نيابة عن المجموعة العربية حول اعتراف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهذا يعني الفشل والإخفاق فى مجلس الأمن فى إحباط قرار الرئيس ترامب بشأن القدس، لجأ الفلسطينيون بمساعدة عدة دول مساندة لهم فى استصدار قرار عرف بقرار رقم (377)، والذي حمل

عنوان "الاتحاد من أجل السلام"، وتم التصويت لصالح القرار في (21 ديسمبر 2017م)، والذي يرفض أى تغيير للوضع فى مدينة القدس، وهو ما يعنى رفضاً للقرار الأمريكى باعتبار القدس عاصمة موحدة للإسرائيليين، وهو ما يعنى أن هناك تطوراً إيجابياً فى العمل الدبلوماسى الفلسطينى الذى يحتاج إلى جهود مضاعفة لم تتخذ حتى هذه اللحظة. (أبومنديل و قاعود، 2018، الصفحات 12-13).

لذا فإن القرار الأمريكى الذى اعتبر القدس عاصمة لإسرائيل كان له صداه على كافة المستويات وخاصةً على مستوى الإدارة الأمريكية، وقد قللت عدة مواقف أمريكية من شأن القرار باعتباره لن يؤثر على توسيع حدود اسرائيل، وهذا ما أكدته نيكي هيلى مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية فى الأمم المتحدة، وحملت بعض الدول العربية الرسالة الأمريكية ومفادها أبلغوا ابا مازن بضرورة وقف هجماته ضد الولايات المتحدة، لأن ذلك من شأنه أن يوقف الدعم الأمريكى لوكالة الغوث، إضافة إلى أن الولايات المتحدة دعت السعودية وقطر والإمارات إلى تخفيض دعمها للسلطة الفلسطينية (عدوان، 2018، صفحة 5).

ويمكن القول أن الرئيس دونالد ترامب قد بدأ عهده بعدة قرارات متناقضة مع الواقع الدولى، لذلك اعتبرها العديد من المحللين والباحثين بأنها قرارات لم تراعى كافة القرارات والمواثيق الدولية، ولم تعط اهتماماً إلى قرارات المنظمات الدولية التى اعتبرت القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وهى تقع ضمن حدود عام 1967م بالإضافة لأنها من قضايا الحل النهائى، لكن الرئيس ترامب تجاهل تلك القرارات وقام بتغييبها، مما أدى إلى اعتبار الحقبة التى بدأها ترامب بداية لعهد التفرد والإملاءات الأمريكية على المنطقة.

2.2.2.4. مستقبل مدينة القدس في ضوء الاعتراف الأمريكى بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل:

تعتبر القدس من ناحية القانون الدولى مدينة متنازع عليها، وليس لإسرائيل الحق فى جعلها عاصمة لها، كما أن حقيقة إعلان إسرائيل القدس عاصمة من جانب واحد لم يتم الاعتراف به دولياً إلى الآن، كما أن قرار مجلس الأمن (478) يشير إلى أن قانون إسرائيل الأساسى لعام 1980م، الذى ينص على أن "القدس كاملة وموحدة، هى عاصمة إسرائيل، يشكل انتهاكاً للقانون الدولى، ومن الناحية الدينية فإن لمدينة القدس القديمة أهمية دينية كبيرة بالنسبة لليهود والمسلمين والمسيحيين مما يجعل وضعها أكثر إثارة للجدل (albawaba, 2017).

يقول العديد من المحللين السياسيين إن الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل قد يكون حدثاً رمزياً، لكنه سيؤثر بعمق على الفلسطينيين والعرب والمسلمين، ويقول جيمس زغبى رئيس المعهد العربى

الأمريكي: "إن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس لم يمه عملية السلام، لأنه لا توجد في الأساس عملية سلام"، ويضيف: "أن الولايات المتحدة قد فقدت مصداقيتها فيما يتعلق بحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وهذه الخطوة غير مسؤولة ومحفوفة بالمخاطر، لأنها ستلهب المشاعر، وتعرض حياة الناس للخطر". في حين أن القرار قد يعزز الانحياز الأمريكي المؤيد لإسرائيل، كما يقول زغبي أيضاً: "إن قرار الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل لن يؤثر على الواقع، إلا أن رمزيته مهينة ليس للفلسطينيين فقط بل للعرب والمسلمين في جميع أنحاء العالم، وبذلك أصبحت القدس رمزاً للشعور بالآلام التاريخية للفلسطينيين والعرب على حد سواء". (Harab, 2017).

إن مستقبل الوجود الأمريكي المؤثر في القضية الفلسطينية، واستمرار دورها باعتبارها الوسيط الرئيسي في عملية السلام، بعد إعلانها أن القدس عاصمة لإسرائيل، سيكون له أثراً سيئاً على المفاوضات الدبلوماسية، وعندما قام الرئيس ترامب بالاعتراف أن القدس عاصمة لإسرائيل والاستعداد لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، إن إدارة ترامب لم تمنح القدس لإسرائيل بصورة غير عادلة فحسب، بل أظهرت أيضاً أن فلسطين ليس لها الحق بأى مطالبة مشروعة بالقدس (Fleming, 2017).

كما أن هناك العديد من الانعكاسات التي يمكن أن تترتب على قرار الرئيس ترامب بخصوص مدينة القدس وسكانها، لأن هناك الكثير من التهديدات والتوقعات التي تقلق سكان المدينة، فستعمل إسرائيل على تحويل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى صراع إسلامي مسيحي حيث ستتعاون إسرائيل والولايات المتحدة على إفراغ المدينة المقدسة بشكل خاص والصفة الغربية بشكل عام من سكانها المسيحيين، من خلال زيادة الضغوط الاقتصادية والمغريات المادية للهجرة إلى كندا والولايات المتحدة، مما يؤدي إلى إخلاء هجرة عشرات الآلاف من السكان المسيحيين. (الهندي و أبو جزر ، 2018، صفحة 14).

إن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية سيكون له أثره الخطير في المستقبل، لأن هذا القرار جاء متزامناً مع ما يسمى بـ "صفقة القرن"، بل اعتبر بنوداً من بنود هذه الصفقة، وبهذا ستعطي هذه القرارات إسرائيل ذريعة للقيام بالعديد من الإجراءات التعسفية المتعلقة بتغيير الوضع الديمغرافي للمدينة من خلال توسيع عمليات الاستيطان، وهذا يؤدي إلى زيادة عدد السكان الإسرائيليين في القدس، كما ستقوم بعمليات مصادرة أراضي واسعة حول مدينة القدس، الأمر الذي يؤدي إلى عزلها وفصلها عن المدن العربية المجاورة، وذلك من خلال بناء العديد من المستوطنات والطرق والوحدات السكنية لليهود، وذلك في إطار مشروع "القدس الكبرى". (الهندي و أبو جزر ، 2018، الصفحات 11-12)

ويرى الباحث أن القدس تسير في سيناريو إحكام السيطرة وفقدان الأمل للفلسطينيين، إن احتلال إسرائيل للمدينة المقدسة منذ عام 1967م، في ظل غياب سيناريو فلسطيني أو عربي واضح، يعطي لإسرائيل الفرصة لتنفيذ سياستها الهادفة لحسم مستقبل المدينة، كما أن الهوية المقدسية يمكن أن تسير وفق اتجاهين: أحدهما البقاء كأقلية تحافظ على حق الإقامة الدائمة، ما يعني عدم الدمج الكلي للمواطنين المقدسيين في إسرائيل، والآخر منح الأقلية الفلسطينية في مدينة القدس الجنسية الإسرائيلية بقوة القانون، ودمجهم ضمن المشروع الإسرائيلي الواضح، وهنا يضطر المواطن المقدسي للقبول بالأمر الواقع، مع وجود رابط تاريخي بحقه في المدينة المقدسة.

لذلك فإن مظاهر الغضب والعنف وقطع الاتصالات هي أمور تعودّ عليها الأمريكان والغرب، لكن ألا توجد خطوات أكثر من تلك تجاه ما يجري في مدينة القدس؟، وفي ظل غياب الوحدة العربية والإسلامية سياسياً وعسكرياً، هل يمكن استخدام السلاح الاقتصادي تجاه الولايات المتحدة في هذه الفترة؟ خاصة وأن هذه الخطوات الأمريكية لا تصب في مصلحة الدول العربية، ولا شك أن هذه الدول تمتلك قدرات يمكن من خلالها الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل للرد على الرئيس ترامب، كما أنه ليس من المستبعد أن يتم استخدام قضية القدس للمساومة ما بين هذه الدول من جهة وواشنطن من جهة أخرى، لتسوية المشاكل العالقة في مناطق أخرى من العالم، كما أن هناك بوادر انطلاق مصادمات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، قد بدأت تتضح، وهي تمهيد لانتفاضة فلسطينية جديدة شاملة يدفع ثمنها أبناء فلسطين أولاً. إذن كل ما جرى في الأيام القليلة الماضية قد يكون بداية لرسم خارطة سياسية عالمية وليست شرق أوسطية. (مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2017).

من هنا فإنّ خطاب الرئيس دونالد ترامب في السادس من يونيو لعام 2017م، ومن ثم قراره بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، يشكل بداية لمرحلة أمريكية جديدة في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، يمكن تسميتها بمرحلة "فرض الإملاءات الأمريكية"، تقوم هذه المرحلة على أساس أن كل من يريد السلام يجب أن يرضخ للشروط الأمريكية، ومن يرفض هذه الشروط والإملاءات سيكون معرضاً لأن يكون من قوى الإرهاب والتطرف الذي ستكون نتائج ذلك طرده ومحاربته، فالاعتدال من وجهة نظر هذه المرحلة هو القبول غير المشروط بالمواقف الأمريكية والإسرائيلية التي تتبنى فرض الأمر الواقع من خلال الاستيطان الاستعماري ومصادرة الأراضي وطرد السكان المقدسيين وتحويل المدينة المقدسة جغرافياً وديمغرافياً لصالح إسرائيل (عريقات، 2018، الصفحات 14-15).

مما سبق يتضح لنا بالمدينة قرارات الرئيس الأمريكي الخاصة بمدينة القدس هي بداية مرحلة الاستفراء الأمريكي الإسرائيلي بالمدينة وسكانها، وبذا تتحول إلى مدينة ذات أغلبية يهودية من خلال تحويل وضعها الديمغرافي لصالح إسرائيل، يضاف إلى ذلك أن قرار الاعتراف على الرغم من أنه لا يمثل سوى قيمة رمزية للاحتلال، إلا أنه أعطى إسرائيل الضوء الأخضر مستقبلاً للعمل على فرض سياسات جديدة تهدد المدينة بتهويدها وتفريغ سكانها العرب منها، الأمر الذي أدى إلى إعلان السلطة الفلسطينية أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ليست راعيةً لعملية السلام في المنطقة، ولعدم نزاهتها تجاه أطراف المفاوضات، خاصة في ظل سياسة الإملاءات الجديدة التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه المنطقة بعد اعتلاء ترامب كرسي الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية أوائل العام 2017م وإعلانه الانحياز الكامل لحكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف.

3.2.4. القرار الأمريكي نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس:

1.3.2.4. دوافع القرار الأمريكي نقل السفارة إلى القدس (الدوافع التي أدت إلى نقل السفارة):

1.1.3.2.4. الدافع القانوني:

كان للتشريع الذي أقره الكونغرس الأمريكي في دورته رقم (104) بتاريخ 1995/10/23م، والذي يبين رغبة الولايات المتحدة في نقل سفارتها إلى القدس، دافع هام للرئيس ترامب لإضفاء الشرعية على القرار الذي اتخذته أواخر العام 2017م، حيث زعم التشريع الذي أقره الكونغرس أن إسرائيل قامت بتوحيد شطري المدينة، وبالتالي فهي أحق بأن تكون هذه المدينة عاصمتها الأبدية، وتكون السفارة الأمريكية ضمن حدودها. (الغندور، 2018، صفحة 6)، لقد اعتبرت إسرائيل ذلك هدفاً للاستراتيجية الأمريكية على درجة قصوى من الأهمية، وليس وسيلة أو خيار يمكن اللجوء إليه في حالة اختلال المصالح الأمريكية في المنطقة. (الوادية، 2009، صفحة 28).

وبناءً عليه تم نقل السفارة الأمريكية للقدس في الرابع عشر من مايو لعام 2018م، وجاء ذلك النقل نتيجة للقرار الذي أصدره دونالد ترامب في السادس من ديسمبر عام 2017م، بإعلان واشنطن أن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وأصدر قراراً بالتعجيل بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في أسرع وقت. (Ze'ev (Vladimir) Khanin, 2018).

2.1.3.2.4. الدافع السياسي:

حقق الرئيس ترامب الحلم الصهيوني في تاريخ (6) كانون الأول/ ديسمبر 2017م عند إعلانته القدس عاصمة لدولة الاحتلال وأصدر توجيهاته بنقل السفارة الأمريكية إليها، وعلى الرغم مما أثاره قرار الرئيس الأمريكي من الاعتراف بالقدس عاصمة (لإسرائيل)، فإن تاريخ هذا القانون يعود إلى (22) عاماً، والجديد هذه المرة هو أن ترامب وقع عليه رسمياً ليصبح نافذاً (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، 2017)، ليرضى بذلك اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد تعهد قبل ذلك أمام الإيباك الصهيوني؛ في حملته الانتخابية بالعمل على تنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس؛ والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة للدولة الإسرائيلية. كما تجاوز ترامب المصالح الذاتية الأمريكية المتوارثة في الفلسفة السياسية للحزب الجمهوري الأمريكي، ويمكن اعتبار موقفه من القدس خطة أحادية: دون قيمة استراتيجية محددة للولايات المتحدة.

3.1.3.2.4. الدوافع الذاتية:

تمثل سياسة الصدمة التي اتبعتها الرئيس ترامب ضد خصومه منذ وصوله للحكم، الدافع وراء إعلانته نقل السفارة إلى القدس، كما يمكن أن يكون أحد دوافعه الوفاء بوعده التي قطعها على نفسه قبيل نجاحه في تولى الرئاسة في الولايات المتحدة، لكن هذا الدافع لا يعتبر كافياً، حيث إن الرؤساء الأمريكيين الذين سبقوه كانوا قد أعطوا الوعد ذاته لجمهورهم، لكنهم قاموا بتأجيل التنفيذ مراعاة لمشاعر العرب والمسلمين وإقناع الفلسطينيين والعرب والمسلمين بنزاهة الراعي الأمريكي لعملية السلام، وهذا الأمر الذي لم يعره الرئيس ترامب أى اهتمام مستخفاً بحجم الإرادة الفلسطينية والعربية تجاه المدينة المقدسة، الأمر الذي أدى إلى عدم الانسجام العربي والفلسطيني والإسلامي مع هذه التوجهات. (شعبان ع.، 2018، صفحة 3).

4.1.3.2.4. إضافة للدوافع السابقة: دوافع خارجية:

وتنقسم إلى: دوافع إقليمية، دوافع فلسطينية

إنّ الأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من المحددات الداخلية التي حفزت الرئيس ترامب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بها كعاصمة أبدية لدولة إسرائيل.

أولاً: دوافع إقليمية

ساعد الوضع العربى والإقليمى المترهل الذى يعاني من حروب وفتن واقتتال داخلى، الرئيس ترامب وإدارته على اتخاذ القرار، وممارسة الضغط على هذه الأنظمة العربية للاعتراف بهذا القرار، من خلال تقديم الدعم الأمريكى الذى يحتاجونه مقابل الموافقة على القرار. (مركز الجزيرة للدراسات، 2017، صفحة 3).

ولا تقتصر الدوافع الأمريكية لإصدار القرار على التمزق العربى فحسب، بل لم يكن للقوى الإقليمية (تركيا-إيران) القدر الكافى من الجرأة والقوة للتصدي لهذا القرار، فإيران تقف إلى جانب قوات النظام السورى وتحارب الثورة السورية، كما أنها تعاني من وضع تفاوضى صعب بخصوص برنامجها النووى مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن تركيا تتفق مع إيران فى هذا الوضع الهش، خاصة أنها تعاني من بعض الأوضاع الداخلية الصعبة التي أضعف ما لديها من أوراق المناورة الخارجية، وبالتحديد ملف الأكراد على الحدود مع سوريا، والذين يطالبون بدولة مستقلة، مما يمكنه أن يدعم ويقوى موقف الحركات الانفصالية الأخرى فى المطالبة بحقوقهم. (مركز الجزيرة للدراسات، 2017، صفحة 3).

ثانياً: دوافع فلسطينية

شجع الانقسام الفلسطينى الداخلى على نقل السفارة، فقد كان من المتوقع أن نقل السفارة والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أن يقابل بموجة عنف كبيرة فى غزة والضفة ولكن بسبب ما تمر به الحالة الفلسطينية، وبسبب الانقسامات فى القيادة الفلسطينية، والتكلفة العالية التي قد يتحملها الفلسطينيون جراء العودة إلى الصراع المستمر حال دون ذلك. (Barbara Plett Ushe, 2018).

ويتفق الباحث مع ما سبق بأن نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس لم يكن بفعل عوامل داخلية أمريكية فحسب، لكنها كانت نتاج عوامل داخلية وإقليمية وفلسطينية على حد سواء، ف شخصية الرئيس ترامب التي تميل إلى الغرور والفرعنة، إضافة إلى ضغوط اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة على قرارات الرئيس ترامب، كما أن الضعف العربي الذي استثمره ترامب في اتخاذ هذه القرارات، والانقسام الفلسطيني الذي أضعف القرار الوطني، كل هذه الأسباب مجتمعة كانت وراء إعلان الرئيس الأمريكي هذه القرارات.

2.3.2.4. ردود الأفعال الفلسطينية والعربية والدولية على القرار:

1.2.3.2.4. ردود الأفعال الفلسطينية على القرار:

لاقى القرار الأمريكي نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس الذي أعلنه الرئيس دونالد ترامب، إدانة فلسطينية واسعة، وعلى سبيل المثال صرحت منظمة التحرير الفلسطينية: إن "قرار ترامب حول القدس يدمر أي فرصة لحل الدولتين"، وقد وصف "كبير المفاوضين" الفلسطينيين صائب عريقات قرار ترامب بالمدمر لعملية السلام (موقع نداء سوريا، 2017).

عند بدء تنفيذ القرار الأمريكي خيمت حالة من الغضب على جموع الشعب الفلسطيني على المستوى الشعبي والرسمي، كما اعتبرت الحكومة الفلسطينية إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على نقل السفارة تجاوزاً وتعدياً وخرقاً للقانون الدولي، حسب ما صرح الناطق باسم الحكومة الفلسطينية. كما أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في الرابع عشر من مايو 2018م، استشهاده (37) فلسطينياً وإصابة أكثر من (1800) آخرين، وذلك خلال مواجهات مع الجيش الإسرائيلي على حدود قطاع غزة في مسيرات العودة التي تزامنت مع افتتاح السفارة الأمريكية في القدس. (sputnik news, 2018).

وفي خطوة عملية قامت السلطة الفلسطينية ممثلة في وزارة الخارجية بتقديم شكوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية في محكمة الجنايات الدولية، وذلك بعد قرارها نقل سفارتها إلى القدس، الذي يُعد انتهاكاً لـ"اتفاقية فيينا" للعلاقات الدبلوماسية، الموقعة عام 1961. وقد صرح وزير الخارجية الفلسطينية رياض المالكي قائلاً "أن بلاده رفعت دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة، أمام محكمة العدل الدولية، التابعة للأمم المتحدة، وذلك لانتهاكها القانون الدولي، بنقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة".

وبناءً على ما سبق يتضح أنّ رد الفعل الفلسطيني اختلف وتنوع بين الإدانة الرسمية والشعبية، وبين الخطوات العملية غير المجدية، ولكن فإن هذه الردود لم تكن على المستوى المطلوب بسبب الضعف العربي والدولي المساند للفلسطينيين في الرد على هذه الخطوة، إضافة إلى الانقسام الفلسطيني الذي أضعف الموقف الرسمي الفلسطيني للرد على الخطوة الأمريكية غير المسبوقة.

2.2.3.2.4. ردود الأفعال العربية والإسلامية على القرار:

نددت العديد من الدول العربية بالقرار الأمريكي الذي اعترف بموجبه الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأسفر عنه نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2018، صفحة 3)، حيث اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في العاشر من ديسمبر وخرجوا بموقف موحد أجمل كل المواقف العربية، برفض القرار جملة وتفصيلاً. ولكن في المقابل كان التحرك الدبلوماسي العربي ضعيفاً ولا يتماشى مع خطورة هذا القرار، حيث ترك هذا الموقف دلالات على أن الدول العربية ستستمر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، كما أن غياب ردود الفعل العربية القوية على هذا القرار جاء نتيجة ضعف تداول القضية الفلسطينية بين الولايات المتحدة والدول العربية، هذا إلى جانب الثقة العربية بالقرارات الأمريكية منذ تولي ترامب مقاليد الحكم، لذلك لا تملك الدول العربية ضد القرار سوى عدم الاعتراف به دون العمل من خلال خطوات ملموسة على إفشاله، فيما تستمر الإدارة الأمريكية على الترويج، ونشر ملفات أخرى تتلاءم مع مصالح الدول العربية مثل: الحرب على الإرهاب والملف الإيراني، وذلك للتغطية على هذا القرار. (وحدة الرصد والتحليل، صفحة 4).

لقد أدانت قطر هذا القرار على لسان مراقب مجلس الشورى ناصر الكعبي، واعتبرت القدس خطأً أحر لا يمكن تجاوزه، وقد اعتبر الكعبي أنّ القرار مرفوض جملةً وتفصيلاً، داعياً المجتمع الدولي إلى الوقوف مع التزاماته تجاه حقوق الشعب الفلسطيني. (دفع الله ، 2017)، كما نددت كل من المملكة العربية السعودية والبحرين بقرار ترامب بشأن مدينة القدس، واعتبرت أن هذا القرار باطل، ولا يمكن لهذا القرار أن يلغى الحق الفلسطيني في مدينة القدس، وأنها مدينة فلسطينية، كما اعتبرت أن هذا القرار يهدد القضية الفلسطينية، ويعمل على تعطيل المبادرات والحلول بشأنها. (موقع الرأي، 2017، صفحة 1).

كما استنكرت كل من تونس والسودان والأردن وسوريا ولبنان والعراق والمغرب قرار الرئيس الأمريكي واعتبروه قراراً باطلاً، كما أعربوا عن أسفهم الشديد لصدور هذا القرار في هذا الوقت العصيب الذي تمر بها القضية الفلسطينية، وأوضحوا أن قضية القدس لا تمس الفلسطينيين وحدهم

بقدر ما تمس الأمة العربية والإسلامية جمعاء. كما أكدت هذه الدول على ضرورة التراجع الأمريكي عن هذا القرار والعودة إلى التسوية السياسية التي من شأنها إعادة الحقوق المسلوقة للشعب الفلسطيني. (موقع الجزيرة نت، 2017).

خلاصة القول: على الرغم من التنديدات والاستنكار الذي واجهه الإعلان الأمريكي بخصوص مدينة القدس، إلا أن هذا الاستنكار وعبارات الشجب والتنديد لم تتعد الخطابات والمطالبات والدعوات، وكان التحرك الدبلوماسي لإبطال هذا القرار ضعيفاً، وهذا ما جعل الرئيس ترامب يتماذى ويصدر بعض القرارات الأخرى التي تعطي إسرائيل ذريعة لشرعة سياساتها في القدس.

3.2.3.2.4. ردود الأفعال الدولية على القرار:

بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن قراره بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، توالت ردود الأفعال الدولية إزاء هذا القرار، ولم تمض ساعات قليلة حتى أعلنت كل من ألمانيا وفرنسا موقفهما الرفض للقرار الأمريكي الخاص بنقل السفارة، وتعتبر هاتان الدولتان من الفواعل الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، وكان أول رئيس غربي يرفض القرار الأمريكي هو الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، معلناً أن الوضع النهائي للقدس يجب أن يتم تسويته عن طريق المفاوضات السياسية، كما عارضت أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية هذا القرار معتبرة أن الخطاب الأمريكي بشأن نقل السفارة يمكن أن يؤدي إلى تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، كما رفضت روسيا القرار الأمريكي، وأعلنت عن قلقها تجاه إمكانية تعقيد الوضع الداخلي في الأراضي المحتلة. (مركز الجزيرة للدراسات، 2017، صفحة 5).

كما جاء هذا الرفض أيضاً على لسان كل من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي، كما أعرب الاتحاد الأوروبي أيضاً عن قلقه بشأن هذا الإعلان بخصوص القدس، وما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع جراء هذا الإعلان، فقد يقلل من فرص السلام في المنطقة، فيما أكدت كندا أن وضع القدس لا يمكن حله إلا في إطار تسوية شاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولا عن طريق خطوات أحادية الجانب، أما الأمين العام للأمم المتحدة فقد رفض هذا القرار، وأوضح أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يمكن حله دون الرجوع إلى المفاوضات المباشرة بين الجانبين. (موقع العربية، 2017، الصفحات 1-2).

كما أبدى سفراء الدول الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن معارضة بلادهم مثل هذه الخطوة التي تعتبر خطوة غير مسؤولة، وأوضح السفراء: أن القرار الأمريكي متناقض تماماً مع القانون الدولي

وقرارات الأمم المتحدة، كما يتعارض مع نداء عدد من أصدقاء الولايات المتحدة وإسرائيل، وقد تمثلت هذه المعارضة في سفير السويد "أولوف سكوغ"، وسفير بوليفيا "سيرجيو لورانتز سوليز"، كما أصدر السفير الإيطالي بياناً مشتركاً مع كل من سفراء المملكة المتحدة وفرنسا والسويد وألمانيا نددوا فيه بالموقف الأمريكي، واعتبروه عقبة في طريق السلام في المنطقة. (الشرقآوي، 2017، صفحة 7).

يتضح من خلال ما سبق أن التفاعل الدولي كان قوياً ضد القرارات الأمريكية بخصوص مدينة القدس، على الرغم من أن هذه الأصوات الدولية لم تستطع تغيير وإبطال القرارات الأمريكية بخصوص مدينة القدس، إلا أنه كان لها الأثر الواضح في كشف وفضح المواقف الأمريكية المنحازة لإسرائيل، والتي تعمل على سلب الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة التي كفلتها له القوانين والمعاهدات الدولية.

3.3.2.4. تداعيات القرار الأمريكي:

يعتبر القرار الذي أصدره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمثابة رصاصة الرحمة لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، إن تداعيات القرار خطيرة خاصة على مستقبل مدينة القدس، فقد انتشرت بعد صدور القرار عدة تسريبات عن صفقة جديدة أطلق عليها "صفقة القرن"، كان للقدس النصيب الأكبر، وقد أشار أحد بنودها إلى أن القدس لن تكون عاصمة للفلسطينيين، بل ستكون أبو ديس هي العاصمة، بيد أن هذا القرار أعطى إسرائيل اندفاعاً شديداً نحو التوسع الاستيطاني في مدينة القدس ومحيطها، بهدف تغيير الوضع الجغرافي لها لتصبح " القدس الكبرى"، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة في عدد السكان الإسرائيليين في المدينة المقدسة، ويحسم المسألة الديمغرافية فيها. (الهندي و أبو جزر ، 2018، صفحة 11).

لذا فإن القرار الذي أصدره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس يُعد انتهاكاً خطيراً وغير مسبوق لقواعد القانون الدولي العام، كما أن خطاب الترحيب الذي ألقاه الرئيس ترامب خلال حفل افتتاح السفارة الأمريكية في منطقة أرنونا بالقدس، وعد بأن تبذل الولايات المتحدة الأمريكية قصارى جهدها للحفاظ على الوضع الراهن في القدس مما أثار الكثير من التكهانات حول واقع ووضع القدس، وإمكانية استمرار العملية الدبلوماسية بين الطرفين (Ze'ev (Vladimir) Khanin, 2018).

ومما زاد الطين بلة، قيام الإدارة الأمريكية في الرابع من مارس لعام 2019م بدمج قنصلية الولايات المتحدة العامة في مدينة القدس بسفارة الولايات المتحدة لدى إسرائيل لتشكلا بعثة دبلوماسية واحدة، وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي (مايك) في أكتوبر/ تشرين أول 2018م إنشاء بعثة دبلوماسية واحدة في القدس موضحاً أن هذه الخطوة لن تشكل تغييراً في السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس ولكنها تهدف إلى تحسين الأداء والفاعلية للمواطنين الفلسطينيين والإسرائيليين" (صحيفة الكويتية، 2019).

وقد اعتبر الأمين العام للهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات "حنا عيسى" أن القرار الأمريكي الجديد بخفض تمثيلها الدبلوماسي لدى الفلسطينيين عبر دمج قنصليتها في القدس بسفارتها لدى إسرائيل، استمراراً لعنصرية السياسة الأمريكية وأثارها المدمرة على القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف، ولما له من أثر على زيادة الهجمة التهودية ضد القدس ومقدساتها، كما أكد عيسى على أن دمج واشنطن القنصلية الأمريكية بسفارتها في القدس، يتناقض كلياً مع قواعد القانون الدولي ومع قرارات الشرعية الدولية وبالأخص قرار مجلس الأمن رقم (478) لسنة 1980. والذي "طالب الدول بعدم الاعتراف بالقانون الأساسي للكنيست الإسرائيلي سنة 1980م، وسحب بعثاتها الدبلوماسية من هناك" (عيسى، 2019، صفحة 1).

وهذا ما أكدته صحيفة هآرتس العبرية بأن القنصلية كانت بمثابة حلقة وصل رئيسة بين الإدارة الأمريكية والقيادة الفلسطينية على مر السنين، وإغلاق المقر جاء بعد أكثر من 175 عاماً من تقديم القنصلية خدماتها للفلسطينيين بشكل خاص، وضمها للسفارة التي افتتحتها الإدارة الأمريكية قبل عام، يعني أن الفلسطينيين سيتعاملون مع هيئة تعمل تحت سلطة السفارة الأمريكية في إسرائيل، بعد ذلك أعلنت الخارجية الأمريكية عن فتح وحدة خاصة في مقر السفارة لتقديم خدماتها للفلسطينيين وسيتم تحويل مبنى القنصلية إلى منزل مؤقت للسفير دافيد فريدمان.

ومن المتوقع أن يعمق التغيير في وضع القنصلية وضمها للسفارة الجديدة في القدس، الصدع بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية، الذي بدأ منذ قرار الرئيس دونالد ترامب الاعتراف من جانب واحد بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة من تل أبيب إليها. (حياة إف إم، 2019).

رغم أن القنصلية العامة في القدس تعتبر أكبر بعثة دبلوماسية تخص الفلسطينيين الذين يسعون لتحقيق دعم واسع لأن تصبح القدس الشرقية عاصمة للدولة التي يريدون إقامتها في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة (العربية نت، 2019).

إن ما قامت به الإدارة الأمريكية، ومع المؤشرات السلبية التي صدرت عن إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية، من خلال ما سبق يمكن القول إن عملية التسوية لن تشهد تغيرات ملموسة للصالح الفلسطيني خاصة في الوقت الحالي، فنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس يبرز بأن الولايات المتحدة تعمل على تصفية قضية القدس كقضية ضمن الحل النهائي، وبالتأكيد لن يقبل الفلسطينيون بهذا الأمر، ولن تجرى مفاوضات ضمن هذا الواقع، وسيكون لذلك القرار تأثير سلبي على عملية السلام مستقبلاً، ما لم تتراجع إدارة ترامب عن هذا القرار. (العيلة، 2018، صفحة 18).

يحمل القرار الذي اتخذته ترامب - نقل السفارة الأمريكية إلى القدس - مخاطرة كبيرة دفعت البعض إلى وصف القرار بأنه انقلاب على السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، نتيجة لما يمكن أن يحدث برفض واسع للسياسة الأمريكية، كما أن هذا القرار يمكن أن يؤثر على مصالحها الحيوية في المنطقة، كذلك يمكنه أن يؤدي إلى اضطرابات أمنية في الأراضي الفلسطينية والمحيط الإقليمي الملتهب، وكما يعمق الشعور المعادي للسياسات الأمريكية لدى الرأي العام العربي والإسلامي، ويشكل تهديداً صريحاً للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، وقد واجهت هذا القرار موجات غضب شعبي، وانتقادات عديدة، بالإضافة إلى أن هذا القرار يؤثر في مصداقية الولايات المتحدة ومستقبل دورها كوسيط في المنطقة، بل أن تكون جزءاً من مساعٍ حميدة للتوفيق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. (أبوته، 2018، الصفحات 12-13).

لقد صار القرار الأمريكي الذي أطلقه الرئيس ترامب - باعتبار القدس عاصمة إسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها - عملاً محفزاً للعقل الفلسطيني السياسي، للخروج من حالة التوقع السياسي الذي أصاب التسوية الأمريكية، ومواجهة التوجهات الأمريكية الجديدة، التي اعتبرت انقلاباً على مشروع التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، والذي كانت ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية لوقت طويل، حيث إن هذا القرار يتناقض مع ما تم تسويته من تفاهات مبدئية بين الطرفين. (أبوته، 2018، صفحة 15).

ويرى الباحث أن القرار الأمريكي كانت له تداعيات كبيرة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، وخاصةً الموقف الفلسطيني الرسمي الذي عبر عنه من قمة هرم السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية على حد سواء، فقد أدى هذا القرار إلى قطيعة بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى إنهاء دور الوسيط الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام عبر سنوات طوال، كونها خرجت من طور الوسيط إلى الانحياز الواضح لصالح دولة إسرائيل.

إن قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وما تلاه من قرارات قد أعطى إسرائيل الضوء الأخضر لزيادة الاستيطان داخل المدينة المقدسة وحولها، والذي زادت من وتيرته بعد هذا القرار العنصرى الذى يجافي الحقائق على الأرض بصورة غير مسبوقه. كما أن السياسات والإجراءات الأمريكية أعطت الذريعة لحكومة نتنياهو لاتخاذ إجراءات وقرارات عنصرية بحق سكان المدينة المقدسة والتي كان منها هدم البيوت، وترحيل السكان الفلسطينيين بشكل قسرى من مدينة القدس إلى الضفة الغربية، واقتحامات المستوطنين المتكررة لباحات الحرم القدسى وإقامة الشعائر الدينية اليهودية فى أقدس مكان إسلامي للمسلمين، هذا بالإضافة إلى عمليات الاعتقال والقتل اليومى للمواطنين الفلسطينيين فى المدينة المقدسة بذرائع أمنية غير مبررة، الأمر الذى أدى إلى احتقان وإشعال الحرائق على الساحة الفلسطينية، مما يمكن أن يفجر الموقف الفلسطيني والدخول فى جولة جديدة من الصدام.

3.4 وقف المساعدات عن السلطة الفلسطينية ووقف تمويل الأونروا

تصنف المساعدات الأمريكية المقدمة للمؤسسات الفلسطينية -بكافة أشكالها- ثلاثة تصنيفات أساسية، فالتصنيف الأول، عبارة عن المساعدات الإنمائية الثنائية، أى من الحكومة الأمريكية إلى السلطة الفلسطينية مباشرة (والغرض منه التدريب وتوفير المعدات لقوات الأمن وإصلاح المحاكم). والتصنيف الثانى/ يمثل المساعدات الموجهة من خلال (USAID)* إلى المنظمات غير الحكومية " لتطوير البنية التحتية للصحة والتعليم والمساعدات الإنسانية الأساسية"، وأخيراً التصنيف الثالث/ عبارة عن المساعدات الموجهة إلى الأونروا عن طريق الامم المتحدة.

1.3.4. وقف المساعدات الأمريكية عن السلطة الفلسطينية:

تنوعت مصادر الدعم للسلطة الفلسطينية وشملت معظم الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية والإقليمية والعربية والإسلامية. وتربعت المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبى على رأس قائمة المانحين دوماً، وبنسبة لا تقل عن حوالى (30%) من حجم المساعدات تليها المساعدات الأمريكية وبنسبة تصل إلى (15%) على وجه التقريب للفترة كلها. وتفيد الإحصاءات أن حجم هذه

* أنشأ الرئيس جون كينيدي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بأمر تنفيذي فى عام 1961، لتحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز مصالحها الخارجية من خلال المساعدات. ولكن هناك العديد من الوكالات الاتحادية يمكنها ان تقدم مساعدات خارجية.

المساعدات وصل إلى (5.7) مليار دولار منذ إنشاء السلطة حتى الآن وتشمل المساعدات المباشرة إلى سلطة أو دعم الأونروا والقطاعات الاقتصادية المختلفة والمؤسسات الأهلية. (العجلة، 2018، صفحة 2) لذلك فإن المساعدات الأمريكية، على درجة عالية من الأهمية من خلال دورها البارز في التنمية وإنشاء المشاريع للسلطة الفلسطينية.

والجدير ذكره أنّ المساعدات المالية الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية قد مرت بعدة مراحل، وتتميز تلك المراحل تتميز بالعلاقة البندولية (بمعنى أنها تتراوح صعوداً وهبوطاً)، وذلك حسب الرضا الأمريكي عن أداء السلطة الفلسطينية، والتزاماتها بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، فقد بدأت تلك المساعدات بمرحلة الصعود مع بدء العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس بيل كلينتون ضمن اتفاقية أوسلو، كما مرت المساعدات بمرحلة الهبوط في ظل الحكومة الفلسطينية العاشرة التي ترأسها حركة حماس، مع تأكيد إدارة كل من الرئيس بوش (الابن) والرئيس باراك أوباما على عدم التعامل مع الحكومة الفلسطينية في ظل عدم اعترافها بالاتفاقيات والالتزامات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وتميزت تلك الفترة بمحاولات الولايات المتحدة تعميق الشرخ الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس، من خلال دعم مؤسسة الرئاسة الفلسطينية، ووقف دعمها للحكومة الفلسطينية لزرع بذور الفرقة بين الأحزاب والحركات الفلسطينية، على اعتبار أن دعمها يأتي لمؤسسة الرئاسة التي ترأسها حركة فتح على حساب الحكومة التي ترأسها حركة حماس، والجدير ذكره أنّ المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية تنصدر عمل السياسة الأمريكية الحالية في إدارة الرئيس ترامب واتخذت منحى آخر مختلف عن الإدارات السابقة، ذلك للضغط على القيادة الفلسطينية للقبول بمبادرة الولايات المتحدة لحل الصراع من خلال ما يدعى بـ(صفقة القرن).

1.1.3.4. نظرة عامة إلى المساعدات الأمريكية منذ اتفاقية أوسلو حتى عام 2007م:

يعود الهيكل التنظيمي الحالي للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى عام 1994م، بناء على توقيع اتفاق أوسلو بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فقد سُمح للسلطة الفلسطينية بممارسة حكم محدود في غزة ومناطق محددة من الضفة الغربية، وكانت تخضع للإدارة العسكرية الإسرائيلية الشاملة وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية، ركزت السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين على تشجيع التوصل إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومكافحة ما يسمى بالجماعات الفلسطينية الإرهابية، ومساعدة السلطة الفلسطينية في الحكم والاقتصاد (Zanotti, 2018).

ومنذ ذلك الحين، والحكومة الأمريكية هي المزود الرئيس للتنمية الثنائية والمساعدات الإنسانية للفلسطينيين، فقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من (5.2) مليار دولار أمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (U.S. Consulate General in Jerusalem).

وقد بدأت قصة المساعدات المرتبطة بوضع سياسى محدد هو (عملية السلام*) بانعقاد مؤتمر الدول المانحة فى واشنطن فى أكتوبر من العام 1993، وكان الهدف الأساسى لهذا المؤتمر هو حشد المساعدات للشعب الفلسطينى، ووضع آلية لتنسيق المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية، لتمكينها من إدارة المناطق الفلسطينية التى ستؤول إليها بموجب الاتفاقيات السياسية مع الجانب الإسرائيلى، إضافة إلى دورها فى إعادة تأهيل البنية التحتية، وتمويل إدارة عملية التنمية فى الأراضي الفلسطينية (العجلة، 2018، صفحة 7). وجاء هذا التحرك الدولى السريع لإكساب اتفاق أوسلو مصداقية اقتصادية عند المواطنين الفلسطينيين الذين أبدوا حذراً وتردداً فى دعم الترتيبات السياسية والأمنية المنبثقة عنه. وكان الافتراض الأساسى لهذا التحرك هو: إذا قدر لهذا الاتفاق أن يعمل على الأرض ويصمد أمام التحديات، فلا بد أن يلمس المواطن الفلسطينى العادى تغييراً إيجابياً فى نوعية حياته اليومية، وقد تطور هذا الاقتراح فيما بعد، إلى أن أصبح يعرف بمفهوم (توزيعات عوائد السلام) فى أدبيات المؤيدين لمشروع التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى (ماس، 2005).

لقد وضع البنك الدولى فى عام (1993م)، بُعيد توقيع اتفاق أوسلو الأول، خطةً اقتصاديةً للفلسطينيين تحت مسمى "استثمار فى السلام" وكان الهدف منها إرشاد المانحين الثنائيين الرئيسيين حول سبل صرف المعونة بما يدعم عملية السلام (The World Bank, 2013). وقد كانت فلسفة خطة البنك الدولى تتمثل فى تحسين مستوى حياة الفلسطينيين وتشجيعهم على المشاركة فى عملية السلام بالاستفادة من "عوائد السلام".

تعهدت الجهات (الدول والمؤسسات) المانحة فى لقاءها الأول فى واشنطن بتقديم حوالى (2400) مليون دولار للفلسطينيين خلال خمس السنوات التالية لتاريخ انعقاد هذا اللقاء، واستمر هذا المبلغ بالارتفاع وبشكل مطرد خلال السنوات اللاحقة نتيجة لتعثر عملية التسوية السياسية، وما رافق ذلك من تردٍ للأوضاع السائدة فى الأراضي الفلسطينية، وازدياد الاحتياجات، التى تفاقمت نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية جراء الإجراءات الإسرائيلية وعلى رأسها الاعتداءات العسكرية، خاصة فى قطاع غزة غداة الانقسام فى حزيران 2007، الأمر الذى ترتب عليه تزايد الحاجة للمساعدات سواء لدعم موازنة

* بدا تدفق المعونات للشعب الفلسطينى غداة النكبة مباشرة لإغاثة المهجرين، واستمرت حتى توقيع اتفاق أوسلو بهدف تحسين حياة اللاجئين تخفيفاً عن كاهل دولة الاحتلال صاحبة المسئولية وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة.

السلطة لتعزيز قدرتها على مواصلة دورها ومهامها، أو لإعادة بناء ما دمره الاحتلال من البنى التحتية، أو لإقامة المشاريع ذات العلاقة بالأوضاع التعليمية والصحية والبيئية. (العجلة، 2018، صفحة 8)

ومن خلال ما تقدم يتضح للباحث أنّ المساعدات الأمريكية التي تلت توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م، وحتى مرحلة الانقسام الفلسطيني، كانت تتمحور حول إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية فى قطاع غزة والضفة الغربية من ناحية، وفرض التنسيق الأمني بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من ناحية أخرى، كذلك دعم المشاريع التنموية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية فى الأراضي الفلسطينية.

كما يمكن القول إنّ هذه المساعدات لم تكن سوى سياسة أمريكية لتطويع الفلسطينيين للدخول فى مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، هذا ما اتضح بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية فى الأراضي الفلسطينية عام 2006م، ومنذ ذلك الوقت بدأت هذه المساعدات ترتبط بتمويل الإرهاب (المقاومة الفلسطينية) ودعم الشهداء والأسرى والجرحى الذين هم من وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية أحد ركائز "الإرهاب".

2.1.3.4. المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية منذ عام (2007 وحتى عام 2017م):

تعتبر المساعدات الأمريكية -بكافة تصنيفاتها- من المساعدات الهامة لدعم الشعب الفلسطيني، فقد بلغت نسبتها إلى (31%) من إجمالي المساعدات التي وصلت للشعب الفلسطيني خلال العقد الأخير، فقد بلغ حجم إجمالي المساعدات (18.2) مليار دولار خلال السنوات العشرة الأخيرة، بالرغم من ذلك فإن أهمية المساعدات مهما كبرت حجماً ودوراً فى التنمية وإنشاء المشاريع، لا تمثل معياراً رئيسياً فى التقييم إذا كانت الدولة بصدد قضايا سياسية استراتيجية تمس صميم المشروع الوطني، حيث تصبح المفاضلة بين التنازل عن قضايا مفصلية مقابل استمرار تدفق المساعدات، ابتزاز سياسى مرفوض يستوجب تصويب العلاقة مع الدولة المانحة، فى حين أن الولايات المتحدة سبست مساعداتها بشروط، لضمان التماهى مع سياساتها التي تصب فى مجملها لحماية إسرائيل والدفاع عن سطوتها، كما وضعت أمريكا السلطة فى موقف المفاضلة كما تبين فى نهاية العام (2017 وبداية 2018م)، وخاصة بعد قرار ترامب بشأن القدس، وكانت النتيجة خسارة السلطة جزء من المساعدات حين اختارت الانحياز إلى المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني (العجلة، 2018، الصفحات 11-12).

مع إعلان حركة حماس بسط سيطرتها على قطاع غزة في حزيران 2007م بقوة السلاح، وهذا بعد صراع دام مع الأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة سلام فياض دون عرضها على المجلس التشريعي، وبدأت إسرائيل والولايات المتحدة تفرج عن الأموال المحجوزة، مما جعل السلطة تنشئ برنامجاً لتدريب قوات الأمن في الضفة بدعم أمريكي كامل، وكان هذا البرنامج يدعم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010م، كما تلقى الفلسطينيون بشكل غير مباشر مساعدات أمريكية عبر مؤسسات دولية منها: المساعدات المقدمة عبر الوكالة الأمريكية للتنمية، وقد تم توجيه الدعم إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة على شكل مشاريع تنمية للمياه والبنية التحتية والصحة والتعليم وغيرها، وعن طريق وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، والتي تعتبر الولايات المتحدة أكبر الداعمين لها، حيث قامت بتقديم أكثر من (830) مليون دولار خلال الفترة ما بين (2007-2010م) (العامودي، 2013، الصفحات 38-40).

قد تقل المساعدات الأمريكية أو تزيد حسب الرضا الأمريكي الإسرائيلي عن أداء السلطة الفلسطينية في وقت معين، فقد وصلت المساعدات مثلاً من العام (2007 وحتى العام 2011م) حوالى ثلاثة مليارات دولار، وهذا يعنى أنّ الولايات المتحدة لا تنتظر للاحتياجات الحقيقية للفلسطينيين، بل تنظر إلى مدى تنفيذ الجانب الفلسطيني للالتزامات الأمنية والسياسية تجاه إسرائيل (ياسين، 2014، الصفحات 69-70).

منذ بدء العام 2012م تراوحت المساعدات الأمريكية ما بين الصعود والهبوط حتى وصلت أدنى مستوياتها في عام 2017م، وهو العام الذى اعتلى فيه الرئيس دونالد ترامب الرئاسة الأمريكية.

من خلال ما سبق يتفق الباحث مع وجهة النظر التي تقول: إنّ الفترة التي تلت الانقسام لم تكن هناك موازنة أو ثبات في المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى السلطة الفلسطينية من ناحية، ولوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من ناحية أخرى، حيث ارتبطت هذه المساعدات بمدى استجابة الطرف الفلسطيني للضغوطات والشروط والإملاءات الأمريكية الإسرائيلية في عمليات التفاوض مع الجانب الإسرائيلي، وهذا يدل على أن هذه المساعدات لم تكن سوى أداة ضغط سياسية على الجانب الفلسطيني للرضوخ لهذه الشروط، ولم تكن نابعة من الشعور الأمريكي والغربي بمدى حاجة الشعب الفلسطيني للرضوخ لهذه الشروط، ولم تكن نابعة من الاحتياجات اليومية المتكررة. وهو ما تجلّى واضحاً مع تولى دونالد ترامب مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية فاضاً شروطه على الفلسطينيين وامتناعه عن تقديم المساعدات في حال رفضهم لإملاءاته.

3.1.3.4. المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية منذ عام (2017 وحتى بداية عام 2019م):

مع تولى الرئيس ترامب الحكم في الولايات المتحدة، وفي خطوة في غاية الخطورة أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أنّ الولايات المتحدة (ستعيد توجيه) أكثر من (200) مليون دولار كانت مخصصة لبرامج في غزة والضفة الغربية كمساعدات اقتصادية، إلى برامج أخرى في مناطق أخرى، بسبب تصرفات حركة حماس الفلسطينية.

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في شهر يونيو (2018م) عن إلغاء مبلغ (200) مليون دولار من المساعدات التي تقدم للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية بشكل رسمي، مما دفع السفير الفلسطيني في الولايات المتحدة حسام زملط إلى اتهام إدارة دونالد ترامب بأنها (معادية للسلام). (THE GUARDIAN, 2018)

وهذه ليست المرة الأولى التي تتخذ فيها الإدارة الأمريكية قراراً بوقف المساعدات عن الفلسطينيين، لقد جمدت عام 2016م مبلغ (221) مليون دولار من المنحة التي تقدمها سنويا للسلطة الفلسطينية، والبالغة إجمالاً (380) مليون دولار، بسبب تخصيص السلطة الفلسطينية جزءاً من موازنتها للأسرى الفلسطينيين في سجون إسرائيل (sputnik news, 2018).

من هنا جاء قرار الرئيس ترامب بوقف المساعدات عن السلطة الفلسطينية في أعقاب تمرير (قانون مكافحة الإرهاب) الذي تمت المصادقة عليه في الكونغرس الأمريكي، حيث يشترط هذا "القانون" تقديم المساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية إذا قامت السلطة بوقف صرف رواتب ومخصصات الأسرى والجرحى والشهداء وعائلاتهم. وقد أظهر مسح لموقع اقتصادي، أن الدعم الأمريكي المقدم للموازنة الفلسطينية، توقف تماماً منذ مارس/ آذار 2017م. واستند المسح على بيانات الميزانية الفلسطينية للعام (2018م و2017م)، الصادرة عن وزارة المالية في حكومة التوافق الوطني، كما وأصدرت وزارة المالية الفلسطينية الأسبوع الماضي، تقرير ميزانية نوفمبر/ تشرين ثان 2018م، الذي أظهر استمرار وقف الدعم الأمريكي (الاقتصادي، 2019).

وقد نقلت صحيفة "جيروساليم بوست" الإسرائيلية عن الرئيس السابق للوكالة الأمريكية للتطوير الدولي "USAID" في الأراضي الفلسطينية، (ديف هاردن)، قوله: إن الوكالة تنوي وقف تمويل المشاريع في مناطق السلطة الفلسطينية كافة، وأشارت الصحيفة إلى أنّ الموظفين في الوكالة الأمريكية في الضفة الغربية وقطاع غزة، غادروا الأراضي الفلسطينية مؤخراً مع عائلاتهم، وبينت أنّ قرار وقف المساعدات يأتي في أعقاب تمرير قانون (مكافحة الإرهاب) الذي تمت المصادقة عليه في الكونغرس الأمريكي خلال تشرين أول/ أكتوبر الماضي، حيث يشترط هذا القانون قيام

السلطة الفلسطينية بوقف صرف مخصّصات عائلات الأسرى والشهداء، مقابل تلقّي المساعدات الأمريكية، كما بعثت الإدارة الأمريكية مسؤولين أمنيين إلى الكونغرس بغية تعديل نص القانون؛ بحيث يضمن مواصلة التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، خاصة أنه يعتقد أن وقف المساعدات سيقضى على إمكانية تطبيق حل الدولتين، وأعرب هاردين عن قلقه العميق من هذه الخطوة، مشيراً إلى أنّ الإدارة الأمريكية "تبرهن مرة أخرى على عدم تقديرها للوضع المعقد" (وكالة قدس برس للأخبار، 2019).

إنّ تجريد أو وقف واشنطن المساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية، يضع الأخيرة في أزمة مالية خانقة، لها تبعاتها السلبية على النفقات الجارية والمشاريع التطويرية. وتعد الولايات المتحدة أكبر المانحين للسلطة، بتمويل يصل إلى (350) مليون دولار سنوياً من أصل (1.2) مليار دولار هي قيمة المساعدات الخارجية الممنوحة للسلطة سنوياً. فمجرد حجب أو تقنين المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة سيكون لها آثار سلبية، والهدف منها حمل السلطة على القبول بالإملاءات الأمريكية التي تتساق مع الأهداف الإسرائيلية (رمانة، 2018).

قامت إدارة ترامب على مدى عامين، بخفض المساعدات الأمريكية للفلسطينيين استعداداً لإطلاق خطتها للسلام في الشرق الأوسط التي تسمى بصفقة القرن، ومن المرجح أن توقف الولايات المتحدة جميع المساعدات المقدمة إلى السلطة الفلسطينية، بما في ذلك المساعدة الأمنية التي تقدم بهدف الحفاظ على التنسيق الأمني لحماية إسرائيل، كما أنّ وقف مثل هذه المساعدات التي بلغ مجموعها (61) مليون دولار ستوجه ضربة إلى التعاون الأمني الفلسطيني الإسرائيلي (Associated Press, 2018).

يتبين مما سبق أنّ الولايات المتحدة استخدمت المساعدات الفلسطينية كعملية ابتزاز سياسي تقوم من خلالها بالضغط على السلطة الفلسطينية لتمرير سياساتها في المنطقة، فقد كانت صفقة القرن التي أطلقتها الإدارة الأمريكية إحدى عمليات الابتزاز الأخيرة التي قدمتها إلى السلطة الفلسطينية، ونتيجة للرفض الفلسطيني لتمرير هذه الصفقة، لم تجد إدارة ترامب سوى استخدام المساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية كوسيلة ضغط لتنفيذ هذه الصفقة، وهذا ما بدا واضحاً من خلال التهديدات الأمريكية المتتالية بقطع المساعدات، ومن ثم تنفيذ تلك التهديدات بصورة مباشرة.

2.3.4. وقف المساعدات الأمريكية للأونروا:

يشكل حق العودة بالنسبة للفلسطينيين مسألة أساسية في مسار القضية الفلسطينية بشكل عام، والمفاوضات مع إسرائيل بشكل خاص، حيث يتوزع هؤلاء اللاجئين على الضفة الغربية وقطاع

غزة ودول في المنطقة، مثل الأردن ولبنان وسوريا، وكان حوالى (750) ألف فلسطيني قد فروا أو طردوا من أراضيهم عند إنشاء إسرائيل في 1948م. وعند إحصاء أحفاد هؤلاء، يرتفع عدد هؤلاء اللاجئين إلى خمسة ملايين حسب الأونروا. وذكرت قناة تلفزيونية إسرائيلية أن البيت الأبيض قرر ألا يحتسب بعد الآن سوى (500) ألف منهم. ورفض مسؤول في السفارة الأمريكية تأكيد هذه المعلومات. ولم تخصص واشنطن للأونروا في 2018م سوى ستين مليون دولار بعدما دفعت (360) مليوناً في 2017م تشكل حوالى ثلاثين في المائة من إجمالي تمويلها. (DW, 2018)

جدول 1.4: تطور حجم المساعدات الأمريكية للأراضي الفلسطينية (2008-2017) مليون دولار*.

السنة	حجم المساعدات	لدعم الموازنة	لأونروا
2008	512	200	195
2009	1041	160	267
2010	687	223	238
2011	461	52	229
2012	472	--	254
2013	769	348	276
2014	497	189	398
2015	557	--	390
2016	417	78	360
2017	285	75	350
المجموع	5698	1325	2957

ينضح للباحث من خلال الجدول السابق أنّ في سنوات الانقسام الفلسطيني عملت الولايات المتحدة على مقايضة الفلسطينيين نظير تقديم هذه المساعدات، منع الإرهاب واستمرار التنسيق الأمني وغير ذلك، وهو ما جعل هذه المساعدات تتراوح ما بين الصعود والهبوط في محاولة لتضييق الخناق على القيادة الفلسطينية للقبول بالحلول المطروحة.

ومنذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أوائل العام 2017م، إدارة الولايات المتحدة، توقف الدعم الأمريكي الموجه للفلسطينيين بصورة كاملة، للضغط عليهم حتى يقبلوا بما يسمى بـ (صفقة القرن) التي اقترحتها الإدارة الأمريكية وسعت لتنفيذها، وبالرجوع إلى ما قبل عام 2016م، كان متوسط الدعم الأمريكي للموازنة الفلسطينية يتجاوز (100) مليون دولار، وبلغ (300) مليون دولار سنوياً حتى عام 2012م، بينما كان يتجاوز الدعم الأمريكي كاملاً للفلسطينيين (موازنة، أونروا، مؤسسات USAID)،

* حجم المساعدات (USAID, 2016)، دعم الموازنة: (وزارة المالية)، إحصاءات الأونروا، (Zanotti, 2016)

نحو (600) مليون دولار أمريكي بالمتوسط، وأوقفت الولايات المتحدة الدعم غير المباشر الموجه للفلسطينيين، كما أوقفت دعمها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) (الاقتصادي، 2019).

وفي (31) أغسطس 2018م، وبعد مداوات عديدة، قررت إدارة الرئيس ترامب وقف التمويل كلياً عن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (الأونروا)، وهي الوكالة التي قدمت خدمات عديدة للاجئين الفلسطينيين في مجالات عديدة كالتعليم والصحة وغيرها، وكانت إدارة ترامب قد قررت مطلع 2018م تخفيض الدعم السنوي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للوكالة، من (365) مليون دولار، إلى (125) مليون دولار سنوياً، لم تقدم منها عام 2018م إلا (60) مليون دولار. وكان التمويل الأمريكي يمتل للوكالة سابقاً ثلث ميزانيتها السنوية والبالغة (1.24) مليار دولار، وهذا ما يؤثر جذرياً في حياة ملايين اللاجئين الفلسطينيين المعتمدين على خدمات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسورية ولبنان (وحدة تحليل السياسات، 2018، صفحة 1).

لم يكن قرار قطع التمويل أميركياً عن الأونروا مفاجأة؛ إذ كانت إدارة ترامب أعلنت مطلع 2018م تخفيض حجم الدعم السنوي الأمريكي نحو الثلثين، وفي آب/ أغسطس 2018، كشفت مجلة فورن بوليسي عن رسائل بريد إلكتروني مسربة، توضح كيف ضغط كوشنر على مسؤولين آخرين في الإدارة للبدء في عملية التضييق على الأونروا، كما تزعم إدارة ترامب أن استمرار دعم الأونروا يسهم في استدامة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتزعم الإدارة الأمريكية أن إصرار الفلسطينيين على حق العودة إلى الأراضي والبيوت التي هُجروا منها منذ عام 1948م، يتناقض كلياً مع "يهودية" إسرائيل، ومن ثم يعطل أي إمكانية لتحقيق (السلام) بين الطرفين، وتتهم إدارة ترامب الأونروا أيضاً بـ (المبالغة) في تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين، وهي بذلك تتبنى رسمياً رواية رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي يؤكد دائماً أن: (استمرار حلم عودة أحفاد اللاجئين إلى يافا هو ما يبقى هذا النزاع قائماً) (وحدة تحليل السياسات، 2018، صفحة 2).

من هنا نستنتج أن الولايات المتحدة التزمت بتقديم نحو ثلث ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين لمساعدة الشعب الفلسطيني، الذي شرّده إسرائيل من وطنه واستولت على أرضه. ولقد كان دور واشنطن مركزياً في إنشاء هذه الوكالة، لتكون معنية حصراً بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، ريثما يتم التوصل إلى حل سلمي لقضيته، لكن مع مجيء الرئيس ترامب قلب هذه السياسة، وجعلها أداة للضغط على خصومه للمساهمة في تصفية القضية الفلسطينية، من هنا يمكن القول: إن حسابات

الرئيس ترامب لا تعد سوى دوافع ارتجالية تقوم على تنفيذ الشروط الإسرائيلية دون سابق تفكير، وهذا ما أدى لاعتراض العديد من المؤسسات الأمريكية على قراراته بخصوص الأونروا من منطلق أن قطع المساعدات التعليمية والصحية والإغاثية التي تقدمها الأونروا لملايين الفلسطينيين سوف تؤدي إلى الانفجار، وإطلاق جولة جديدة من العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن زعزعة أمن الدول المضيفة للاجئين، والتي تتلقى مساعدات من الأونروا، مثل الأردن وسورية ولبنان (وحدة تحليل السياسات، 2018، صفحة 2).

ويعتبر الباحث أن عام 2018 شهد جملة من القرارات التي أطلقتها الإدارة الأمريكية بحق الفلسطينيين، سواء ما يتعلق بعمل الأونروا التي تعتبر الملجأ الهام للاجئين الفلسطينيين في العديد من الدول العربية والغربية، أو فيما يتعلق بالمساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية، وكذلك ما يتعلق بالقدس وغيرها، وقد اعتبرت أكثر هذه الأحداث خطورة عزم إدارة ترامب على قطع المساعدات التي تقدمها لوكالة الغوث، مما يعنى تشريد ملايين اللاجئين بوقف المساعدات عنهم، وقد تم اتخاذ هذه الإجراءات لتضييق الخناق على السلطة الفلسطينية وجعلها ترضخ للشروط الأمريكية الإسرائيلية وقبولها بخطة (صفحة القرن) من ناحية، وتصفية قضية اللاجئين قبل البدء بتطبيق (صفحة القرن) من ناحية أخرى.

4.4 إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن

وبما أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والمعترف بها في معظم دول العالم، فتحت المنظمة مكتباً في واشنطن ولكن لا يعترف به كسفارة، لعدم وجود اعتراف بدولة فلسطينية كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ورغم ذلك يعتبر مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن من أهم أجهزة الاتصال والتواصل الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية، واستمر وجود المكتب في واشنطن برغم الكثير من الدعوات السياسية والتشريعية المتكررة لإغلاقه. ولكن وسط التراجع المنظم لإدارة الرئيس ترامب في المبادئ الأساسية للتطلعات الفلسطينية، أصدر الرئيس ترامب قراراً بإغلاق مكتب المنظمة لزيادة الضغوط على السلطة الفلسطينية، لتوجهها إلى محكمة الجنايات الدولية وطلبها التحقيق في الجرائم الإسرائيلية (Young & Morris, 2018).

1.4.4.1 نشأة منظمة التحرير الفلسطينية والموقف الأمريكي منها منذ 1964 - 2016:

تحولت الرغبة الفلسطينية في إبراز الشخصية الوطنية المتميزة في مطلع الستينات إلى حركة عارمة، وتقاطعت هذه الرغبة مع رغبة عربية متزايدة في إبراز الشخصية الفلسطينية وإنشاء كيان يتولى التحدث

باسم الفلسطينيين، ويضبط مسارهم، وبالتالي يتحول الاهتمام الفلسطيني بالعمل القومي العربي إلى الاهتمام بالهوية الوطنية الفلسطينية، وفي ظل تلك التعقيدات نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، والتي رأى فيها قادتها كياناً يستوعب حركة الفلسطينيين حتى يتحرر وطنهم (أبو نحل و أبو سعدة ، 2009، صفحة 16)، على الرغم من الصعوبات العديدة التي واجهتها (برهم، 2007، صفحة 45).

تباينت ردود الأفعال المحلية والعربية والدولية منذ نشأة منظمة التحرير، ومنها الموقف الأمريكي، الذي رفض قيام منظمة التحرير منذ البداية، ووجهت مذكرة إلى بعض الدول للتحذير من نتائج ظهور المنظمة، كما وعدت بتسوية القضية الفلسطينية عبر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وموقف واشنطن العدائي رداً على موقف أحمد الشقيري مؤسس منظمة التحرير العدائي لواشنطن عندما كان ممثلاً لسوريا في الأمم المتحدة (أبو نحل ج.،، صفحة 8)، وبالرجوع إلى الماضي قليلاً نجد الواقع العربي المتردى بعد هزيمة 1967م، وأحداث أيلول الأسود عام 1970م، ومن ثم حرب عام 1973م، والذي تمثل بعدم واقعية إمكانية حسم الوجود الإسرائيلي أو دحره كلياً، وبالتالي لا بد للمنظمة من التفاوض وإيجاد حل مشترك، وقد جاء التطبيق العملي لتلك الرؤى في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1988م عندما تقدمت منظمة التحرير باستراتيجيتها لحل الصراع والسلام مع إسرائيل، وهذا أعطى المنظمة انفتاحاً وقبولاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية، لذا قبلت الولايات المتحدة فتح حوار مع المنظمة برغم بعض الفتور الذي شابه من حين إلى آخر، إلا أن ذلك لم يخلق قنوات الحوار بينهما (حامد، 2008، الصفحات 51-53).

تباينت علاقة الولايات المتحدة بمنظمة التحرير لاختلاف الرؤى والأحداث التي تعامل معها كل من الطرفين، فقد استبعدت الولايات المتحدة المنظمة في أكثر من لقاء تمثيلي في مؤتمرات دولية، خاصة عند تعنت قادة المنظمة في تلبية الشروط الأمريكية، والتي حالت دون موافقة الولايات المتحدة على مشاركة المنظمة، وقد تمثل ذلك الرفض في مؤتمر جنيف عام 1973م، ومؤتمر مدريد عام 1991م، فقد عملت الولايات المتحدة على توكيل مهمة تمثيل الفلسطينيين إلى الطرف الأردني، ثم تكرر ذلك عندما وقفت المنظمة مع العراق بعد احتلاله الكويت، مما أدى إلى وضع المنظمة في عزلة سياسية أمريكية وعربية ساهمت في الحد من مواردها المالية (حامد، 2008، صفحة 56)، ومن الناحية التاريخية تعود بدايات فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن للعام 1993م، وذلك بعد توقيع اتفاق أوسلو، في البداية كان هذا المكتب تمثيلاً دون أن يحمل صفة دبلوماسية، وقبلها كان مكتباً إعلامياً مرتبطاً بالجامعة العربية حتى بدأ الحوار مع منظمة التحرير في عام 1988م، وقد ظل مكتب المنظمة بعد العام 1993م خاضعاً لقرارات الكونغرس، والذي أقر قانوناً عام 1988م بوضع منظمة التحرير على قائمة الإرهاب، وفي نفس الوقت يحق للرئيس

الأمريكي أن يوقع على تجميد العمل بقرار الكونغرس، ويمدد وجود مكتب منظمة التحرير كل ستة أشهر (خليل، 2017)، إلى أن تلتزم بالشروط الأمريكية في صراعها مع إسرائيل من ناحية، وفي مواقفها المؤيدة للاتحاد السوفيتي العدو للولايات المتحدة من ناحية أخرى (حامد، 2008، صفحة 46).

وفي نهاية العام 2002م قام الرئيس جورج بوش (الابن) بتخفيض تمثيل مكتب المنظمة بحجة عدم احترامها لبعض التعهدات التي قطعتها على نفسها، كالاقرار بحق إسرائيل في الوجود وقبول قرارى مجلس الأمن الدولى (242 و338)، وحل الخلافات مع إسرائيل بالتفاوض والطرق السلمية (الجزيرة نت، 2017).

وعندما تولى الرئيس السابق باراك أوباما الحكم رفع مستوى تمثيل بعثة المنظمة ليصبح "المفوضية العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية"، وهو مستوى بروتوكولى أعلى من وضعها السابق غير الرسمي، وسمح أوباما أيضاً برفع العلم الفلسطيني على مبنى البعثة، وقد اعتبرت خطوة إيجابية نحو الاعتراف الأمريكي بالدولة الفلسطينية، كما رفض وزير خارجيته جون كيري طلباً تقدم به 32 مشرعاً فى الكونغرس الأمريكى فى (18 كانون الأول/ ديسمبر 2015م، يقضى بإغلاق مكتب منظمة التحرير فى واشنطن، بحجة أن (السماح ببقاء المكتب مفتوحاً فى واشنطن لا يقدم أى فائدة للولايات المتحدة أو عملية السلام). ورغم رفع مستوى تمثيل البعثة الفلسطينية، إلا أن المكتب لم يعتبره الأميركيون مؤسسة شريكة، ومنظمة التحرير الفلسطينية نفسها لم يتم إزالتها من قائمة الإرهاب، كما أن الكونغرس الأمريكى تبنى قانوناً فى (كانون الأول/ ديسمبر 2015م) يفرض شروطاً على مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، وقد نص على أنه لا يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية إدارة مكتبها فى واشنطن، إذا حثت المنظمة المحكمة الجنائية الدولية على محاكمة المسؤولين الإسرائيليين بشأن جرائمهم ضد الفلسطينيين (الجزيرة نت، 2017).

يرى الباحث أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن فى معظم إداراتها تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية وفق رؤية موحدة، بل إنها تعاملت معها بأكثر من طريقة، وذلك لترويضها وتذويبها فى بوتقة العملية السلمية التي كانت المنظمة تتجنبها فى البداية، كونها ولدت ونشأت فى بيئة اتسمت بالعمل الثوري والفدائى، كما عاصرت فى بدايتها عدة حروب ومعارك أثرت على تكوينها، وهو ما دعا الولايات المتحدة للتعامل معها على أساس الشد والجذب حتى تم دمجها فى عملية السلام، ورغم ذلك لم تقم الولايات المتحدة بالاعتراف بشرعية كاملة بها، لكنها كانت تتأرجح فى تعاملها معها حتى الوقت الحالى.

2.4.4. الموقف الأمريكي من منظمة التحرير في عهد الرئيس دونالد ترامب 2016 - 2019م:

كشف الرئيس دونالد ترامب عن مخطط كبير أسماه (صفقة القرن) منذ أن تولى الرئاسة وحتى يمرر هذه الصفقة أقر المزيد من الإجراءات ضد الفلسطينيين وقد هدّد بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، كما وضع شروطاً قاسية لإعادة السماح بعمله خلال مهلة (90) يوماً، وكل هذه التهديدات تأتي في سياق ابتزاز واضح للقبول بهذه الصفقة، وهو ما يثير مخاوف فلسطينية عديدة ترجمتها بمطالبة الإدارة الأمريكية بإعادة النظر في خياراتها والتحذير من تداعيات هذه الخطوة، كما أن هناك العديد من المحللين الذي أرجعوا التهديد الأمريكي يأتي بسبب خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة، والذي دعا فيه المحكمة الجنائية الدولية بمتابعة وملاحقة الانتهاكات الإسرائيلية وغيرها. (خليل، 2017).

ازدادت التهديدات الأمريكية - في عهد الرئيس ترامب وسفير بلاده في الأمم المتحدة - لمنظمة التحرير من ناحية، ولأي دولة أخرى تصوت ضد العقوبات التي تفرضها على الفلسطينيين وهددت بقطع المساعدات عنها من ناحية أخرى، وقد استخدمت استراتيجية قطع المساعدات لإجبار هذه الدول على الرضوخ إلى قراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وبالتالي عملت الإدارة الأمريكية على ممارسة الضغوط على القيادة الفلسطينية منذ توليها الحكم، لتخفيفها وإجبارها على قبول الحلول المفروضة عليها عبر عدة خطوات منها: اعتبار منظمة التحرير منظمة إرهابية تبعاً لقانون الكونغرس 1987م، ورفضوا كل الطلبات الفلسطينية بإلغاء هذا القانون، والتي كان آخرها رسالة خطية من الدكتور صائب عريقات إلى جيرالد كوشنير يوم 30/سبتمبر/2017م، كذلك المطالبة بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وعدم تمديد بقائه مفتوحاً برسالة خطية من وزارة الخارجية الأمريكية يوم 17/سبتمبر/2017م (عريقات، 2018، صفحة 6).

في العاشر من سبتمبر عام 2018م، نفّذت الولايات المتحدة تهديداتها بخصوص منظمة التحرير الفلسطينية، وأعلنت في بيان لها إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وأوضح البيان أن: (الولايات المتحدة قررت وبعد مراجعة متأنية إغلاق أبواب البعثة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية)، وقالت وزارة الخارجية في بيانها: (لقد سمحنا لمنظمة التحرير بالقيام بعمليات تدعم التوصل إلى اتفاق سلام دائم وشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وذلك منذ انتهاء الإعفاء السابق في نوفمبر 2017م". وقد جاء في البيان أن المنظمة: "لم تتخذ خطوات من أجل بدء محادثات مباشرة مع إسرائيل، بل إنها على عكس ذلك نددت بخطة السلام الأمريكية حتى قبل أن تطلع عليها، ورفضت الانخراط مع الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بجهود السلام وغيرها" (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2019، صفحة 217).

كما ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية في بيانها أنه: لإزالة مخاوف الكونغرس رأيت الإدارة أن تغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المرحلة. وأوضحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية (هيدر نوپرت): أن هذا القرار يتطابق أيضاً مع مخاوف الإدارة والكونغرس من المحاولات الفلسطينية الرامية إلى إجراء تحقيق مع إسرائيل من المحكمة الجنائية الدولية. وختمت (نوپرت) قولها: إن الولايات المتحدة ما زالت تعتقد أن المفاوضات المباشرة بين الطرفين هي الطريق الوحيد للسير قدماً، كما شددت على أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن جهودها في إحلال سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة ككل (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2019، الصفحات 217-218).

جاء هذا الإعلان الأمريكي بعد اتخاذ عدة خطوات تقول الإدارة الأمريكية إنها تستهدف بذلك السلطة الفلسطينية، خاصة اقتطاعها 20 مليون دولار مخصصة لمشافي القدس المحتلة، وقبلها إلغاء الدعم الأمريكي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ووقف كافة الدعم المالي عن السلطة الفلسطينية، كما أن هذه العقوبات لن تقتصر على منظمة التحرير فقط، لكنها ستطال محكمة الجنايات الدولية إذا ما استجابت للمطالب الفلسطينية وبدأت بالتحقيق مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وورد في البيان: إن لاحقتنا المحكمة، نحن وإسرائيل أو حلفاء آخرين، فلن نجلس صامتين. كما أن الولايات المتحدة تعترم التضييق على محكمة الجنايات الدولية من خلال منع قضاتها ومدعيها العامين من دخول الولايات المتحدة، وفرض عقوبات على أموالهم في البنوك الأمريكية، ومقاضاتهم في المحاكم الأمريكية وغير ذلك (شبكة فلسطين الإخبارية، 2018)

يذكر أن هذه المرة ليست الأولى التي يتم فيها التهديد بإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، فقد حذرت إدارة ترامب، عام 2018م، من إغلاقه، بعد إعلان رئيس السلطة محمود عباس، نيته التوجه للجنايات الدولية وغيرها من الهيئات الدولية لمحكمة المسؤولين الإسرائيليين. وهذه هي الأسباب التي صرحت الولايات المتحدة بأنها كانت وراء إغلاق مكتب المنظمة وهي مخاوف الكونغرس من جهود القيادة الفلسطينية الرامية إلى إجراء تحقيق من المحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل (شبكة فلسطين الإخبارية، 2018).

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الرئيس الأمريكي الحالي يختلف عن سابقه من رؤساء الولايات المتحدة لأنه نفذ ما تم التهديد به سابقاً، فقد ظهرت شخصيته منذ بداية حكمه للولايات المتحدة من خلال عدة قرارات حاسمة لم يكن غيره يجرؤ على القيام بها، فقد أعلن أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية، إضافة إلى نقله سفارة الولايات المتحدة إليها، ثم قام بتهديد محكمة الجنايات الدولية، وقلص الدعم عن وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

(الأونروا)، واختتمت تلك القرارات بإغلاق مكتب منظمة التحرير، وكلها سوابق خطيرة لم يتخذها أى رئيس من الرؤساء السابقين، على الرغم من أنهم هددوا باتخاذها، ثم تراجعوا عن ذلك خشية منهم توقف العملية السلمية.

3.4.4. ردود الأفعال إزاء قرار دونالد ترامب إغلاق مكتب المنظمة فى واشنطن:

1.3.4.4. ردود الأفعال الفلسطينية حول قرار إغلاق مكتب المنظمة:

توالت ردود الأفعال الفلسطينية الرسمية فور صدور قرار إغلاق مكتب منظمة التحرير فى واشنطن، فقد أدان أمين سر اللجنة التنفيذية فى منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات هذا القرار، ووصفه بالخطوة المتعمدة والمدروسة والتي يمكن أن يكون لها عواقب سياسية كارثية من أجل حماية منظومة الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه، حيث قال عريقات فى بيان صحفى: لقد تم إعلامنا رسمياً بأن الإدارة الأمريكية ستقوم بإغلاق سفارتنا فى واشنطن عقاباً لنا على مواصلة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ضد جرائم الحرب الإسرائيلية، وسنقوم بإنزال علم فلسطين فى واشنطن العاصمة، مما يعنى توجيه صفة جديدة من إدارة ترامب للسلام والعدالة، ليس ذلك فحسب، بل تقوم الإدارة الامريكية بابتزاز المحكمة الجنائية الدولية أيضاً، وتهدد مثل هذا المنبر القانونى الجنائى العالمى الذى يعمل من أجل تحقيق العدالة الدولية (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2019، صفحة 16).

كما أوضح المجلس الوطنى الفلسطينى أن إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على إغلاق مكتب ممثلية منظمة التحرير فى واشنطن هو عدوان أمريكى جديد على السلام فى منطقة الشرق الأوسط، واعتداء صارخ على القانون الدولى وعلى المحكمة الجنائية الدولية التى لجأ إليها الشعب الفلسطينى لحمايته من الغطرسة الإسرائيلية. كما أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية على لسان الوزير "رياض المالكي قرار الإدارة الأمريكية إغلاق مكتب المنظمة واعتبره تأكيداً على دور الولايات المتحدة كوكيل حصري لخدمة مصالح الاحتلال على حساب مجازره ضد الفلسطينيين. كما أكد رئيس المفوضية العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية فى واشنطن (حسام زملط) أن قرار الولايات المتحدة إغلاق مكتب المنظمة يمثل حلقة فى سلسلة قائمة المطالب الإسرائيلية والتي تقوم إدارة الرئيس ترامب بتنفيذها، وكان أولها إغلاق مكتب بعثة فلسطين لدى الولايات المتحدة، وأكد زملط أن هذا القرار يحث الفلسطينيين على الإسراع فى محاكمة إسرائيل فى المحكمة الدولية عن جرائمها بحق الشعب الفلسطينى كافة (قيادات وأحزاب، 2018، صفحة 8).

كما طالبت عدة قيادات فلسطينية عدم الرضوخ للقرار الأمريكي بإغلاق مكتب المنظمة، وقد اعتبر العديد من قيادات الأحزاب الفلسطينية أن هذا القرار انحياز كامل لإسرائيل، وسكوت ممنهج على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وأدانت الجبهة العربية الفلسطينية هذا القرار واعتبرته ابتزازاً مدروساً لإخضاع القيادة الفلسطينية للرضوخ إلى المطالب الأمريكية، أيضاً وقد استهجن حنان عشاوى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيان لها هذا القرار مؤكدة أنه جزء من قرارات، لمعاقبة الشعب الفلسطيني الذي هو ضحية الاحتلال العسكى الإسرائيلي، وبرهنت عشاوى أن هذه التحركات الأمريكية ما هي إلا دليل واضح على التواطؤ مع الاحتلال لإخضاع الفلسطينيين (قيادات وأحزاب، 2018، صفحة 8).

ويرى الباحث أن ردود الأفعال الفلسطينية تجاه هذا القرار كانت تتمحور حول الشجب والتنديد واتهام الإدارة الأمريكية بانحيازها الكامل لإسرائيل، واتخاذ إجراءات عديدة لوقف هذا التدخل، ورغم ذلك لم تكن على المستوى المطلوب، لأنها تتخطى هذه التصريحات التنديد والاستنكار، بالرغم من التهديد باللجوء للقضاء الدولى والمحاكم الدولية، إلا أن هذه التهديدات لم يتم تنفيذها على أرض الواقع.

2.3.4.4. ردود الأفعال الإسرائيلية حول قرار إغلاق مكتب المنظمة:

كان للقرار الذى اتخذه الرئيس الأمريكى ترامب بإغلاق مكتب منظمة التحرير فى واشنطن، أثره فى صدور بيانات وتصريحات إسرائيلية تؤيد هذا القرار، خاصة ما صدر عن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الذى رحب بقرار إدارة ترامب إغلاق مكتب المنظمة، حيث قال: لقد اتخذت الولايات المتحدة القرار الصحيح عندما قررت إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى واشنطن، نظراً للرفض الفلسطينى الدخول فى مفاوضات مع إسرائيل، وفى الوقت نفسه يهاجم الفلسطينيون إسرائيل من خلال طرح ادعاءات كاذبة فى المحافل الدولية، كما تقدر إسرائيل قرار إدارة ترامب تقديراً كبيراً، وتدعم الإجراءات الأمريكية الرامية إلى التوضيح للفلسطينيين بأن رفضهم الدخول فى مفاوضات مع إسرائيل، وهجماتهم الشرسة على إسرائيل، لن تدفع بالسلام قدماً، بل إنها وبكل تأكيد لن تحقق أى فائدة أيضاً (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2019*، صفحة 216).

كذلك رحبت العديد من الجهات الحكومية فى إسرائيل بقرار الولايات المتحدة الأمريكية إغلاق مقر منظمة التحرير فى واشنطن، واعتبرت هذه الجهات أن توجه الفلسطينيين إلى المحكمة الدولية فى لاهى ورفضهم التفاوض مع إسرائيل والإدارة الأمريكية لا يدفعان بالسلام قدماً. كما توقعت مصادر إسرائيلية أن يلتقى العديد من المسؤولين الفلسطينيين وخاصة رئيس الوزراء رامى الحمد الله مع بعض الشخصيات الإسرائيلية للتباحث فى مستقبل هذا القرار الأمريكى (آران و كوهين، 2018)، لكن ذلك اللقاء لم يُعقد.

يتبين مما سبق أن الجانب الإسرائيلي بصفة عامة قد رحب بالقرار الأمريكي واعتبره حدثاً هاماً لوقوف الإدارات الأمريكية بجانب حليفهم إسرائيل، وبالتالي أرجع الكثير من القادة الإسرائيليين هذا القرار نتيجة عدم استجابة الجانب الفلسطيني للمفاوضات مع الإسرائيليين، وهو ما جعل ترامب يتخذ هذا القرار.

3.3.4.4. ردود الأفعال العربية والدولية حول قرار إغلاق مكتب المنظمة:

استنكرت العديد من الدول والمنظمات العربية والدولية القرار الأمريكي، الذي أصدرته إدارة ترامب والذي يقضي بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وتوالت ردود الأفعال تجاه نحو هذا القرار، فقد ندد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بهذا القرار، ووصفه بـ: حلقة في سلسلة ممتدة من الإجراءات والسياسات الأمريكية المحجفة بحق الفلسطينيين والتي تهدف إلى تصفية قضيتهم وإفراغها من مضمونها. وأضاف أن القرارات الأمريكية ضد الشعب الفلسطيني والتي كان آخرها إغلاق مكتب المنظمة تهدف في الأساس إلى تطويع الإرادة الفلسطينية، والتي لا يمكن التعامل معها بهذه الطريقة لأنها لن تجدى نفعاً (صحيفة الأنباء الكويتية، 2018).

كما اعتبرت وزارة الخارجية القطرية أن هذا القرار سيكون له صداه في زيادة التعنت الإسرائيلي، وسيشجعها على المضي قدماً في ممارساتها المرفوضة والمنهجة ضد الفلسطينيين، كما حذرت وزارة الخارجية من تبعات هذا القرار قائلة: القرار يباعد في الوقت ذاته بين الإدارة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما يعيق الجهود الدولية الرامية لإحياء عملية السلام وصولاً لاتفاق سلام شامل وعادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين (وكالة معاً الإخبارية، 2018).

وقد أعربت ماليزيا عن أسفها للقرار الأمريكي إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وأفادت وزارة الخارجية الماليزية أن: ماليزيا تعرب عن ثقتها من أن الموقف الأمريكي يتعارض مع الجهود المبذولة لإيجاد حل دائم وعادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كما وصفت ماليزيا تصرفات الولايات المتحدة في ظل إدارة ترامب بأنها تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الشعب الفلسطيني في نضاله حتى إقامة دولته المستقلة، وحثت ماليزيا المجتمع الإسلامي على مواصلة إظهار التضامن مع الفلسطينيين، وأعربت عن أملها في المزيد من الدعم لإنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث، ودعت ماليزيا المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير القانونية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية لتحقيق السلام في المنطقة. والوقوف في وجه القرارات الأمريكية الجائرة بحق الفلسطينيين (الجزيرة أونلاين، 2018).

من ناحية أخرى استتكرت وزارة الخارجية التركية القرار الأمريكي إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وجاء ذلك في تصريح للناطق باسم الخارجية التركية (حامي أقصوى) الذى قال: إن إغلاق واشنطن مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، يعكس فقدان حيادها في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، كما شدد على استمرار الدعم التركي للمطالب الفلسطينية في كافة المحافل الدولية، حتى استرداد كافة حقوقهم التي انتزعت منهم (ترك برس، 2018).

كما رفضت الخارجية الألمانية قرار الولايات المتحدة إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، واعتبرته أنه سيكون سبباً في صعوبة الوصول إلى حل للدولتين، وأضافت متحدثة باسم الخارجية الألمانية قولها: نظراً لغياب التواصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الوقت الراهن، فإننا نشعر بالقلق من أن تسبب هذه الخطوة الأمريكية الجديدة الأحادية الجانب مزيداً من التشدد في المواقف، وتصعب استئناف المحادثات بشأن حل الدولتين (عرب 48، 2018).

كذلك لم يصدر عن الاتحاد الأوروبي أي موقف يُظهر تجاوزاً مع الخطوات الأمريكية الأخيرة وخاصة إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وربما يكون العكس، فدول الاتحاد تدرك أن غياب منظمة التحرير، سيعرض عملية السلام للخطر ولن يكون له أثر إيجابي على عملية السلام، ولا يوجد طرف أوروبي يقدم على ذلك، ولا لديه التخطيط الذى تتسم به الإدارة الأمريكية في المرحلة الراهنة، وبالتالي فإن الدول الأوروبية لن تجارى واشنطن بمثل هذه الخطوات، أو تؤيدها في هذه التهديدات التي تقوم بها (أيوب ح.، 2018).

ومهما يكن من أمر فإن الموقف العربى والدولى لم يكن مؤيداً للخطوات التي اتخذها الرئيس ترامب، وتمحور الرد العربى والدولى على أن هذا القرار سيقوّض العملية السلمية، كما كانت الولايات المتحدة هي محور الاتهام العربى والدولى بأنها منحازة بصورة كاملة لإسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه المسلوبة، وبالتالي فإنها تتحمل كافة تبعات هذا القرار الصادر عن إدارتها.

خلاصة القول:

حاول الرئيس دونالد ترامب -ومنذ توليه سدة الحكم- حل الصراع العربي الإسرائيلي بدلاً من إدارته كما كان في زمن الرؤساء الذين سبقوه، الذين وضعوا حلولاً مؤقتة لقضايا الحل النهائي، لكن الرئيس ترامب بدأ ينهي قضايا الحل النهائي كالقدس واللاجئين وغيرها.

وتعتمد فلسفة الرئيس ترامب على حل الصراع بالضغط على الطرف الأضعف وهم الفلسطينيون، وليس على الجانب الإسرائيلي وهو المحتل، وهذا ما لم يستطع الرؤساء الذين سبقوه أن يقوموا به، لهذا ظلوا يديرون الصراع، لعدم قدرتهم الضغط على الطرف الأقوى، وقد جاء ترامب ليحل الصراع بالقوة من خلال الضغط وابتزاز الفلسطينيين في قضايا حساسة وجوهرية كاللاجئين والحدود والقدس والدولة ومكتب منظمة التحرير، كما قدم حل تصفوي لقضية القدس، التي كانت عالقة بين طرفي النزاع منذ بداية الصراع، وخاصة أن الحلم الفلسطيني مرتبط بالقدس لما لها من قدسية عند الفلسطينيين.

إنّ نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس لم يكن بفعل عوامل داخلية أمريكية فحسب، وإنما كان نتاج عوامل داخلية وإقليمية وفلسطينية على حد سواء، وقد تمثلت العوامل الداخلية في شخصية الرئيس ترامب التي تميل إلى الغرور و العنجهية، بالإضافة إلى ضغط اللوبي الصهيوني على صانع القرار في البيت الأبيض. كما تمثلت العوامل الإقليمية بحالة الضعف العربي نتيجة ما يسمى بـ(الربيع العربي) والذي استثمره ترامب في إعلان هذا القرار وما تبعه من قرارات جوهرية تتعلق بالقضية الفلسطينية. فضلاً عن العوامل الفلسطينية المتمثلة في الانقسام الفلسطيني الذي أضعف القرار الوطني الفلسطيني.

ويمكن القول إنّ القرار الأمريكي ترك تداعيات كبيرة على المستويين الدولي والفلسطيني على حد سواء، فقد جعل الولايات المتحدة تعمل على فرض وقائع جديدة على الأرض، كما حملت هذه القرارات مخاطر على الأمن الفلسطيني والإقليمي، وزاد هذا التطرف الأمريكي من حدة كراهية ونقمة من الشعوب العربية والدولية أيضاً، بالإضافة إلى إنهائه دور الوسيط الذي لعبته الولايات المتحدة عبر سنوات عديدة في عملية السلام، كونها خرجت من طور النزاهة إلى الانحياز.

إنّ القرار الأمريكي وما تلاه من إجراءات قد أعطى إسرائيل الضوء الأخضر في زيادة حدة الاستيطان داخل المدينة المقدسة، وقد زادت وتيرته بعد هذا القرار بصورة غير مسبوقة.

فالسياسات والإجراءات الإسرائيلية بحق سكان المدينة المقدسة قد ارتفعت، تحت ذرائع هذا الاعتراف الذي حاولت الولايات المتحدة شرعنته من خلال قراراتها الأخيرة.

لم يكن قرار الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل نتيجة تولى الرئيس ترامب منصب الرئاسة الأمريكية وإصداره هذا القرار، بل كانت نتاج سياسات أمريكية تراكمت من خلال انحيازها لإسرائيل عبر سنوات طوال، فقد صدر قرار الكونغرس الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ولم يقف حائلاً بين صدورهِ وتنفيذه إلا رغبة الإدارة الأمريكية في تأجيله لرغبتها في عدم توقف المسيرة السلمية وخوفها أن يؤثر تنفيذ القرار بشكل سلبي على أمنها القومي، حتى جاء الرئيس ترامب، وعمل على تنفيذه بسياسة لم يستطع سابقوه القيام بها، كما تجاهل القرارات والمواثيق الدولية، ولم يعط اهتماماً للمنظمات الدولية التي اعتبرت قضية القدس من قضايا الحل النهائي، والقدس الشرقية أرض محتلة، لذا تعتبر الحقبة التي بدأها الرئيس ترامب بداية لعهد التفرد والإملاءات الأمريكية على المنطقة.

من هنا يتبين لنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أن الولايات المتحدة استخدمت المساعدات المقدمة إلى الفلسطينيين وسيلة ابتزاز سياسي تقوم من خلالها بالضغط على السلطة الفلسطينية لتمير سياساتها في المنطقة، ولهذا تعتبر (صفقة القرن) التي أطلقتها الإدارة الأمريكية إحدى عمليات الابتزاز الأخيرة التي قدمتها للسلطة الفلسطينية، ونتيجة الرفض الفلسطيني تمرير هذه الصفقة لم تجد إدارة ترامب سوى استخدام المساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية كوسيلة ضغط لتنفيذ هذه الصفقة، وهو ما بدا واضحاً من التهديدات الأمريكية المتتالية بقطع المساعدات، ومن ثم تنفيذ تلك التهديدات بصورة مباشرة.

كما يمكن القول من خلال هذه الدراسة إن الولايات المتحدة هي التي قامت بإنشاء الأونروا، لهدف كانت تسعى إليه، وهو العمل على جعل قضية اللاجئين قضية إنسانية وليست سياسية، أما اليوم عندما هدد الرئيس ترامب بإلغائها كان يهدف القضاء على هذه القضية أيضاً، حيث كانت الإدارة الأمريكية تتخذ إجراءات عديدة لتصفية قضية اللاجئين وكان آخرها قرار الرئيس ترامب.

منذ إنشاء الأونروا أخذت الولايات المتحدة تضخ الأموال إليها والهدف منها العمل على تحويل القضية إلى مساعدات، أما الآن فقد انتهت هذه القضية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعلها ترغب في إنهاء هذه القضية.

وأخيراً فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في معظم إداراتها تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية وفقاً لرؤية واحدة، بل تعاملت معها بأكثر من سياسة، وذلك لترويضها وتذويبها في بوتقة العملية السلمية التي تجنبتها المنظمة في البداية، كونها ولدت ونشأت في بيئة اتسمت بالعمل الثوري والفدائي، وعاصرت في بدايتها عدة حروب ومعارك أثرت على تكوينها، وهو ما دعا الولايات المتحدة إلى التعامل معها على أساس الشد والجذب حتى تم دمجها في عملية السلام، ورغم ذلك لم تقم الولايات المتحدة بالاعتراف بها كشرعية كاملة، لكنها كانت تتأرجح في تعاملها معها حتى الوقت الحالي.

الفصل الخامس

مستقبل العلاقات الأمريكية الفلسطينية في ضوء مواقف إدارة الرئيس ترامب

1.5 مقدمة

تتصف رؤية الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة ترامب وجميع أطرافها المعنيين بملف الصراع العربي الإسرائيلي (ابتداءً من الرئيس ترامب وصهره جارد كوشنر، وسفير الولايات المتحدة في إسرائيل ديفيد فريدمان، ومبعوثه للسلام جيسون جرينبلات، وممثلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة نيكي هيلي) تجاه القضية الفلسطينية بالتماهي التام مع رؤية اليمين الإسرائيلي للحل، ويغالون في دعمهم لإسرائيل، وهذا ما جسده إجراءات هذه الإدارة عندما اعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، ومن ثم توقيع الرئيس ترامب على قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وقيام إدارته بتنفيذ ذلك على أرض الواقع، وهو ما يعتبر أكثر خطراً من (تصريح بلفور) الذي منح اليهود وطناً قومياً في فلسطين قبل قرن من الزمن.

كما أن، قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ينص على أن مدينة القدس بشقيها الغربي والشرقي موحدة، وذلك يعني مصادرة حق الفلسطينيين في مناقشة قضايا الوضع النهائي، ومن ضمنها القدس في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، خصوصاً أنّ التقارير التي تشير إلى ملامح إطار حل يعمل عليه فريق صهر الرئيس، جاريد كوشنر بما يسمى بـ(صفقة القرن)، تظهر ملامحها باستبعاد شرق القدس من الحل، أو تأجيل بحثها إلى سنوات قادمة، حتى لو قامت دولة فلسطينية.

إضافة إلى ذلك، فإن إدارة الرئيس ترامب هددت بأنها سوف تحمل الجانب الذي يرفض قبول الصفة المسؤولية، وتفرض عليه دفع الثمن، وهي إدارة رفضت حتى الإعلان عن تأييد خيار الدولتين على حدود 1967م، ولم تقم بإدانة الاستيطان، بل كانت ممارسات السفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان ولقاءاته وزياراته لقادة المستوطنين والمستوطنات تشرع الاستيطان وتشجعه، حتى وصلت الأمور إلى طلب فريدمان رسمياً بإسقاط اصطلاح (محتلة) عند الحديث عن الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967م، من وزارة الخارجية الأمريكية.

الأمر الذي أدى إلى فرض وقائع جديدة على الأرض، تستدعي الوقوف على حقيقتها، سواء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو من الجانب الفلسطيني.

2.5 مستقبل العلاقات الأمريكية الفلسطينية في ضوء مواقف إدارة الرئيس ترامب

يعتبر قرار الإدارة الأمريكية الحالية الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، بمثابة انقلاب على اتفاقات التسوية الفلسطينية الإسرائيلية وعلى قرارات الشرعية الدولية، كما يشكل انحيازاً كاملاً من الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل لتحديد جغرافية دولتها كما تريد، وليست كما نصت عليها قرارات الأمم المتحدة.

يتضح من خلال استعراضنا وتحليلنا وتفسيرنا لقرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في دراستنا المقدمة بعنوان "التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب". لا يمكن تراجع الإدارة الأمريكية الحالية عن هذا القرار وذلك نابع في تقديري من اختلال موازين القوى بين الأطراف، لذلك فإن إمكانية التراجع عنه معدومة في ظل إصرار إدارة الرئيس ترامب على الاستمرار بالضغط على الفلسطينيين لقبول سياسة الأمر الواقع، وحث الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة على نقل سفارتها إلى القدس، واعتبار أن هذا الواقع يجسد الرؤية الجديدة لعودة الحقوق إلى شعب إسرائيل في إشارة إلى الحق التاريخي الديني حسب ما تدعيه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فهو استكمال لمشروع استرداد الحقوق.

من هنا يمكن لنا أن نضع عدة سيناريوهات لمستقبل العلاقة الفلسطينية الأمريكية في ضوء التحولات الجديدة وهي كالتالي:

1.2.5. سيناريو رفض الوسيط الأمريكي في عملية السلام:

فرضية هذا السيناريو ينطلق على أساس أن نقل السفارة، والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، يندرج تحت بند الأفعال أحادية الجانب لتغيير الوضع القائم! فالتأمر والانحياز والدبلوماسية القسرية من الوسيط الأمريكي أصبحت غير مُحتملة عند الفلسطينيين، ومن هنا إمكانية تراجع القيادة الفلسطينية عن الخطوات التي قامت بإعلانها عند اتخاذ القرار معدومة وغير واقعية، فالتراجع غير مقبول على مستوى الرأي العام الفلسطيني والعربي والإسلامي الذي يطالب القيادة الفلسطينية باتخاذ خطوات أكثر حسماً وأبعد أثراً، فالموقف الفلسطيني هو المُحدّد والموجه لأي مواقف أو تحركات عربية ودولية، لذلك لا بد أن يكون الموقف الفلسطيني ذا طابع قوى وعقلاني.

وهذا يضعنا أمام تساؤل مهم، هل تستطيع القيادة الفلسطينية الاستمرار في موقفها الراض لدور الوسيط الأمريكي في عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، وخصوصاً أن الوسيط الأمريكي رأس النظام السياسي الدولي من جانب، ومن جانب آخر هل هناك طرف دولي قادر أن يحل محل الولايات المتحدة؟.

وبناء على ذلك فإننا نرى أن استمرار هذا الموقف يعتمد على مدى قدرة القيادة الفلسطينية في مواجهة وتحمل الضغوط الأمريكية، بالإضافة إلى الضغوط الإسرائيلية وخصوصاً المالية منها فقد قامت حكومة إسرائيل باقتطاع (550) مليون شيكل من عائدات الضرائب الفلسطينية، وهل تستطيع القيادة الفلسطينية العمل بشكل جدي وتبنى نهج مغاير من خلال حث الأطراف الدولية على التدخل لتكون جزءاً مهماً من الوساطة في العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية.

وعلى ضوء هذا السيناريو، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال موقعها على قمة هرم النظام الدولي لن تسمح لأي فاعلين دوليين بالدخول كوسطاء في العملية السلمية، لأن إشراك أطراف جدد مثل الاتحاد الأوروبي أو روسيا أو الصين يعد بمثابة مؤشر على تعددية النظام الدولي الحالي، لذلك أرى من وجهة نظري المتواضعة أن الفلسطينيين وضعوا أنفسهم في مأزق الترقب والانتظار لتغييرات موازين القوى وتراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية عن قمة النظام الدولي الحالي.

وبالتالي، فإن هذا السيناريو يعنى أن الفلسطينيين سيتركون وحدهم في مواجهة ميزان دولي مختل يميل لصالح إسرائيل، قد ينتج عنه تهميش الدور الفلسطيني، والتركيز على الحل الإقليمي، من خلال تطبيع العلاقات العربية والإسلامية مع إسرائيل.

2.2.5. سيناريو القبول الفلسطيني بسياسة الأمر الواقع:

وفقاً للتحول الذي تشهده السياسة الأمريكية الحالية في منطقة الشرق الأوسط، وتراجع الأنظمة العربية ومعاناتها داخلياً بعد ما يسمى بالربيع العربي، وتراجع الحالة الفلسطينية بعد الانقسام بين شطرى الوطن.

إضافةً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحافظ على الثوابت الأمريكية التي ميّرت سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال العقود الماضية، والتي عملت على ضمان تفوق إسرائيل وتميزها في الإقليم وتوفير شبكة أمان للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في المحافل الدولية.

لذلك فإنه من الصعب على السلطة الفلسطينية الصمود على موقفها الرفض لأي دور أمريكي في عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

ولذا لا بد أن تعمل السلطة الفلسطينية على الخروج من المأزق السياسي والاقتصادي المترتب على قرارات الولايات المتحدة المذكورة سابقاً (ضم القنصلية، إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وقف المساعدات عن السلطة الفلسطينية والتي أفقدتها القدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها).

من هنا فإن السلطة الفلسطينية ستراجع عن قرارها رفض الدور الأمريكي في التسوية على مبدأ تقليل الخسائر، واللعب على عامل الزمن، من خلال تأجيل أو العدول عن السبب الرئيس للخلاف من وجهة النظر الأمريكية والمتمثلة في القضايا التي رفعتها السلطة الفلسطينية لتجريم إسرائيل على ممارساتها الوحشية ضد الفلسطينيين والقدس في محكمة العدل الدولية.

كما يرى الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية ستراجع عن بعض الإجراءات التي اتخذتها بحيث لا تزيد عن إعادة المساعدات المالية الأمريكية للسلطة الفلسطينية وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن بالإضافة إلى فصل القنصلية المختصة بالشئون الفلسطينية عن السفارة الأمريكية في القدس، على أمل أن تناقش قضية القدس الشرقية في مراحل نهاية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

ومن هنا يستشرف الباحث أمام القارئ سيناريوهين للمرحلة القادمة خاصة بالفلسطينيين: الأول متشائم والثاني متفائل:

1- السيناريو المتشائم:

سيؤدي قطع المساعدات الأمريكية عن السلطة الفلسطينية، وتجفيف مصادر أموال السلطة إلى زيادة مديونية السلطة بسبب لجوئها للاقتراض من المصارف للخروج من الأزمة المالية التي تعصف بها، مما يؤدي إلى إضعافها وإضعاف سيطرتها الفعلية على أرض الواقع، وتزعزع الأمن في الضفة الغربية، وهو ما سيؤدي إلى انفجار الضفة الغربية، وبالتالي يهدد أمن إسرائيل، ويزيد من حدة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ولكن إسرائيل لن تخشى هذا الانفجار في ظل دعم إدارة الرئيس ترامب الكبير لإسرائيل، وستقوم إسرائيل وبمباركة من الإدارة الأمريكية إلى السيطرة على الضفة الغربية بشكل واسع من خلال خلق قطاعات جديدة لتعزيز الانقسام بين محافظات الضفة الغربية.

وذلك على غرار ما حدث بعد الانقسام الفلسطيني الفلسطيني عندما تم فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية بعد سيطرة حركة حماس، وبالتالي تحويل هذه القطاعات إلى إدارة البلديات أو إدارة فلسطينية جديدة محدودة.

2- السيناريو المتفائل:

لقد كانت المساعدات الأمريكية تستخدم كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية من أجل الحفاظ على التنسيق الأمني، وبالتالي تعزيز حماية إسرائيل، وفي ظل استمرار قطع المساعدات الأمريكية، والتحكم الإسرائيلي في أموال عائدات الضرائب الفلسطينية سيزيد الضغط على السلطة الفلسطينية، مما قد يكون له أثار مدمرة على الفلسطينيين على المدى القريب.

ولكن على المدى البعيد إذا استمر قطع المساعدات الأمريكية فإن ذلك سيجبر السلطة الفلسطينية على امتلاك الشجاعة السياسية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، والدفاع بشكل أقوى عن الحقوق الفلسطينية.

كما أن السلطة الفلسطينية تمتلك عدة خيارات في حال استمرت الضائقة المالية عندها فسيعى الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى اقتطاع جزء من رواتب الموظفين، لتعزيز الأزمة الداخلية من أجل تصديرها عربياً وإقليمياً ودولياً، وقد يسعى الرئيس عند استمرار الأزمة وتفاقمها إلى طلب عقد اجتماع للدول العربية لمناقشة الأزمة الفلسطينية، ومحاولة إيجاد حلول عادلة لها ومن ثم تصدير الأزمة الفلسطينية عربياً، مما يجرح إسرائيل والإدارة الأمريكية وقد تقلب المعادلة ويتم

إيجاد شريك آخر للولايات المتحدة في مباحثات السلام الفلسطينية الاسرائيلية ومن ثم العودة إلى طاولة المفاوضات بشكل أكثر عدلاً للفلسطينيين.

ختاماً،،، يمكن القول إن كافة السيناريوهات التي يمكن رسمها لحدود العلاقة الثنائية الأمريكية الفلسطينية، ومدى التدخل الأمريكي في مرحلة إدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي تمر بمرحلة حرجة لا تبشر بأى تفاؤل للفلسطينيين، لذا يجب ألا يعلق الفلسطينيون آمالاً كبيرة على أن فترة الرئيس "ترامب" ستشهد إقامة دولة فلسطينية وفق ما يُسمى بـ (صفقة القرن)، فالموقف الأمريكي تجاه الصراع، واتجاه دعم إسرائيل وتبنى موقفها في أى حل التزام ثابت لا يتغير.

مما يدل على أن هناك تحولاً في السياسة الأمريكية يتجلى بشكل واضح في المرحلة الحالية، ويشير إلى تغيير في نهج الرئاسة الأمريكية، كما يُشير إلى الانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل، والتنازل الكامل للحقوق الفلسطينية وآمالهم في إقامة دولة مستقلة كاملة السيادة في المستقبل القريب.

وفي هذا السياق، سيكون من المفيد للجانب الفلسطيني التوقف عن التعويل المبالغ فيه على المجتمع الدولي، في ظل حالة الضعف والشرذمة الداخلية، واللجوء عوضاً عن ذلك إلى مصادر القوة الفلسطينية الداخلية المتمثلة في إعادة توحيد الجهود الفلسطينية، والتوصل إلى تسوية تنهي الانقسام الفلسطيني الداخلي، لتواجه بذلك التحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية برمتها.

3.5 الخاتمة

بعد دراسة السياسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال ثلاث إدارات أمريكية متعاقبة، منذ التوقيع على اتفاق أوسلو، وحتى نهاية حكم إدارة الرئيس باراك أوباما، يمكن التأكيد على مجموعة من الثوابت والحقائق التي رسمت ملامح السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال تلك الفترة وهي:

أولاً: يعتبر الالتزام بأمن إسرائيل من القواعد الثابتة والمتعارف عليها بين الرؤساء الأمريكيين، فهو التزام استراتيجي لديهم تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وتحقيق أمن إسرائيل بشكل خاص وهذا أمر ثابت. ومن المنظور الأمريكي، إن الدعوة لإقامة الدولة الفلسطينية بناءً على حل الدولتين شكل توتراً في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، وتجلى ذلك في مؤتمر (أنابوليس) من خلال الدعوة إلى إقامة علاقات عربية إسرائيلية، مع ذلك لا يمكن إنكار تطابق وجهة نظر إدارة

أوباما مع جميع الإدارات الأمريكية السابقة لها فيما يخص علاقتها مع إسرائيل، والتي تستند دائماً على الدعم المطلق لبقائها وأمنها، مع احتفاظها بتفوقها النوعي في منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: لم تهتم إدارة بوش (الابن) بالصراع العربي الإسرائيلي إلا في أواخر فترة الرئيس بوش الثانية، على عكس إدارة أوباما التي أولت الصراع العربي الإسرائيلي اهتماماً من خلال تعيين السيناتور جورج ميتشل مبعوثاً خاصاً للسلام في الشرق الأوسط في اليوم التالي لتولى أوباما منصب الرئيس في كانون ثاني/يناير (2009م).

ثالثاً: عملت إدارة أوباما على تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي بعد سلسلة حروب قامت بها إدارة بوش (الابن) على العالم العربي والإسلامي مما أدى إلى حالة من العداء، ذلك العداء الذي عملت على إزالته إدارة أوباما من خلال خطاب الرئيس أوباما في القاهرة عن القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية بشكل مستفيض وقد فهم المفكرون ذلك على أنه مصالحة بين الغرب والعالم العربي والإسلامي، وعلى صعيد آخر أيد الغالبية من الحزبين الجمهوري والديمقراطي قرار الكونغرس بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، لأن الحزبين الجمهوري والديمقراطي يتحدان في دعم القضايا التي تتعلق بإسرائيل، كما عملت الإدارة الأمريكية بقوة لتحديد الأمم المتحدة فيما يخص القدس بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام.

وفي نهاية المطاف ساعد الانحياز الأمريكي لإسرائيل على التوصل من التزاماتها تجاه عملية السلام، فقد ساعدت المواقف الأمريكية لإسرائيل على إفراغ اتفاقية أوسلو من محتواها الانتقالي، ومن خلال عدم التزامها بتنفيذ بنودها إلا بما يخدم مصالحها والمرتبطة بمشروعها الاستيطاني، ورغم تقاطع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل منذ إعلان قيام دولة إسرائيل، إلا أن الولايات المتحدة لم تضغط على إسرائيل بشكل فعلي متذرة بالضغوطات التي تمارس عيها من اللوبي الصهيوني.

والأهم من ذلك، فقد عملت الإدارات الأمريكية الثلاثة المتعاقبة على إدارة الصراع، من خلال تبني المواقف الإسرائيلية وفرضها على الفلسطينيين على أنها مبادرات أمريكية، وهو ما أدى في جميع الحالات إلى فشلها في إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى وقف عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية منذ عام 2009م وبقيت المواقف مكانها بل زادت الأمور تعقيداً بفرض سياسية الأمر الواقع على الأرض من خلال تهويد المدينة المقدسة، والاستيطان الذي بدد حلم إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة من عملية السلام.

اللافت للنظر أنّ الإدارات الأمريكية الثلاثة على اختلاف توجهاتها ومقترحاتها للتسوية السلمية إلا أنّ لكل إدارة ما يميزها، فالسياسة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس كلينتون تميزت بالاندفاع الشديد نحو الحوارات الدبلوماسية الهادفة لحل القضية الفلسطينية مع القيادة الفلسطينية، وكادت تقترب من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، فقد طرحت قضية القدس بقوة على طاولة المفاوضات، وتحدثت عن حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين والحدود وجميع قضايا الحل النهائي.

كما أنّ إدارة الرئيس بوش (الابن) رغم أنّها جمهورية فإنّه يسجل لها تاريخياً أنّها طرحت (لأول مرة) فكرة إقامة الدولة الفلسطينية من خلال خطة خارطة الطريق، التي تم الموافقة عليها من اللجنة الرباعية، إلا أنّ إسرائيل قامت بتحفظات عليها أفرغتها من محتواها العملي القابل للتنفيذ.

أما إدارة الرئيس أوباما فقد حاولت الاستمرار على نهج من سبقها والبناء على موقفهم من خلال الحفاظ على حل الدولتين ومن ما يميزها أنّها لم تعارض لقرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف الاستيطان، ولم تستخدم فيها حق الفيتو، الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة في العلاقة بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية، ويضاف إلى ذلك أنّ الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما مررت قرار الاعتراف الجزئي لدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة ولم تمارس ضغوطاً على الدول، وهذا نابع من توجهاتها بالمحافظة على حل الدولتين، واطهارها أنّها من الحقوق العربية وخاص في ظل اندلاع ثورات الربيع العربي في المنطقة.

حاول الرئيس دونالد ترامب -ومنذ توليه سدة الحكم- حل الصراع العربي الإسرائيلي بدلاً من إدارته كما كان في زمن الرؤساء الذين سبقوه، الذين وضعوا حلولاً مؤقتة لقضايا الحل النهائي، لكن الرئيس ترامب بدأ ينهي قضايا الحل النهائي بالقدس واللاجئين وغيرها.

وتعتمد فلسفة الرئيس ترامب على حل الصراع بالضغط على الطرف الأضعف وهم الفلسطينيون، وليس على الجانب الإسرائيلي وهو المحتل، وهذا ما لم يستطع الرؤساء الذين سبقوه أن يقوموا به، لهذا ظلوا يديرون الصراع، لعدم قدرتهم الضغط على الطرف الأقوى، وقد جاء ترامب ليحل الصراع بالقوة من خلال الضغط وابتزاز الفلسطينيين في قضايا حساسة وجوهرية كاللاجئين والحدود والقدس والدولة ومكتب منظمة التحرير، كما قدم حل تصفوي لقضية القدس، التي كانت عالقة بين طرفي النزاع منذ بداية الصراع، وخاصة أنّ الحلم الفلسطيني مرتبط بالقدس لما لها من قدسية عند الفلسطينيين.

إضافة لذلك فإنّ نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس لم يكن بفعل عوامل داخلية أمريكية فحسب، وإنما كان نتاج عوامل داخلية وإقليمية وفلسطينية على حد سواء، وقد تمثلت العوامل الداخلية في شخصية الرئيس ترامب التي تميل إلى الغرور و العنجهية، بالإضافة إلى ضغط اللوبي الصهيوني على صانع القرار في البيت الأبيض. كما تمثلت العوامل الإقليمية بحالة الضعف العربى نتيجة ما يسمي بـ(الربيع العربي) والذي استثمره ترامب فى إعلان هذا القرار وما تبعه من قرارات جوهرية تتعلق بالقضية الفلسطينية. فضلاً عن العوامل الفلسطينية المتمثلة فى الانقسام الفلسطيني الذى أضعف القرار الوطنى الفلسطينى.

ويمكن القول إنّ القرار الأمريكى ترك تداعيات كبيرة على المستويين الدولى والفلسطينى على حد سواء، فقد جعل الولايات المتحدة تعمل على فرض وقائع جديدة على الأرض، كما حملت هذه القرارات مخاطر على الأمن الفلسطينى والإقليمى، وزاد هذا التطرف الأمريكى من حدة كراهية ونقمة من الشعوب العربية والدولية أيضاً، بالإضافة إلى إنهائه دور الوسيط الذى لعبته الولايات المتحدة عبر سنوات عديدة فى عملية السلام، كونها خرجت من طور النزاهة إلى الانحياز.

فلم يكن قرار الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل نتيجة تولى الرئيس ترامب منصب الرئاسة الأمريكية وإصداره هذا القرار، بل كانت نتاج سياسات أمريكية تراكمت من خلال انحيازها لإسرائيل عبر سنوات طوال، فقد صدر قرار الكونغرس الأمريكى باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ولم يقف حائلاً بين صدورهِ وتنفيذه إلا رغبة الإدارة الأمريكية فى تأجيله لرغبتها فى عدم توقف المسيرة السلمية وخوفها أن يؤثر تنفيذ القرار بشكل سلبى على أمنها القومى، حتى جاء الرئيس ترامب، وعمل على تنفيذه بسياسة لم يستطع سابقوه القيام بها، كما تجاهل القرارات والمواثيق الدولية، ولم يعط اهتماماً للمنظمات الدولية التي اعتبرت قضية القدس من قضايا الحل النهائى، والقدس الشرقية أرض محتلة، لذا تعتبر الحقبة التي بدأها الرئيس ترامب بداية لعهد التفرد والإملاءات الأمريكية على المنطقة.

كما أن الولايات المتحدة استخدمت المساعدات المقدمة إلى الفلسطينيين وسيلة ابتزاز سياسى تقوم من خلالها بالضغط على السلطة الفلسطينية لتمرير سياساتها فى المنطقة، ولهذا تعتبر (صفقة القرن) التي أطلقتها الإدارة الأمريكية إحدى عمليات الابتزاز الأخيرة التي قدمتها للسلطة الفلسطينية، ونتيجة الرفض الفلسطينى لتمرير هذه الصفقة لم تجد إدارة ترامب سوى استخدام المساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية كوسيلة ضغط لتنفيذ هذه الصفقة، وهو ما بدا واضحاً من التهديدات الأمريكية المتتابة بقطع المساعدات، ومن ثم تنفيذ تلك التهديدات بصورة مباشرة.

ويمكن القول من خلال هذه الدراسة إن الولايات المتحدة هي التي قامت بإنشاء الأونروا، لهدف كانت تسعى إليه، وهو العمل على جعل قضية اللاجئين قضية إنسانية وليست سياسية، أما اليوم عندما هدد الرئيس ترامب بإلغائها كان يهدف القضاء على هذه القضية أيضاً، حيث كانت الإدارة الأمريكية تتخذ إجراءات عديدة لتصفية قضية اللاجئين وكان آخرها قرار الرئيس ترامب.

منذ إنشاء الأونروا أخذت الولايات المتحدة تضخ الأموال إليها والهدف منها العمل على تحويل القضية إلى مساعدات، أما الآن فقد انتهت هذه القضية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعلها ترغب في إنهاء هذه القضية.

وأخيراً فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في معظم إداراتها تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية وفقاً لرؤية واحدة، بل تعاملت معها بأكثر من سياسة، وذلك لترويضها وتذويبها في بوتقة العملية السلمية التي تجنبتها المنظمة في البداية، كونها ولدت ونشأت في بيئة اتسمت بالعمل الثوري والفدائي، وعاصرت في بدايتها عدة حروب ومعارك أثرت على تكوينها، وهو ما دعا الولايات المتحدة إلى التعامل معها على أساس الشد والجذب حتى تم دمجها في عملية السلام، ورغم ذلك لم تقم الولايات المتحدة بالاعتراف بها كشرعية كاملة، لكنها كانت تتأرجح في تعاملها معها حتى الوقت الحالي.

3.5 النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الهامة، التي تم استنتاجها من خلال استعراضنا وتحليلنا وتفسيرنا لدراستنا " التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب"، نوجز تلك النتائج والتوصيات بالنقاط التالية:

1.3.5 النتائج:

1- لم يغير الكونغرس الأمريكي من توجهاته تجاه القضية الفلسطينية على الرغم من التحولات السياسية التي شهدتها عملية السلام بدءاً من مرحلة الرئيس كلينتون مروراً بمرحلة الرئيس بوش (الابن) والرئيس باراك أوباما وصولاً إلى عهد الرئيس ترامب، فقد ظلت قراراته أكثر انحيازاً لإسرائيل وإنكاراً للحقوق الفلسطينية، فهو يحاول على مدار الوقت أن يشكل غطاءً وحماية للسياسات الإسرائيلية، ضمن مفاهيم سياسة الأمر الواقع، ويمهد الطريق يوماً بعد يوم لفرض شروط إسرائيل في كافة القضايا الجوهرية بشكل عام وقضية القدس بشكل خاص.

2- لم يكن موقف إدارة بوش (الابن) من حل الدولتين متعلقاً بتحقيق مطالب الفلسطينيين الذين كانوا يخوضون غمار انتفاضة الأقصى الثانية، فقد جاءت معظم محتويات خطة خارطة الطريق عبار عن مبادئ أساسية عامة وخاصة بعدما أبدت حكومة شارون تحفظاتها الـ(14) عليها، كما أنها لا تحتوى على آلية عمل واضحة للتطبيق، بل كان الغرض منها التأكيد على وجود حوار بين أطراف الصراع لتخطى العقبات، واللعب على متغير الزمن، وذلك من أجل تهويد مدينة القدس، وقضم الأرض الفلسطينية لصالح الاستيطان والمستوطنين.

3- أحد المفارقات السياسية النادرة التي يتفق عليها كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، هي أن الإدارة الأمريكية خذلتهم خلال فترة حكم الرئيس باراك أوباما، والتي دامت ثماني سنوات، ولم يتحقق فيها أى شيء يذكر تجاه عملية السلام بل دخلت العملية السياسية فى جمود وثبات عظيم.

4- عملت الإدارات الأمريكية الثلاثة المتعاقبة على إدارة الصراع، من خلال تبني المواقف الإسرائيلية وفرضها على الفلسطينيين على أنها مبادرات أمريكية، وهذا يعود إلى أن الإدارات الأمريكية انصاعت لرؤية اللوبي الإسرائيلي لحل الصراع، مما أدى فى جميع الحالات إلى فشلها فى إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال عملية السلام.

5- يعتبر الالتزام بأمن إسرائيل من القواعد الثابتة والمتعارف عليها بين الرؤساء الأمريكيين فهو التزام استراتيجى عندهم تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وتحقيق أمن إسرائيل بشكل خاص أمر ثابت.

6- عملت الإدارات الأمريكية بقوة لتحديد الأمم المتحدة فيما يخص القدس بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام.

7- إن اللوبي اليهودى وجماعات الضغط تسيطر على أهم وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث، من خلال ما تنفقه من أموال لدعم المسؤولين الأمريكيين فى انتخابات الرئاسة والكونغرس فى دوائر صنع السياسة الأمريكية الرسمية، الأمر الذى يستثمره اللوبي اليهودى لصالح توجهات الدولة الإسرائيلية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

8- تؤكد سياسات الكونغرس الأمريكى تجاه منطقة الشرق الأوسط عبر الزمن على الانحياز الواضح للموقف الإسرائيلى، وانتهاج سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين، من خلال مصادقته على تشريع يطالب بتحويل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس فى ظل عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

9- إن نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس لم يكن بفعل عوامل داخلية أمريكية فحسب، بل كانت نتاج عوامل دولية وإقليمية وفلسطينية.

10- يعتبر الضعف العربي والانقسام الفلسطيني الذي أضعف القرار الوطني الفلسطيني، من أهم الأسباب التي جعلت الرئيس دونالد ترامب يتخذ قراره بنقل السفارة إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل.

11- لم يكن التحول في السياسة الأمريكية واعترافها بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل وليد اللحظة، بل إنها توالى عبر الإدارات السابقة لفترة الرئيس ترامب الذي كشف عن وجه السياسة الأمريكية تجاه المدينة المقدسة، وقام بتطبيق هذا القرار الصادر من الكونغرس الأمريكي عام 1995م.

12- لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها للفلسطينيين كمساعدات مشروطة ولابتزازهم سياسياً من خلال الضغط على السلطة الفلسطينية لتمرير سياساتها بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وتصفية قضية اللاجئين والاعتراف الصريح بصفقة القرن وتطبيقها على أرض الواقع.

13- قطع إدارة ترامب للمساعدات التي تقدمها إلى وكالة الغوث، يعنى تصفية قضية اللاجئين قبل الدخول في المرحلة النهائية من المفاوضات، لذلك أوقفت المساعدات عنهم لتضييق الخناق على السلطة الفلسطينية، وجعلها ترضخ للشروط الأمريكية والإسرائيلية وقبولها بخطة (صفقة القرن).

14- تميز الرئيس الأمريكي الحالي ترامب عن سابقيه من رؤساء الولايات المتحدة بأنه نفذ ما كان قد التزم به في حملته الانتخابية، فقد ظهرت شخصيته منذ بداية حكمه للولايات المتحدة من خلال عدة قرارات حاسمة لم يكن غيره يجرؤ على القيام بها، فقد أعلن أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية، إضافة إلى نقله سفارة الولايات المتحدة إليها، ثم قام بتهديد محكمة الجنايات الدولية، ووكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، واختتم تلك القرارات بإغلاق مكتب منظمة التحرير، وهي سوابق خطيرة لم يتخذها أي من الرؤساء الذين سبقوه، على الرغم من أنهم هددوا باتخاذها، ومن ثم تراجعوا عن ذلك خشية منهم من توقف العملية السلمية.

2.3.5. التوصيات:

توصل الباحث من خلال دراسة التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب إلى مجموعة من التوصيات، ليضعها بين يدي القيادة الفلسطينية، وهي كالآتي:

- 1- التوجه إلى المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، ومحكمة الجنايات الدولية، فإذا استطاعت المجموعة العربية أن تثير في الجمعية العامة للأمم المتحدة موضوع الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتنتزع قراراً من مجلس الأمن استناداً إلى (قرار الاتحاد من أجل السلام)، فإن ذلك سيكون رادعاً لتوجهات إسرائيل تجاه مدينة القدس المحتلة.
- 2- مطالبة دول العالم باحترام التزاماتها الأخلاقية والقانونية، بخطاب قانوني. وعدم الاكتفاء بأخذ القرارات الدولية، وإنما العمل على احترامها وتطبيقها على أرض الواقع، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال المجموعة العربية والإسلامية عندما تقوم بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع تلك الدول التي تنقل سفارتها للقدس.
- 3- العمل على تفعيل جميع القرارات الدولية، وبالذات قرارى (242 و338)، والذان ينصان على أن القدس المحتلة ضمن أراضي عام (1967م) ورفض حل قضية القدس من خلال الرؤية الإسرائيلية الأمريكية.
- 4- العمل داخل أروقة الأمم المتحدة للحصول على مكانة الدولة الفلسطينية كاملة العضوية في الأمم المتحدة، على حدود عام (1967م) وعاصمتها القدس ومن ثم تجسيدها على أرض الواقع.
- 5- تبني نهجاً مغايراً من قبل القيادة الفلسطينية فيما يتعلق بالوسيط الأمريكي وعملية السلام، بالعمل على تقديم بدائل ذات جدوى يمكن لها أن تشكل رافعة لأطراف دولية للتدخل.
- 6- التركيز على العمق العربي والإسلامي عند حدوث عجز في موازنة السلطة الفلسطينية، وذلك لتجنب الابتزاز السياسى الأمريكى مقابل ما تقدمه من دعم للفلسطينيين.
- 7- الاستغلال الأمثل لوسائل الإعلام الفلسطينية والإقليمية والدولية لفضح انحياز إدارة الرئيس ترامب لإسرائيل، ونقل الصورة الحقيقية للعالم عن ممارسات إسرائيل الوحشية من قتل الفلسطينيين العزل وسرقة أراضيهم وأموالهم، بالإضافة إلى الحد من تأثير وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تقلب الحقيقة وتصور للعالم بأنها الضحية الوحيدة في العالم من الفلسطينيين في ظل ما أصبح العالم يتمتع به من حريات.
- 8- الإسراع في المصالحة والانتخابات، والعمل الوطني بطريقة استراتيجية تصب في المصلحة العامة وخدمة القضية، وتجنب الفشل في إتمام المصالحة بالعمل الجدى على إنهاء الانقسام الفلسطيني.

وفى الختام، فإن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الموقعة باسم الشعب الفلسطيني على اتفاقية السلام مع الإسرائيليين، مدعوة لإعادة تقييم ومراجعة العملية السلمية، منذ اتفاقية أوسلو مروراً بـ(26) عاماً من التفاوض وحتى يومنا هذا، لكي تتفادى ما قامت به من أخطاء فى بعض الأحيان وتبنى على ما أصابت من مواقف لتفادى التيه والضياع للمشروع الوطني، ولكي تستمر فى إتمام الحلم الفلسطيني بالدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

تم بحمد الله وفضله،،،

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

- الكتب باللغة العربية:

- أبو حلوة، إبراهيم. (2001). *القدس في السياسة الأمريكية 1947-2000* (ط1). بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث.
- أبو عبدالله، إسلام. (1986). *الماسونية في المنطقة 245*. القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي.
- أحمد، سيد. (2009). *إمبراطورية تتداعى (مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي)*. القاهرة، مصر: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.
- اسماعيل، حسن سيد أحمد. (1977). *النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا (ط1)*. القاهرة: دار النهضة العربية 32 شارع عبد الخالق ثروت.
- إويتز، لاري. (1996). *نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية (ط1)*. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- أولبرايت، مادلين. (2008). *مذكرة للرئيس المنتخب، كيف يمكننا استعادة سمعة أمريكا ودورها*. (الأيوبي، المترجمون) بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- أيوب، نزار. (ديسمبر، 2017). *مدينة القدس بين الاستعمار الإسرائيلي والقبول الأمريكي*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- تري، جانيس. (2002). *دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في كتاب الوطن العربي في السياسة الأمريكية لـ إدمون غريب، خلدون النقيب، وآخرون (ط1)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- تيري، جانيس. (2006). *السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة (ط1)*. (حسان البستاني، المترجمون) بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم.
- جرجس، فواز. (1998). *السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ (ط1)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الحسن، يوسف. (1986ب). *من أوراق واشنطن*. القاهرة: دار المستقبل العربي.
- الحسن، يوسف. (1990). *البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي- الصهيوني: دراسة في الحركة المسيحية الاصولية الأمريكية*. بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

- حمادة، حسين. (1990). **شهود يهوه بين برج المراقبة الأمريكي والتلمود اليهودي**. دمشق: دار قنبيه.
- الدجاني، أحمد صدقي. (1994). **أزمة الحل العنصري لفلسطين وسبيل تحريرها (ط1)**. القاهرة: دار المستقبل.
- الدغدي، أنيس. (2010). **أوباما مسلماً**. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.
- ربيع، محمد. (1990). **صنع السياسة الأمريكية والعرب (ط1)**. عمان، الأردن: دار الكرمل للنشر.
- رزوق، أسعد. (1973). **إسرائيل الكبرى: دراسة فى الفكر التوسعي الصهيوني**. بيروت: بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الرشيدى، أحمد وآخرون. (1996). **الأمم المتحدة.. ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**. بيروت. سعدالدين، نظيمة. (2010). **الولايات المتحدة الأمريكية والقدس، القدس فى معرض سبيل التحرير**. مصر: مكتبة الشروق للتوزيع.
- سعودي، هالة. (1983). **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سكونز، إليزابيث وآخرون. (2005). **الإتفاق العسكرى فى كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (ط1)**. (حسن حسن، وعمر الأيوبي، المترجمون) معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي "سيبري"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سليمان، يمنى. (مايو، 2016). **توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب**. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- السليمي، منصف. (1997). **صناعة القرار السياسى الأمريكى (ط1)**. فرنسا: مركز دراسات العرب الأوروبي.
- الشعلان، فهد. (1999). **إدارة الأزمات**. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- شليبي، سعدي شاكرو. (2013). **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة الرئيس باراك اوباما**. عمان الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- صالح، محسن محمد. (2012). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 (ط1)**. بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صالح، محسن. (2014-2015). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني**. محرر. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صبيح، علي. (2006). **الصراع الدولي فى نصف قرن**. بيروت: دار المنهل للطباعة والنشر.

عاروري، نصر حسن. (2007). أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في " عملية السلام " ومناورات واشنطن منذ 1967 (ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

العقيلي، مازن أحمد. (2016). السياسة الخارجية الأمريكية بين التغيير والاستمرارية في عهد إدارتي جورج بوش الثانية وباراك أوباما 2004-2012. (العدد 3)، المجلد 17. مجلة المنهل.

عليوة، السيد. (2004). مخاطر العولمة والإرهاب، إدارة الأزمات والكوارث. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع.

عوادة، عامر هاشم. (2010). دور مؤسسه الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة (1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

قريع، أحمد. (2007). الرؤية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خارطة الطريق (ط2). رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مايكل، جوليا ميتشل كوربت كوربت. (2006). الدين والسياسة في الولايات المتحدة (ط3). (عصام فايز، ناهد وصفى، زين نجاتي، ونشأت جعفر، المترجمون) القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

المسيري، عبد الوهاب. (1999). موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، نموذج تفسيري جديد (الإصدار المجلد السادس). القاهرة: دار الشروق.

منصور، كميل. (1996). الولايات المتحدة وإسرائيل العروة الأوثق (ط1). (مراجعة حسني زينه نصير مروة، المترجمون) بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

موسى، طالب حسن. (14 أغسطس، 1973). الموجز في الشركات التجارية (ط1). بغداد: مطبعة معارف.

يوسف، الحسن. (2002). جذور الانحياز: دراسة في تأثير الاصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. ابو ظبي الامارات العربية: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- الرسائل العلمية:

أبو رحمة، منير. (2013). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة 1993-2001. رسالة دكتوراة غير منشورة. الجزائر: جامعة وهران.

إسماعيل، وائل محمد. (1992). النظام السياسي الأمريكي - دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية. أطروحة دكتوراه. جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية.

أسمر، أحمد جميل يوسف. (2014). الموقف الأمريكي من إقامة الدولة الفلسطينية من كلينتون إلى أوباما 1993-2012. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: جامعة الأزهر - غزة. برهم، عبد الله أحمد محمود. (2007). إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية الهيكلية والبرنامج. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

الجماصي، محمد داود. (2016). العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي 2009-2013. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: أكاديمية الإدارة والسياسة.

حامد، قصي أحمد. (2008). دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين "ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006". رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

حامد، قصي أحمد. (2009). الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين: ولاية الرئيس جورج بوش الابن. بيروت لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

حمودة، يوسف. (2017). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد الرئيس أوباما (2009م-2016م). رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

دايفيد، بشعلاني. (2004). إنتفاضة الأقصى وإشكالية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية. رسالة دبلوم دراسات عليا في العلاقات الدولية. بيروت: الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الأول.

الزهار، رضا يوسف خالد. (2018). اتجاهات مقالات الرأي في الصحف الإلكترونية الأمريكية نحو قضية الاستيطان في فلسطين " دراسة تحليلية مقارنة". رسالة ماجستير. غزة: الجامعة الإسلامية.

السعدوني، حسن. (2008). العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ عام 1995م-2005م. القاهرة: رسالة ماجستير غير منشورة.

الطويل، يوسف العاصي. (2011). البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة 1948-2009. رسالة ماجستير. غزة: جامعة الأزهر.

العامودي، معاذ حسن. (2013). أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية على القرار السياسي الفلسطيني في الفترة 1994-2009. رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: الجامعة الإسلامية.

عبدالجواد، جمال. (1996). المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي، هالة سعودي " محرر"، الوطن العربي والولايات المتحدة. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

عواد، عامر هاشم. (كانون الثاني/ يناير، 2010). دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة. سلسلة أطروحات الدكتوراة (80). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عياد، خالد حماد. (2014). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية 1973-2013. رسالة ماجستير غير منشورة. الأردن: جامعة الشرق الأوسط. غنام، أحمد هشام محمد. (2013). الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي " حل الدولتين نموذجاً 1991-2010". رسالة ماجستير غير منشورة. غزة: جامعة الأزهر - غزة.

فسيفس، وسيم. (2013). الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن زأثرها على القرارات الدولية (1990-2010) "القضية الفلسطينية نموذجاً". رسالة ماجستير. غزة: جامعة الأزهر - غزة. القرم، آمنة. (2007). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني: 2001-2006. فلسطين: جامعة القدس.

الوادية، أحمد. (2009). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2008). رسالة ماجستير. غزة: جامعة الأزهر.

ياسين، سائد تحسين. (2014). المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجاً). رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

- المجالات العلمية والدوريات:

أبو زيد، علاء الدين عزت. (5 - 12، 2018). أثر قرار الكونغرس الأمريكي بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 1995-2018. بحث محكم مقدم في: "مؤتمر القدس العلمي - الثاني عشر". غزة: مؤسسة القدس الدولية في فلسطين.

أبو طه، علاء. (أبريل، 2018). القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال ونقل السفارة الأمريكية إليها: تبعاته السياسية والخيارات الفلسطينية المتاحة. تقدير موقف. غزة: الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد".

أبو عدوان، سائد. (2018). الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منظور الرئيس الأمريكي ترامب. تقدير موقف. أريحا: مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية، جامعة الاستقلال.

أبوعدوان، سائد. (فبراير، 2018). الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمضمون وردود الأفعال الدولية. تقدير موقف. فلسطين: مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية جامعة الاستقلال.

أبو عشيبة، هاني. (2013). تغطية الإعلام الأمريكي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي 2010-2012. مركز الدراسات السياسية والتنمية.

.id=35&http://cpds.atyaf.co//index.php?act=post

أبوكريم، منصور. (2017). ابرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب. غزة فلسطين: مركز رؤية للدراسات - دائرة البحث العلمي والدراسات.

أبومصطفى، محمد محمود سليمان. (2018). موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مدينة القدس 1947-2017م. مؤتمر القدس في قلب الصراع العربي الإسرائيلي (رؤية استراتيجية نحو المستقبل) (صفحة 25). غزة: جامعة القدس المفتوحة.

أبومنديل، إيهاب وقاعود يحيي. (2018). إدارة ترامب والحقوق الفلسطينية: الدلالات والخيارات المتاحة. دراسة مقدمة لمؤتمر القدس في قلب الصراع العربي الإسرائيلي " رؤية استراتيجية نحو المستقبل ".

أبونحل، أسامة محمد و أبوسعدة، مخيمر سعود. (2009). نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة. سلسلة العلوم الإنسانية(1). غزة: مجلة جامعة الأزهر.

أبونحل، أسامة محمد. (5-6 شباط (فبراير)، 2017). الموقف الأمريكي من قضية القدس وتأثيره على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر (الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية: تحديات وفرص). غزة: جامعة الإسراء.

أبونحل، جمال. (بلا تاريخ). منظمة التحرير الفلسطينية نشأتها وتطورها. د.ن، د.ت.:

أحمد، أحمد سيد. (2016). قضايا الشرق الأوسط في سياق الانتخابات الأمريكية. السياسة الدولية.

أحمد، أحمد يوسف. (اغسطس، 2001). جنة ميتشيل الموعودة. شؤون عربية. الهلال.

أغا، ألفت. (1984). وسائل الإعلام الأمريكية، في: صنع السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي - عبد المنعم سعيد. مجلة السياسة الدولية(78).

أيوب، حسن. (25 سبتمبر، 2018). إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن...

الآفاق والخيارات. مركز رؤية للتنمية السياسية. [http://www.vision-](http://www.vision-pd.org/AR/Articles/The_closure_of_the_PLO_office_in_Washington)

pd.org/AR/Articles/The_closure_of_the_PLO_office_in_Washington

البايا، جمال. (1-2-3، 2001). الأرض والمستوطنات والقدس في مقترحات كلينتون. مجلة

مركز التخطيط الفلسطيني.

البطبة، محمد عبد الجواد. (2017). *مشاريع التسوية السياسية في القدس (1993-2017)*. بحث مقدم في مؤتمر القدس الدولي الحادي عشر، الجزء الأول. غزة، فلسطين: مؤسسة القدس الدولية فلسطين.

البطبة، محمد عبد الجواد. (2018). *المواقف والتصورات الأمريكية بشأن القدس في مشاريع التسوية السياسية. الولايات المتحدة الأمريكية والقضية الفلسطينية (صفحة 7)*. غزة: جامعة الأقصى.

جامعة الدول العربية. (10 أكتوبر، 2017). *تقرير بشأن آخر تطورات الاستيطان خلال الأشهر أغسطس، سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر*. تقرير.

الجمعية العامة. (12 فبراير، 2014). *المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة - بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل*. تقرير.

حجاوي، سلافة. (يناير - فبراير - مارس، 2001). *القدس في السياسات الأمريكية. مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، الأولى (السنة الأولى)*، صفحة 193.

الحسن، بلال. (16 6، 1997). *قضية القدس بين الكونغرس والبيت الأبيض. الشرق الأوسط. حسين، محمد. (6-7 2، 2007). موقف الولايات المتحدة من قضية القدس. بحث مقدم في: "المؤتمر الدولي الأول لنصرة القدس". غزة: مؤسسة القدس الدولية.*

حقي، سعد. (بلا تاريخ). *العلاقات الدولية. جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية.*

حمادة، معتصم. (ديسمبر، 2003). *خريطة الطريق وقضية اللاجئين الفلسطينيين. مختارات إسرائيلية (108)*.

سليمان، ميخائيل. (1996). *فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون*. محرر، 191-193. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الشرقاوي، محمد. (20 ديسمبر، 2017). *ما بعد قرار ترامب بشأن القدس: مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط*. تقرير. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

شعبان، خالد. (2018). *الوساطة الأمريكية لعملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. الولايات المتحدة والقضية الفلسطينية. غزة: جامعة الأقصى.*

صالح، مؤيد جبار حسن. (2019). *دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي، 416-436*. كربلاء، العراق: مجلة أهل البيت عليهم السلام.

<http://abu.edu.iq/research/articles/13757>

عامر، مشير. (4 أيار/ مايو، 2013). *مراكز الأبحاث في أمريكا وصناعة السياسة. فلسطين.*

- عبدالجواد، جمال. (تشرين أول/ أكتوبر، 1984). صنع السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي: البيروقراطية وصنع القرار. مجلة السياسة الدولية.
- <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=184>
- عبدالله، خالد. (خريف، 2002). البنية السياسية الأمريكية ودورها في صنع القرار. شؤون عربية(111).
- العجلة، مازن صلاح. (فبراير، 2018). الاقتصاد السياسي للمساعدات الأمريكية للأراضي الفلسطينية: مقاربة نقدية. بحث محكم. غزة: جامعة الأقصى.
- عدوان، أكرم محمد. (2009). المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2007. بحث وموضوع. غزة: قسم التاريخ/ كلية الآداب/ الجامعة الإسلامية.
- عريقات، صائب. (كانون ثاني، 2018). تقرير سياسي مقدم مع توصيات للبرنامج السياسي للمرحلة المقبلة آذار 2015- كانون ثاني 2018. رام الله: المجلس المركزي الفلسطيني.
- عريقات، صائب. (8 ديسمبر، 2011). الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس. تقرير خاص. دائرة شؤون المفاوضات منظمة التحرير الفلسطينية.
- عريقات، صائب. (حزيران 2017- آذار 2018). املاءات الرئيس ترامب المرحلة الجديدة: فرض الحل. 22.
- العتاوي، ياسين وصبحي أنس. (2014). صنع القرار السياسي الأمريكي. (العدد السابع). العراق: الجامعة العراقية، مجلة مداد الآداب كلية الآداب.
- العيلة، حاتم لطفى خليل. (2018). السياسات الأمريكية إزاء قضايا الحل النهائي "قضية القدس أمودجاً" 1993-2018. بحث محكم. غزة، فلسطين.
- الغندور، أحمد طه. (1 مارس، 2018). الدوافع الأمريكية وراء إعلان ترامب بشأن القدس. بحث مقدم لليوم الدراسي: الولايات المتحدة والقضية الفلسطينية. غزة: جامعة الأقصى.
- فاضل، فوزي. (بدون سنة). الاستيطان الصهيوني القدس نموذجاً. دراسات دولية، مركز الدراسات الفلسطينية. بغداد: جامعة بغداد.
- فرح، نادية رمسيس. (1984). دور جماعات الضغط في التأثير على صنع القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. في: صنع السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي لـ عبد المنعم سعيد(78). مجلة السياسة الدولية.
- القرعي، أحمد يوسف. (1، 2004). مستقبل القدس من إعلان أوصلو إلى وثيقة جنيف. السياسة الدولية(العدد 155)، السنة 40.

كرم، إياد نعمان خالد. (1 مارس، 2018). السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية. ورقة مقدمة لليوم الدراسي بعنوان: الولايات المتحدة الأمريكية والقضية الفلسطينية. غزة: جامعة الأقصى.

كرم، إياد. (2017). التوازنات الدولية بمجلس الأمن وأثرها على القضية الفلسطينية. بحث محكم مقدم لمؤتمر الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية تحديات وفرص.

الكسواني، هزار اسماعيل. (بدون سنة). الاستمرار والتغير في محددات السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية. دراسة حالة (ادارتي أوباما وترامب). جامعة الاستقلال.

ماس. (2005). نحو توظيف انجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني. رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

مجلة الدراسات الفلسطينية. (2003). خريطة طريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني تركز على الأداء. مجلة الدراسات الفلسطينية (55).

مجلة الدراسات الفلسطينية. (2007). وثائق مؤتمر أنابولس. (72). بيروت، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مجلة الدراسات الفلسطينية. (شتاء، 2019). بيان صحفي لأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات يدين فيه إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن. (30)، 30. بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية.

مجلة الدراسات الفلسطينية. (شتاء، 2019). بيان لوزارة الخارجية الأمريكية تعلن فيه إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. (117)، 30. مجلة الدراسات الفلسطينية.

مجلة الدراسات الفلسطينية. (شتاء، 2019*). تصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يرحب فيه بقرار إدارة ترامب إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. (117)، 30. بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية.

مركز الجزيرة للدراسات. (11 ديسمبر، 2017). خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية. (2017). قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمعاني والآفاق. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، قطر.

المركز العربي للأبحاث. (2017). إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل: دوافع داخلية وحسابات خارجية. الجريدة الإلكترونية المدن 2018.

مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية. (الاربعاء كانون الأول، 2017). مركز المستقبل يناقش نتائج الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل. <http://mcsr.net/news330>.

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (2018). بين التعتيم الإعلامي وتقييد حرية الصحافة: التحركات الاحتجاجية المنادية بالقدس عربية في مصر. القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي.

الهزاط، محمد. (2005). استراتيجية الحرب الإستباقية الأمريكية: الجذور والأهداف. مجلة شؤون عربية(123).

الهندي، عدنان وأبو جزر فداء. (2018). مستقبل مدينة القدس في ضوء اعتراف الرئيس الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل. بحث محكم. غزة، فلسطين.

وحدة الرصد والتحليل. (بلا تاريخ). ماذا بعد إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل؟ اسطنبول، دت: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي. (2017). قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمعاني والآفاق. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، قطر.

وحدة تحليل السياسات. (سبتمبر، 2018). أسباب وقف إدارة ترامب تمويل "الأونروا" وخلفياته. الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- مراجع الشبكة العنكبوتية:

آران، شمعون ، وأبراهام كوهين. (11 أيلول، 2018). إسرائيل ترحب بقرار واشنطن إغلاق مقر منظمة التحرير الفلسطينية. موقع مكان.

<https://www.makan.org.il/Item/?itemId=50687>

الاقتصادي. (18 يناير، 2019). واشنطن تقطع كافة المساعدات عن الفلسطينيين. موقع الاقتصادي على الانترنت. www.aliqtisadi.ps/article/65843.

أوباما: نقل السفارة للقدس (يفجر) الوضع. (2017). قناة العربية الفضائية.

<https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/american-elections-2016/2017/01/19>

آية شمعة. (13 ديسمبر، 2017). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس. المركز الفلسطيني للإعلام. <https://www.palinfo.com/news/2017/12/13>.

أيوب، هيفاء. (أيار، 2006). ملامح السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين (1967-2004). شبكة الانترنت للإعلام العربي.

البيان. (6، 11، 2006). ماهو الكونغرس. المحرر) البيان - <https://www.albayan.ae/one-world/2006-11-06-1.874662>

ترك برس. (11 سبتمبر، 2018). الخارجية التركية تدين إغلاق واشنطن مكتب منظمة التحرير الفلسطينية. <https://www.turkpress.co/node/52725>

الجديبة، فوزي. (15، 12، 2013). "اتفاقية أوسلو.. منح المنظمة اعترافاً كسلطة مقابل الأرض". (موقع صحيفة فلسطين، المحاور)

جريدة الشرق الأوسط. (7، 4، 2009). علاقة أمريكا مع العالم الإسلامي لا يمكن أن تكون مستندة على معاداة القاعدة. جريدة الشرق الأوسط. <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4..issueno=11088&article=514154&>

الجزيرة أونلاين. (12 سبتمبر، 2018). ماليزيا تستنكر إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن. موقع الجزيرة على الانترنت. <http://www.al-jazirahonline.com/news/2018/20180912/135638>

الجزيرة نت. (19 نوفمبر، 2017). تعرف على مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن. الجزيرة نت. <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2017/11/19>

الجزيرة. (2019). مجلس الأمن القومي الأميركي. شبكة الجزيرة الإعلامية. <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/6/30/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A>

الجزيرة. (7 فبراير، 2018). قرار مجلس الأمن بمطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان. www.aljazeera.net/encyclopedia/events

حياة إف إم. (4 مارس، 2019). أميركا تغلق قنصليتها بالقدس وتضمها للسفارة. موقع حياة إف إم. <http://hayatfm.ps/term/global/36110>

خليل، نائلة. (20 نوفمبر، 2017). إغلاق مكتب المنظمة في أميركا: ابتزاز علني للفلسطينيين للقبول بـ"صفقة التسوية". موقع العربي الجديد. <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/11/19>

دفع الله، محمد. (8 ديسمبر، 2017). الأقصى خط أحمر ولا تهاون في القدس. (10767). صحيفة الشرق القطرية.

رمانة، رامي. (17 يونيو، 2018). هل يحمل وقف مساعدات واشنطن السلطة على قبول الإملاعات الأمريكية؟ موقع فلسطين أون لاين. <http://www.felesteen.ps/article/hl-yhtml-wqf-msadat-washntn-alsltt-ly-qbw1-alamlaat-alamrykyt>

سرور، عبد الناصر محمد. (5 11، 2010). الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس، 1967 -

2009. حزب الاستقلال. www.Estqlal.com/article.php?id=29337

شبكة فلسطين الإخبارية. (10 سبتمبر، 2018). الإدارة الأمريكية تقرر إغلاق مكتب منظمة

التحرير الفلسطينية في واشنطن. موقع شبكة فلسطين الإخبارية على الانترنت.
<http://pnn.ps/news/356682>

شعبان، عبد الحسين. (يناير 1، 2018). دوافع قرار ترامب. صحيفة رأي اليوم.

شعث، عزام. (15 12، 2014). السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد الاتفاق

الفلسطيني - الإسرائيلي. المركز الديمقراطي العربي. <http://democraticac.de/?p=7186>.

شعيب، محمد. (1 يوليو، 2015). السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين (2)

كيف تتم صناعة القرارات الخارجية؟ مصر العربية

<http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/646203-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AA%D9%85-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%>

الشمي، هدي. (2017). 22 عاما علي قاتون نقل السفارة للقدس.. هل ينقذ ترامب ما خاف منه سابقوه؟

http://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2017/12/6/1215024/22

صحيفة الأنباء الكويتية. (11 سبتمبر، 2018). جامعة الدول العربية تتدد بإغلاق مكتب منظمة

التحرير الفلسطينية في واشنطن. صحيفة الأنباء الكويتية.

صحيفة الكويتية. (4 مارس، 2019). أميركا تخفض تمثيلها الدبلوماسي في فلسطين.

عرب 48. (14 سبتمبر، 2018). ألمانيا: إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن يسبب "مزيداً

من التشدد". موقع عرب 48. <https://www.arab48.com>

العربية نت. (4 مارس، 2019). تخفيض دبلوماسي أميركي لدى الفلسطينيين بدءاً من اليوم.

موقع العربية على الانترنت. <https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/american-election-2016/2019/03/04>

عكا اون لاين. (19 مارس، 2013). الولايات المتحدة وقضية المستوطنات الإسرائيلية. زمن

برس <https://zamnpress.com/content/18590>. 2017

عيسى، حنا. (3 مارس، 2019). دمج القنصلية بالسفارة الامريكية تمرير لصفقة ترامب. دنيا

الوطن. <http://bit.ly/2UekHsZ>

فراعنة، حمادة. (2 يناير، 2014). فشل المفاوضات وتغيير قواعد اللعبة (الحلقة الثامنة). الأردن: جريدة الدستور.

قرارات الجمعية العامة. (بلا تاريخ). لمزيد من التفاصيل حول القرارات الصادرة بشأن فلسطين ومدينة القدس، انظر. الأمم المتحدة.

<http://www.un.org/en/sections/documents/general-assembly-resolutions/index.html>

قرارات مجلس الأمن. (2017). لمزيد من التفاصيل حول القرارات الصادرة بشأن فلسطين ومدينة

القدس، انظر الأمم المتحدة.. <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>

قيادات وأحزاب. (11 سبتمبر، 2018). القرار الأمريكي لحماية للاحتلال، العدد 8185، 2018/9/11. صحيفة الحياة الجديدة.

المدن 2018. (2017). إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل: دوافع داخلية وحسابات خارجية. الجريدة الإلكترونية المدن 2018.

معا. (8، 6، 2017). هارتس تكشف وثائق خطة أوباما للسلام. موقع معا عن صحيفة هارتس العبرية. <http://www.maannews.net/Content.aspx?id=910679>

مكي، يوسف. (الجمعة 11 يونيو، 2010). صنع القرار الأمريكي في عهد أوباما.. استمرارية أم نهج جديد؟ جريدة الاقتصادية.

http://www.aleqt.com/2010/06/11/article_404883.html

موقع الجزيرة نت. (1 يناير، 2017). تصعيد إدارة أوباما مع إسرائيل. الدوافع والآفاق. <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>

موقع الجزيرة نت. (2017). أبرز ردود الفعل الراضة لقرار ترامب بشأن القدس. [/https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/12/7](https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/12/7)

موقع الرأي. (7 ديسمبر، 2017). ردود الأفعال على إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل. وكالة الرأي.

موقع العربية. (7 ديسمبر، 2017). سيل من الردود الغاضبة والمنددة بقرار ترامب بشأن القدس. موقع العربية.

موقع نداء سوريا. (6 كانون أول، 2017). أولى ردود الأفعال الفلسطينية والدولية على قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، 6 كانون أول 2017، للتفاصيل: موقع نداء سوريا.

<https://www.nedaa-sy.com/news/3034>

نائلة خليل. (20 نوفمبر، 2017). إغلاق مكتب المنظمة في أميركا: ابتزاز علني للفلسطينيين للقبول بـ"صفقة التسوية". موقع العربي الجديد.

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/11/19>

نصار، سليم. (4، 9، 1999). أميركا تبحث للاجئين عن وطن بديل في العراق. الحياة. وكالة قدس برس للأخبار. (9 يناير، 2019). صحيفة عبرية: واشنطن تقرر قطع كافة المساعدات عن الفلسطينيين نهاية الشهر.

[id=50319&www.qudspress.com/index.php?page=show](http://www.qudspress.com/index.php?page=show?id=50319)

وكالة معاً الإخبارية. (11 سبتمبر، 2018). ماذا قالت قطر عن إغلاق مكتب المنظمة؟ موقع وكالة معاً. <http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=960907>

وير، اليسون. (19 أيلول / سبتمبر، 2007). التغطية الإعلامية الأمريكية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. نابلس: جامعة النجاح الوطنية. <http://www.najah.edu/ar/node/11656>. يوسف، أيمن. (7 مارس، 2011). القدس والأماكن المقدسة في السياسة الأمريكية،

2011/3/37، للتفاصيل: موقع مؤسسة القدس للثقافة

والتراث. [id=1084&http://alqudslana.com/index.php?action=article](http://alqudslana.com/index.php?action=article?id=1084)

ثانياً: المراجع الأجنبية

- الكتب باللغة الإنجليزية:

Abrams, Elliott (2013). Tased by Zion: The Bush Administration and The Israeli- Palestinian Conflict. Middle East Policy Council & Cambridge University Press.

- الرسائل العلمية:

Feldman, Shai, & Shikaki, Kalil (2009): The Obama Presidency and The Palestinian-Israeli Conflict. Research Paper (39). Brandeis University-Crown Center of Middle East Studies.

Mohamed, H. (2015, June): President George W. Bush's Legacy On The Israeli-Palestinian " Peace Process". (Volume 22, Number1), 79-92. Institute of International Affairs, Graduate School of International Studies, Seoul National University

Quinn, Catherine G. (2016, June): Understanding the Role of Religion in American Politics. Department of political science, University of Washington.

- ADV A Different View <https://iapss.org/2018/05/17/security-implications-of-moving-the-u-s-embassy-to-jerusalem-a-hot-spot-for-the-israeli-palestine-conflict/>.
- Christison, Kathleen (2003): All Those Old Issues George W. Bush and the Palestinian- Israeli Conflict. (Number 2), Volume 33. Institute for Palestinian Studies.
- Elgindy, Khaled (2016, October): Obama Record on Israeli-Palestinian Peace. Foreign Affairs.
- Fleming, Iian (2017, May): Security Implications of moving the U.S. embassy to Jerusalem a hot spot for the Israel-Palestinian conflict. <https://doc-research.org/2018/05/will-impact-us-embassys-move-jerusalem>
<https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/2016-10-05/obamas-record-israeli-palestinian-peace>
<https://www.livescience.com/61110-us-embassy-move-jerusalem.html>
- Satloff, R. (2011, May 19): President Obama, the 'Winds of Change,' and Middle East Peace.. U.S.A: Policy Analysis. The Washington Institute <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/president-obama-the-winds-of-change-and-middle-east-peace>
- Weisberger, Mindy (2018, (May): The Jerusalem Quandary: Why Trump's Embassy Move Is Problematic.. Live Science
- William A Dorman (1993): Media, Public Discourse, & U.S. Policy Toward the Middle East, in: Hooshang Amirahamadi, Ed., The U.S. & the Middle East: A Search for New Perspectives. New York: State University of New York Press
- Zanotti, Jim (2013, January 18): U.S. Foreign Aid to the Palestinians. (RS22967). Congressional Research Series CRS.
- Zanotti Jim (2016, Jim): U.S. Foreign Aid to the Palestinians, Congressional Research Service, 7-5700>. www.crs.gov.
- Zanotti, Jim (2018, Nov): The Palestinians: Background and U.S Relations. Congressional Research Service.
- Ze'ev Vladimir Khanin (2018, May): What will be the impact of moving the US Embassy to Jerusalem?. DOC Research Institute.
- Zhao, Weiming (2009): The New Middle East Policy of the Obama Administration. 3(2). U.S.A: Journal of Middle Eastern & Islamic Studies.
- Zunes, Stephen (2000, July): U.S. Policy Towards Jerusalem: Clinton's Shift To The Right. Institute for Policy Studies.

- AIPAC Website. (n.d.): American Israel Public Affairs Committee, About Us: Our Mission, How We Work.. What We've Accomplished.
<http://www.aipac.org/en/about>
- albawaba. (2017, Dec): Five Reasons Transferring the US Embassy to Jerusalem is a Bad Move. Albawaba.
<https://www.albawaba.com/loop/five-reasons-moving-us-embassy-jerusalem-bad-move-1057218>
- Associated Press. (2018, Nov): In a twist, Trump fights to keep some Palestinian aid alive.
<https://www.nbcnews.com/politics/politics-news/twist-trump-fights-keep-some-palestinian-aid-alive-n942106>.
- Barbara Plett Ushe. (2018, May): Jerusalem embassy: Why Trump's move was not about peace. BBC NEWS. <https://www.bbc.com/news/world-us-canada-44120428>
- About CIA. <https://www.cia.gov/about-cia/todays-cia/what-we-do>.
- COP Website. (2013): Conference of Presidents of Major American Jewish Organizations.
<http://www.conferenceofpresidents.org/content.asp?id=52>. About the conference.
- Editorial. (2018, May): Trump moving the US embassy to Jerusalem may cause a chain reaction in the Middle East that he can't control.
<https://www.independent.co.uk/voices/editorials/us-embassy-jerusalem-netanyahu-middle-east-iran-palestine-a8351456.html>. INDEPENDENT.
- Farrell, Stephen (2018, May): Why is the U.S. moving its embassy to Jerusalem? USKBN1I811N. REUTERS
<https://www.reuters.com/article/us-usa-israel-diplomacy-jerusalem-explai/why-is-the-u-s-moving-its-embassy-to-jerusalem-id>
- GOV, A. (2016): Department of Defense.
<http://www.allgov.com/departments/department-of-defense?detailsDepartmentID=569>.
- Gresh, A. (2001, Septembre): "LaPaix manque," Le Monde Diplomatique, (on 570). Proche Orient.
- Harab, Ali (2017, Dec): ANALYSIS: 'Huge implications' for moving US embassy to Jerusalem. MEE Middle East Eye
<https://www.middleeasteye.net/news/analysis-huge-implications-moving-us-embassy-jerusalem>

Hass, Richard N. (2002): Think Tanks and U.S. Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective. U.S. Department of State, ARCHIVE.

Hassan, Zaha (2018, Mar): The Real Costs of Moving the U.S. Embassy to Jerusalem.. Lobe Log.
<https://lobelog.com/the-real-costs-of-moving-the-u-s-embassy-to-jerusalem>

Hertzke, A. D. (1989): The Role of Religious Lobbyists, in: Charles W. Dunn Ed. Religion in American Politics: CQ Press, Washington

Hofrenning, D. J. (1995): In Washington But Not of It: The Prophetic Politics of Religious Lobbyists. Temple University Press: Philadelphia.
<https://www.state.gov/s/d/rm/rls/dosstrat/2004/23503.htm>

The Guardian
<https://www.theguardian.com/commentisfree/2017/jan/17/barack-obama-netanyahu-trump-israel>

The Guardian.
<https://www.theguardian.com/world/2008/jan/10/usa.israelandthepalestinians1>

Jain, Kalpana (2017, Dec): How the religious right shaped American politics: 6 essential reads.
The Conversation
<https://theconversation.com/how-the-religious-right-shaped-american-politics-6-essential-reads-89005>

Jewish Advocate. (1994, March 18). Jewish Advocate.

Kampeas, R. (2018, May): Bill Clinton: The "Chaver" Who Brought Israelis and Palestinians Together- to a point.. Israel: HAARETZ
<https://www.haaretz.com/us-news/bill-clinton-the-chaver-who-almost-brought-peace-1.6075505>

Leigh, Vera (2014, Oct 4): What Are the Responsibilities of the Department of Defense? <https://classroom.synonym.com/what-are-the-responsibilities-of-the-department-of-defense-12080735.html>

Levy, Micheal & McDonald, Forrest (2018, Dec 12): Presidency of the United States of America. Encyclopaedia Britannica
<https://www.britannica.com/topic/presidency-of-the-United-States-of-America>

Mark, Clyeed (2005a, April 26): Palestinian and Middle East Peace” Issues for the United States. CRS reports for Congress

Mark, Clyeed (2005b): Israeli-Palestinian Peace Process: The Annapolis Conference Gaza. CRS reports for Congress.

Mideast Mirror. (1994, Marsh 14): Mideast Mirror.

Migadlovitz, Carol (2006, March): The Middle East Peace Talks. CRS Issue Brief IB91137.

- Pringle, R. W. (1947): Central Intelligence Agency, United States Government. Encyclopaedia Britannica.
<https://www.britannica.com/topic/Central-Intelligence-Agency>
- Shalem, A. (2017, June): Believe it or not, Barack Obama had Israel's Best Interest at Heart.
- Sontag, Deborah (1998, Dec 15): CLINTON IN THE MIDEAST: THE OVERVIEW; Clinton Watches as Palestinians Drop Call for Israel's Destruction. The New York Times.
<https://www.nytimes.com/1998/12/15/world/clinton-mideast-overview-clinton-watches-palestinians-drop-call-for-israel-s.html>
- The Conversation Journal. (2016, November): How the Israeli-Palestinian conflict resisted Obama's efforts. The Conversation Journal.
<http://theconversation.com/how-the-israeli-palestinian-conflict-resisted-obamas-efforts-65823>
- THE Guardian. (2008, Jan 11): Bush calls for end to Israeli occupation. THE Guardian.
- The Guardian. (2008, January): Bush calls on Israel to end occupation of Palestinian land.
- THE GUARDIAN. (2018, Jun): Donald Trump cuts more than \$200m in aid to Palestinians. THE GUARDIAN.
<https://www.theguardian.com/us-news/2018/aug/25/donald-trump-cuts-more-than-200m-in-aid-to-palestinians>
- The World Bank. (2013): Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace. Washington: D.C. September.
- U.S. Consulate General in Jerusalem. (n.d.). U.S. Assistance to Palestinians. U.S. Consulate General in Jerusalem.
<https://jru.usconsulate.gov/our-relationship/policy-history/assistance/>.
- U.S. Department of state, Deplomacy in action. (n.d.). Duties of the Secretary of State.
- U.S. Department of State, Deplomacy in action. (بلا تاريخ). Duties of the Secretary of State. <https://www.state.gov/secretary/115194.htm>
- USAID. (2016): U.S. Overseas Loans and Grants, Obligations and Loan Authorizations, July 1, 1945 – September 30, 2016. <https://www.usaid.gov>.
- Young, Karen De & Morris, Loveday (2018, Sep): Trump administration orders closure of PLO office in Washington". The Washington Post. U.S. Consulate General in Jerusalem